الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مخبر البحث في السياحة، الإقليم و المؤسسات
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د)

الميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي معمق

بعنوان:

فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية

– دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010–2015) –

من اعداد الطالب: أحمد عمان

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/10/15

أمام لجنة المناقشة:

رقم	اللقب و الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيســـا
02	بوعبدلي أحلام	أستاذة التعليم العالي	غرداية	مشرفا و مقررا
03	عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر " أ "	غرداية	عضوا مناقشا
04	تيماوي عبد المجيد	أستاذ محاضر " أ "	غرداية	عضوا مناقشا
05	سماي علي	أستاذ التعليم العالي	المدية	عضوا مناقشا
06	ريمي عقبة	أستاذ محاضر " أ "	الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الآيـــــــــــــة:

((وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ))

صدق الله العظيم

[سورة النحل – الآية 78]

الإهـداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد :

أهدي ثمرة جهدي :

إلى رمز الحنان و التضحية ... إلى التي الجنة تحت قدميها ...

إلى التي منحتني سنين عمرها ... إلى أجمل شيء في الوجود ...

حبيبة القلب " أمي " العزيزة أطال الله في عمرها؛

إلى روح "أبي" الطاهرة رحمه الله؛

إلى الزوجة الكريمة و ابنتي الغالية " إحسان "، و ابني العزيز "أنس" حفظهم الله؛

إلى من تقاسموا معي الحلو والمر:

إخوتي و أخواتي كلا باسمه حفظهم الله ورعاهم؛

إلى جميع الأهل و الأقارب؛

إلى جميع الأحبة و الأصدقاء من قريب وبعيد.

*** أحمد عمان***

الشكر والعرفان

أحمد الله تعالى الذي وفقني، و أعانني وسدد خطايا لإنجاز هذا العمل، ويسر لي سبل النجاح وطلب العلم؛

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة: " بوعبدلي أحلام" و التي لم تدخر جهدا في سبيل مساعدتي وتوجيهي، أسأل الله أن تثاب خير ثواب، وبارك الله فيها وفي عائلتها؛

أيضا أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع واثراءه؛

كما أتقدم بالشكر والعرفان لجميع الأساتذة، خاصة أعضاء لجنة التكوين بالدكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي معمق بجامعة غرداية بما قدمه لنا من مساعدة وتوجيه؛

وكذلك الشكر موصول لجميع أساتذتي في جميع أطوار الدراسة؛

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ولو بالدعاء أو بكلمة طيبة؛

وبارك الله في الجميع .

* **أحمد عمان** *

الملخص:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة بالبنوك التجارية دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)، بحيث حاولنا من خلالها قياس مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مستويات مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر كمحل للدراسة خلال الفترة 2010-2015، فالمتغير المستقل أي الكفاءة التشغيلية قسمت لشقين كفاءة الأرباح، وتم قياسها بالمؤشرات المالية التالية : العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول و الرافعة المالية و منفعة الأصول والعائد على الودائع، وكفاءة التكاليف و تم قياس مؤشراتها وهي هامش الربح و التكاليف إلى الإيرادات، و أما المتغير التابع المتمثل في مخاطر السيولة فقد تم قياسه من خلال مؤشري إجمالي القروض إلى الودائع و النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول، ومن أهم النتائج المتوصل لها إمكانية تعرض البنك الوطني الجزائري لمخاطر السيولة جد مرتفعة، وهذا نتيجة التقلص السريع للسيولة في الاقتصاد الوطني بسبب الانخفاض الكبير في ودائع قطاع المحروقات منذ سنة 2014، اضافة إلى أن بنك الجزائر الخارجي أفضل بنك من ناحية هامش الربح المحقق، كذلك اعتماد بنك البركة على موارده الخاصة في أنشطته، وبالتالي انخفاض نسب تعرضه لمخاطر السيولة، اما ترست بنك فحقق أعلى معدل من حيث العائد على الأصول، في حين تميز بنك باريبا باستغلاله الكبير لأمواله الخاصة في عملية توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، ومن خلال استعمال النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت لبانل للقياس والربط بين المؤشرات المالية المختارة تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة لعينة البنوك محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: كفاءة تشغيلية، كفاءة الأرباح، كفاءة التكاليف، مخاطر السيولة، بنوك تجارية، نسب مالية.

Abstract :

This study was conducted under the title Operational efficiency efficiency in reducing the liquidity risk in commercial banks. A study of a sample of banks operating in Algeria during the period 2010-2015, in which we tried to measure the effect of operational efficiency on liquidity risk levels of a sample of banks operating in Algeria For the period 2010-2015, the independent variable ie operational efficiency has been divided into two levels of profit efficiency, They were measured by the following financial indicators: Return on Equity, Return on Assets, Leverage, Asset Benefit, Return on Deposits, and Cost Efficiency. Their indicators were measured as profit margin and cost to income. The dependent variable of liquidity risk was measured from During the Bank's total loans to deposits, cash and balances to total assets. The most important results of the Algerian National Bank's exposure to liquidity risk are very high, This is the result of the rapid contraction of liquidity in the national economy due to the significant decrease in deposits in the hydrocarbons sector since 2014, and the fact that the Bank of Algeria is the best bank in terms of the profit margin achieved. Al Baraka Bank also relies on its own resources in its activities, Trust Bank has the highest rate of return on assets, while BariPa has been distinguished by its considerable utilization of its own money in the process of generating profits through the ROE, Using the overall model with the constant effect of the measurement and linking of selected financial indicators, a statistically significant inverse relationship was found between the study variables of the sample of the banks in question.

Key words: operational efficiency, profit efficiency, cost efficiency, liquidity risk, commercial banks, financial ratios.

قائمة المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الآية	I
الإهداء	II
الشكر و العرفان	III
الملخص باللغة العربية	IV
الملخص باللغة الأجنبية	V
قائمة المحتويات	VII-VI
قائمة الجداول	IX-VIII
قائمة الأشكال	XI-X
قائمة الملاحق	XIII-XII
قائمة الرموز و الاختصارات	XV-XIV
المقدمة	**أ– ش**
الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة في البنوك التجارية	03
المطلب الأول: المفهوم العام للكفاءة و أهميتها	03
المطلب الثاني : أنواع الكفاءة	11
المطلب الثالث : محددات الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	17
المبحث الثاني: مؤشرات ونماذج قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	38
المطلب الأول: طريقة النسب المالية	38
المطلب الثاني: الطرق الكمية و مؤشرات خلق القيمة	44
المطلب الثالث : نظام CAMELS و نموذج بطاقة الأداء المتوازن	50
خلاصة	58
الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	**59**
تمهيد	60
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية	61
المطلب الأول : المخاطر البنكية (مفهوم – مصادر – أنواع)	61
المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية في البنوك التجارية	65
المطلب الثالث: تحليل المخاطر في البنوك التجارية	73
المبحث الثاني: كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	83
المطلب الأول: مفهوم وخطوات إدارة المخاطر البنكية و أهميتها	83

المطلب الثاني: مفهوم السيولة و إدارتها في البنوك التجارية	90
المطلب الثالث: خطوات تقوية كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	102
خلاصة	115
الفصل الثالث : قياس فعالية الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر	**116**
تمهيد	117
المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري وتقديم عينة الدراسة	118
المطلب الأول: مكونات النظام البنكي الجزائري وأهم تطوراته خلال الفترة (1962-1988)	118
المطلب الثاني: قانون النقد و القرض 90-10 و أهم التطورات بالنظام البنكي الجزائري بعده	123
المطلب الثالث: تقديم بنوك العينة محل الدراسة	132
المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر	138
المطلب الأول: تقديم البيانات المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)	138
المطلب الثاني: حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة وتقييمهما للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)	147
المطلب الثالث: تقديم نموذج الدراسة القياسية	160
المطلب الرابع: تقدير النموذج و تحليل نتائج الدراسة القياسية	171
خلاصة	181
الخاتمة	**186**
قائمة المراجع	**193**
الملاحق	**214**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01. I	النسب المالية	39
02.I	تطور معايير حساب كفاية رأس المال	41
03.I	جدول أوزان المخاطر بالنسبة للأصول	43
04.I	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	43
05.I	أهم مؤشرات قياس خلق القيمة	50
06. I	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة تصنيف البنوك وفروعها حسب معيار CAMELS	53
01. II	ميزانية بنك تجاري	74
02.II	قائمة دخل البنك التجاري	77
03.II	مقاييس الربحية للبنك التجاري	79
04.II	مؤشرات قياس مخاطر السيولة بالبنوك	109
01.III	تشكيلة النظام البنكي الجزائري و أهم تطوراته خلال الفترة (1962-1985)	119
02.III	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر	128
03.III	إجمالي تطور الموارد (الودائع) المجمعة من البنوك العمومية و الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	129
04.III	إجمالي تطور توزيع القروض حسب الأجل بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	131
05.III	تطور مجموع الربح الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	138
06.III	تطور إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	139
07.III	تطور إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	140
08.III	تطور إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	141
09.III	تطور إجمالي الإيراد البنكي الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	142
10.III	تطور إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	143
11.III	تطور إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	144
12.III	تطور إجمالي إيراد الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	145
13.III	إجمالي تطور النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	146
14.III	المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة لتقييم أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك التجارية	148
15.III	معدل العائد على حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	149
16.III	معدل العائد على الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	150
17.III	متوسط مضاعف حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	151

18.III	متوسط العائد على الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	152
19.III	متوسط منفعة الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	153
20.III	متوسط هامش الربح لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	154
21.III	متوسط التكاليف إلى الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	155
22.III	متوسط القروض إلى الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	158
23.III	متوسط النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	159
24.III	تقدير نماذج الدراسة	171

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01.I	المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالكفاءة	09
02.I	أنواع الكفاءة	17
03.I	طرق قياس وفورات الحجم	21
04.I	أنواع وفورات النطاق	23
05.I	دوافع خوصصة البنوك	29
06.I	أهداف ونتائج الحوكمة	34
07.I	نموذج البعد الثلاثي (هيكل السوق – سلوك المؤسسة – أداء المؤسسة) "S.C.P"	35
08.I	الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	46
09.I	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	56
01.II	أشكال الضمانات العينية	70
02.II	مراحل و خطوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك	86
03.II	نموذج الأربعة للإدارة الإستراتيجية	101
01.III	إجمالي تطور توزيع الودائع المجمعة في البنوك العمومية و الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015	130
02.III	إجمالي تطور توزيع القروض حسب الأجل للبنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015	132
03.III	حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر	134
04.III	متوسط إجمالي النتيجة الصافية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	139
05.III	متوسط إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	140
06.III	متوسط إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	141
07.III	متوسط إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	142
08.III	متوسط إجمالي الإيراد البنكي الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	143
09.III	متوسط إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	144
10.III	متوسط إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	145
11.III	متوسط إجمالي إيرادات الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	146
12.III	متوسط إجمالي النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	147
13.III	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	150
14.III	متوسط معدل العائد على الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	151

15.III	متوسط معدل مضاعف حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	152
16.III	متوسط العائد على الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	153
17.III	متوسط منفعة الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	154
18.III	متوسط هامش الربح لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	155
19.III	متوسط التكاليف إلى الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	156
20.III	متوسط القروض إلى الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	158
21.III	متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)	159
22.III	القيم الجدولية الاختيارية لـ DW	176

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2011	215
02	الميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2013	216
03	جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015	217
04	جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015	218
05	جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2011	219
06	جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2011	220
07	الميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2012	221
08	جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2014	222
09	جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2015	223
10	جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2015	224
11	جانب الأصول للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2013	225
12	جانب خصوم للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2013	226
13	جانب الأصول للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2015	227
14	جانب الخصوم للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2015	228
15	الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2011	229
16	الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2013	230
17	الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2015	231
18	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2011	232
19	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2013	233
20	الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2015	234
21	الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2010	235
22	الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2013	236
23	الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2015	237
24	الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2012	238
25	الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2013	239
26	الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2015	240
27	نتائج النموذج الإجمالي (Pooled) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)	241
28	نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)	242

29	نتائج اختيار النموذج الأفضل للتحليل الخاص بالمتغير التابع الأول LR1	243
30	نتائج النموذج الإجمالي (Pooled) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)	244
31	نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)	245
32	نتائج اختيار النموذج الأفضل للتحليل الخاص بالمتغير التابع الثاني LR2	246

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
S.C.P	نموذج البعد الثلاثي : هيكل السوق – سلوك المؤسسة – أداء المؤسسة
IFS	مؤسسة التمويل الدولي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
BIS	بنك التسويات الدولية
G-10	مجموعة الدول الصناعية العشر
DEA	تحليل مغلف البيانات
TFA	طريقة الحد السميك
DFA	طريقة التوزيع الحر
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	القيمة السوقية المضافة
TSR	العائد الإجمالي للمساهمين
CAMELS	كفاية رأس المال- جودة الأصول – جودة الإدارة – إدارة الربحية – وضعية السيولة – أنظمة الرقابة الداخلية
AS	بيع أحد الأصول
REPO	البيع مع إعادة الشراء
USF	الاقتراض من سوق ما بين البنوك
LR	مخاطر السيولة
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	بنك الجزائر الخارجي
AGB	بنك الخليج - الجزائر
B Baraka	بنك البركة - الجزائر
SGA	بنك سوسيتيه جينيرال- الجزائر
BNP	بنك بي . ن . بي باريباس- الجزائر
TBA	ترست بنك – الجزائر
Kipco	شركة المشاريع القابضة
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
EM	مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)
ROD	العائد على الودائع
AU	منفعة الأصول
PM	هامش الربح

CTI	التكاليف إلى الإيرادات
GLS	طريقة المربعات الصغرى المعممة
FGLR	طريقة المربعات الصغرى الممكنة
LSDV	النموذج ذو الأثر الثابت لبانل
Pooled	النموذج الإجمالي لبانل

مقدمة عامة

توطئة:

يحتل النظام البنكي مركزا حيويا في النشاط الاقتصادي للدولة، وذلك راجع لما يلعبه من دور ريادي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار أنه يساهم في عملية تمويل المشاريع المختلفة، والتي تدخل ضمن تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، وأيضا يعمل على محاربة والحد من الاكتناز من جهة، وتحقيق منافع للمدخرين من جهة أخرى، خاصة مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي، والتي تؤثر وبشكل مباشر على مختلف الأنظمة الاقتصادية التي تعاني من عجز أو ضعف في نظامها البنكي.

إن النظام المالي يتكون من مختلف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة، والتي تتفاعل فيما بينها وتتنافس في شتى ميادين تمويل النشاط الاقتصادي، فزيادة نمو هذا الأخير مرتبط بتطور أنشطة البنوك وتنوع منتجاتها، ومستوى كفاءة خدماتها ومدى سيطرتها على مختلف المخاطر التي تعترضها، فالبنوك تعد من المؤسسات المالية التي تلعب دورا رياديا و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية، وعليه فإنها تساهم و بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المؤسسات لزيادة كفاءتها وفاعليتها الإدارية و المالية، وعلى هذا الأساس تحول مفهوم البنوك من الوساطة إلى الشمولية في تقديم الخدمات، و في ظل الميول نحو تحرير النشاط البنكي و زيادة حدة التنافس، وظهور أفكار الاتحاد و الاندماج لتكوين كيانات مالية قادرة على مواجهة كل الضغوطات، و استقطابا لشريحة أكبر من المتعاملين و الزبائن بمختلف أصنافهم، وباكتساح تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ميدان وعالم المال كل هذا التزاحم و التنافس ساهم في تطوير و رفع مستوى كفاءة العمل البنكي.

في ظل كل هذه المعطيات أصبح المتعامل الاقتصادي و الزبون عموما يميل للخدمات البنكية التي تتسم بالدقة والسرعة و الكفاءة في الأداء، وإلى البنوك التي تتميز بالاستقرار و الآمان، فتغيرت فلسفة تنافس البنوك التجارية من الكم إلى نوعية الخدمة المعروضة من خلال دراسة أذواق الزبائن، و رفع مستوى كفاءة تقديمها و تدنية المخاطر المحتملة مع سرعة التنفيذ، فهنا ظهرت أهمية تسيير و قياس مستوى الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة للبنك و بشكل دوري، والمتابعة المستمرة لمجمل النشاط البنكي و في جميع أقسامه، و على مستوى كل فروعه للحد من حجم المخاطر و احتوائها أو التحوط منها، وضبط أكثر للسياسة الإدارية المنتهجة، وعدم الوقوع في أزمات السيولة خاصة عند تواريخ الاستحقاق لاسترداد الودائع و دفع الديون، ومحاولة للربط والتوفيق بين المعضلة

الثلاثية في العمل البنكي التي تواجهها البنوك التجارية، وهي: الربحية والسيولة و المخاطرة، هنا جاءت فكرة ربط درجة الكفاءة التشغيلية للبنك وعلاقتها و أثرها على مخاطر السيولة، و عليه فمن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية لبحثنا والتي تتمثل فيما يلي:

ما مدى فعالية الكفاءة التشغيلية في تقليل مستويات مخاطر السيولة للبنوك العاملة بالجزائر ؟

1- الأسئلة الفرعية :

إضافة للإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالكفاءة التشغيلية للبنوك؟ وهل البنوك العاملة بالجزائر تتمتع بكفاءة في تسيير مواردها ؟
- ✓ ما المقصود بمخاطر السيولة و إدارتها بالبنوك، و ما هي أهم طرق و مؤشرات قياس مخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية ؟
- ✓ هل تؤثر كفاءة الأرباح والتكاليف على حجم مخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية ؟

2- فرضيات البحث:

على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات، هي كالتالي:

- ✓ الكفاءة التشغيلية في البنوك تعني تحقيق كفاءة في الأرباح والتكاليف؛
- ✓ البنوك العاملة بالجزائر تتمتع بكفاءة أرباح عالية من خلال مؤشرات معدل العائد على حقوق الملكية و الرفع المالي، ومنفعة الأصول ومعدل العائد على الودائع؛
- ✓ البنوك العاملة بالجزائر تتمتع بكفاءة تكاليف عالية من خلال مؤشرات هامش الربح ومعدل التكاليف إلى الإيرادات، و بالإدارة الجيدة لمخاطر السيولة ويتضح ذلك من خلال مؤشري القروض إلى الودائع، و النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ هناك علاقة عكسية و ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية و مؤشرات مخاطر السيولة بالبنوك العاملة بالجزائر.

3- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي :

أ- أسباب ذاتية :

- ✓ دخول الموضوع ضمن تخصص دراستي ومجال بحثي؛
- ✓ الرغبة في التعمق و البحث في المجال البنكي و المالي.

ب- أسباب موضوعية:

- ✓ أهمية موضوع الكفاءة ومخاطر السيولة في مجال العمل البنكي و المالي؛
- ✓ موضوع الكفاءة التشغيلية في حاجة إلى تعمق أكثر خاصة في الجزائر، ومحاولة لقياس مستوى الكفاءة التشغيلية لبعض من البنوك العاملة بالجزائر؛
- ✓ التطرق لموضوع إدارة السيولة المتاحة بالبنوك ومخاطر السيولة التي تواجهها، وكيفية إدارتها و التحكم فيها؛
- ✓ معرفة مدى تأثير مستوى الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر على حجم مخاطر السيولة التي قد تعترضها.

4- أهدف الدراسة و أهميتها :

أ- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراسة الموضوع في النقاط التالية :

- ✓ توضيح المفاهيم الأساسية للكفاءة بالبنوك؛
- ✓ قياس مستويات الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر؛
- ✓ قياس مستوى مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر؛
- ✓ محاولة معرفة درجة التأثر و اتجاهها بين مستوى كفاءة البنوك التشغيلية و حجم مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

ب– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من خلال البعد الهام الذي يكتسيه موضوع قياس الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر وتجنب الوقوع في أزمات سيولة، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد، والذي يعطي تصورا ماديا وحقيقيا عن حالة النظام البنكي الجزائري، فالبنوك في حاجة إلى تسيير أفضل للموارد المتاحة، وتوجيهها نحو تحقيق القيمة المضافة خاصة بالنسبة للبنوك العمومية، مع توفير المناخ المناسب والضمانات لنشاط البنوك الخاصة و استمراريتها، و مساهمتها في تحريك عجلة الاقتصاد، و في بيئة تتسم بتنوع المخاطر و الضغوطات خاصة في ظل العولمة المالية، مع تطور العمل البنكي و تشعب العمليات المالية الالكترونية...الخ، فمحاولة الربط بين إيرادات تسيير الموارد المتاحة و التزامات البنك تجاه الغير يعتبر من أهم الأنشطة التي تحدد مدى كفاءته في تحقيق مستوى معتبر من السيولة، مع محاولة تحقيق مستويات ربحية معتبرة تساهم في تطوير البنك وتجنبه لأزمات السيولة.

5– حدود الدراسة :

أ– الإطار المكاني للدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 07 بنوك تجارية ناشطة بالجزائر، والتي تمكنا من الحصول على معطياتها، و هي: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك البركة – الجزائر، بنك الخليج – الجزائر، بنك سوسيتيه جينيرال– الجزائر، بنك باريبا – الجزائر، ترست بنك – الجزائر.

ب– الإطار الزمني للدراسة : حدد بـ 06 سنوات، وفي الفترة: 2010- 2015 .

6– منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

لمعالجة موضوع بحثنا استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالإطار النظري للكفاءة التشغيلية و إدارة مخاطر السيولة بالبنوك، أما الجانب التطبيقي لعملية القياس لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر فطبقنا أسلوب دراسة حالة، و هذا من خلال الاستعانة ببرنامج معالجة الجداول Excel إصدار 2007 اعتمدنا على حساب النسب المالية كمؤشرات للمتغير المستقل متمثلا في

الكفاءة التشغيلية (كفاءة الأرباح و التكاليف)، ومؤشري المتغير التابع متمثلا في مخاطر السيولة بالبنوك، واستعملنا للقياس والربط بين هذه المؤشرات نموذجين هما: النموذج الإجمالي و النموذج ذو الأثر الثابت لبانل، وهذا من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews09 لاستخراج مدى أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك.

7- الدراسات السابقة:

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة لجزأين الأول خاص بموضوع الكفاءة، والثاني بموضوع إدارة مخاطر السيولة.

7-1- موضوع الكفاءة

دراسة (بن عثمان مفيدة، 2015): هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة بالجزائر لسنة 2015، وجاءت الدراسة تحت عنوان قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية – دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي–، و بإشكالية رئيسية كانت كالتالي: ما مدى كفاءة وكالات بنك الجزائر الخارجي من حيث الاستغلال الأمثل لموارده المتاحة؟، وقد حاولت الباحثة من خلالها مناقشة الكفاءة من المنظور الاقتصادي، و باستعمال تحليل مغلف البيانات إلى تقديم المقاربة الكمية في تحليل نتائج أنشطة الوكالات البنكية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2011 من أجل التوصل إلى تقييم عملي لكفاءتها عن طريق المقارنات المرجعية، وهذا بغية الوصول إلى التدابير المناسبة لتعزيز كفاءة الوكالات البنكية وتقدير إمكانيات الإنتاج لإعادة تخصيص الموارد وكالات البنك الخارجي الجزائري.

دراسة (شريفة جعدي، 2014): هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة بالجزائر لسنة 2014، وجاءت الدراسة تحت عنوان قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية — دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2012–، و بإشكالية رئيسية كالتالي: كيف يمكن قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة بالجزائر؟ وما مدى قدرتها على تحكمها في تكاليفها لتحقيق هذه الكفاءة التشغيلية؟، وهدفت الباحثة من خلالها إلى تبيان المفاهيم العامة للكفاءة ومحدداتها و القيام بتقدير دالة التكاليف لعينة من البنوك العاملة بالجزائر لقياس مرونة الإحلال و ومرونة الطلب السعرية ، وكذا تحليل لوفورات الحجم والنطاق لهاته البنوك، حيث كانت عينة الدراسة

تتكون من سبعة بنوك هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة الجزائري، بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر، بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر، بنك الخليج الجزائر، ترست بنك الجزائر.

دراسة (شوقي بورقبة، 2011): هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، بجامعة فرحات عباس بولاية سطيف بالجزائر لسنة 2011، وجاءت تحت عنوان الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة–، من خلال إشكالية رئيسية متمثلة في ما مدى كفاءة عمليات المصارف الإسلامية مقارنة بكفاءة عمليات المصارف التقليدية؟، بحيث تتكون العينة المدروسة من 32 بنكا (17 بنكا إسلاميا، و 15 بنكا تقليديا) موزعين بين 08 دول هي :(الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، السعودية، الأردن، مصر، اليمن) ولمدة تسع سنوات ما بين 2000 و 2008، بحيث تم التطرق للمفاهيم الأساسية للكفاءة التشغيلية وطرق قياسها إضافة إلى إبراز محدداتها، وأيضا القيام بدراسة مالية وقياسية للكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية و التقليدية، وقد توصل الباحث لنتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ نسبة التكاليف تحسنت للبنوك الإسلامية و التقليدية خلال فترة الدراسة؛
- ✓ البنوك التقليدية تبدي كفاءة عالية نسبيا في توليد الأرباح و التحكم في التكاليف مقارنة بالمصارف الإسلامية؛
- ✓ البنوك التقليدية حققت عائدا أكبر على الأموال الخاصة مقارنة بالمصارف الإسلامية؛
- ✓ المصارف الإسلامية كبيرة الحجم أكثر تحكما في تكاليفها مقارنة بالمصارف الإسلامية صغيرة الحجم؛
- ✓ البنوك التقليدية الإماراتية تعتبر أكفأ البنوك تحكما في التكاليف؛
- ✓ المصارف الإسلامية القطرية تعتبر أكفأ المصارف توليدا للأرباح.

دراسة (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011): وقد جاء هذا العرض كمقال في سلسلة جسر التنمية تحت عنوان كفاءة البنوك العربية، والذي من خلاله تم التطرق للنقاط الرئيسية التالية:

- ✓ المفاهيم الأساسية للكفاءة و الإنتاجية؛
- ✓ طرق قياس الكفاءة غير المعلمية، و طريقة تطويق البيانات (مغلف البيانات)؛
- ✓ طرق قياس الكفاءة المعلمية؛
- ✓ كفاءة البنوك العربية.

وقد كان التساؤل الرئيس للدراسة عن مدى مستويات كفاءة البنوك العربية، مع الإشارة لبعض الأمثلة من مدخلات ومخرجات البنوك، وقيام المعهد بمناقشة بعض الدراسات السابقة كدراسة ألسون و تاسييلي لسنة 2010 والمتعلقة بكفاءة بعض البنوك ومستوى ربحيتها من خلال فحص 83 بنك في 10 دول عربية ...الخ ، ومحصلة هذا العرض يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ منهجية قياس الكفاءة النسبية للبنوك تمثل أهمية قصوى وركيزة أساسية لمديري البنوك العربية، وهذا بغرض تحديد أفضل الممارسات و الإجراءات لضمان تعزيز الإنتاجية و الضغط على التكلفة؛
- ✓ يمكن إرجاع قسط كبير من الفروقات بين البنوك العربية لعدة قيود تنظيمية محلية تمنع البنوك من السيطرة الكاملة على مدخلاتها ومخرجاتها؛

ينحصر حجم معظم البنوك العربية في نطاق لا يرتقي للحجم الأمثل، مع دعوة البنوك العربية (الإسلامية و التقليدية) لزيادة التركيز على توليد الربحية بدلا من مراقبة التكلفة.

دراسة (فريح خليوي حمادي الدليمي، 2008): هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في الإدارة الصناعية، بجامعة سانت كلمنتس العالمية لسنة 2008، وكانت تحت عنوان: قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب مغلف البيانات، بحيث تنصب مشكلة البحث في تحديد مستوى الكفاءة النسبية للمعامل المختارة، و التي على ضوءها يتم تحديد مستوى الضعف في المخرجات قياسا لمستوى المدخلات المستخدمة، والعمل على زيادة تلك المخرجات أو تقليل الفائض من المدخلات، على اعتبار أن النظام الإنتاجي يصبح كفوءا إذا كانت مخرجاته في أعلى معدل لها و بأقل تكلفة ممكنة من المدخلات دون التأثير على المواصفات المطلوبة، وقد قام الباحث من خلال دراسته في مجال قطاع معامل السكر التي لها نفس المدخلات والمخرجات بالباكستان، وعددها أثنى عشرة معمل من أصل خمسة وثلاثون، وبتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات باستعمال نموذج التوجه الادخاري و الإخراجي خلال الفترة 2001 إلى 2006، والذي من خلاله تم التوصل لتحديد مستويات الكفاءة النسبية لكل معمل على حدا خلال كل سنة ومستويات التحسين المطلوبة، مع التوصل إلى وجود تذبذب كبير في أداء المعامل كلها عدى معمل واحد والذي تراوحت نسبة كفاءته ما بين 68% و 100%، أيضا مع التوصل إلى تحديد مستويات التخفيض و الزيادة اللازمتان لمدخلات ومخرجات المعامل محل الدراسة، والتي تساهم في رفع أدائها ومستوى كفاءتها في قطاع إنتاج السكر بالباكستان.

دراسة (CHU–FEN LI, 2007): من خلالها قام الباحث بتقييم الكفاءة التشغيلية لبنك ادخاري ألماني ومختلف فروعه باستخدام أسلوب تطويق البيانات DEA إضافة لنموذجي الإنتاج و الوساطة، حيث كان هدف الدراسة استخراج العناصر الممكنة لتحقيق الكفاءة التشغيلية للبنك، من خلال فحص لمختلف المدخرات والفوائض المحصلة، كما قام بالتطرق لمختلف المشاكل التسييرية والبحث عن أسباب اللاكفاءة في الفروع ضئيلة المردودية، فتوصل الباحث إلى أن ثلثي العينة المأخوذة يتصف باللاكفاءة في عملية تسيير الموارد المتاحة، وقد أرجع ذلك لحالة عدم الكفاءة السعرية و انخفاض مستوى كفاءة السلم إضافة لعدم تنويعها في وفورات الإنتاج والاكتفاء المفرط في الاعتماد على وفورات الحجم المتزايدة، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن الفروع التي تتسم باللاكفاءة مصدرها ضعف في عدة نقاط هي مستوى بعض المسيرين والعاملين، الموقع الجغرافي غير الملائم، انخفاض مستويات وفورات السلم المحققة في تلك الفروع.

دراسة (قريشي مُحَمَّد الجموعي، 2006): هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية بجامعة الجزائر لسنة 2006، والتي تعتبر من أوائل الدراسات بالجامعات الجزائرية التي تطرقت لموضوع الكفاءة البنكية، فقد كان بحثه تحت عنوان قياس الكفاءة الاقتصادية –دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 إلى 2003، وبطرح الإشكالية الرئيسية وهي ما مدى كفاءة البنوك الجزائرية في إدارة تكلفة نشاطها؟، والذي من خلاله قام الباحث بتقديم مفاهيم ومبادئ عامة لموضوع الكفاءة الاقتصادية، وليتطرق بعدها لمجمل التحولات العامة في مجال العمل البنكي، وركز في الفصل الثالث من دراسته على موضوع الكفاءة البنكية، وليتعمق أكثر في الفصل الرابع ويتطرق لطرق قياسها، ليليها التطرق لنشأت و تطور المؤسسات المصرفية الجزائرية هذا في الجانب النظري، أم الجانب التطبيقي فتطرق لتحليل بيانات الدراسة وتقدير النموذج الإحصائي لها، وليقوم بعدها بتفسير و تحليل نتائج الدراسة، وقد ارتكزت دراسته على الفرضيات التالية :

- ✓ تستطيع البنوك الجزائرية التحكم في تكلفة نشاطها، وبالتالي مراقبة تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال؛
- ✓ تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات حجم تتيح لها مزيدا من التوسع في نشاطها؛
- ✓ تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات نطاق تتيح لها إمكانية التنويع في منتجاتها.

كما توصل لنتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ تختلف البنوك الجزائرية من حيث حجم أصولها، مع الإشارة إلى أن البنوك صغيرة الحجم لها قدرة عالية في التحكم في تكلفة نشاطها على عكس البنوك الكبرى؛
- ✓ تنخفض وفورات الحجم كلما زاد حجم النشاط، وقد تصبح بالسلب إذا ارتفع عن الحجم الأمثل، أي هناك ارتباط في اللاكفاءة في التكاليف و الزيادة في النشاط عن الحجم الأمثل؛
- ✓ تستطيع البنوك الجزائرية التنويع من منتجاتها فهي تتسم بوفورات نطاق واسعة.

7-2- موضوع إدارة مخاطر السيولة

دراسة (نصر رمضان احلاسه، 2013): هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، بالجامعة الإسلامية بغزة بفلسطين 2013، وجاءت تحت عنوان: دور المعلومة المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة –، بحيث قام الباحث بتقسيم الدراسة لخمس فصول و خصص الفصل الأول للإطار العام للدراسة أما الفصل الثاني فتناول فيه المعلومات المحاسبية و المالية وعلاقتها بالسيولة من خلال التطرق لأهم القواعد التي تقوم عليها المعلومات المحاسبية الجيدة و مختلف القوائم المالية، مع التطرف إلى الإفصاح المحاسبي و أساليب الرقابة على السيولة المصرفية وغيرها، أما الفصل الثالث فخصص لإدارة مخاطر السيولة بعرض لمكونات السيولة ومؤشرات قياسها و أساليب إدارتها إضافة إلى عملية الموازنة بين الربحية والسيولة وختمها بضوابط الحد من مخاطر السيولة في البنوك، أما الفصل الرابع فضم الإطار العلمي للدراسة من خلال الوصف الإحصائي للعينة و طريقة البحث، وخصص الفصل الخامس للنتائج و التوصيات.

دراسة (AKTAR, et al, 2011): جاءت هذه الدراسة تحت عنوان :

Liquidity Risk Management: A comparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan

حيث هدفت هذه الدراسة للنظر في أسباب نشؤ مخاطر السيولة في المؤسسات المالية، وهذا بغرض تقييم مستويات إدارة مخاطر السيولة بها، وهذا من خلال بناء نموذجين للقيام بتحليل مقارن بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية في دولة باكستان، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ هناك علاقة ايجابية بين حجم البنك وصافي رأس المال ومستوى مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة؛

- ✓ هناك علاقة ايجابية نسبيا بين العائد على الأصول و معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية و الإسلامية؛
- ✓ المؤسسات المالية التي تتميز بمستوى أداء عالي تتسم بتحقيقها عوائد مرتفعة و تتوفر على سيولة و إدارة المخاطر خاصة في البنوك الإسلامية محل الدراسة.

دراسة (سميرة رزيق، 2011): هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشف بالجزائر 2011 ،وكانت تحت عنوان: إدارة مخاطر التمويل في البنوك (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية)، وتناولت الباحثة هذه الدراسة في أربع فصول، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى أساسيات حول المخاطر و إدارة المخاطر، أما الفصل الثاني فكانت تحت عنوان إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية وتم التطرف فيه لمختلف أساليب إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية كأداة CAMELS و المشتقات المالية و التوريق ...إلخ، أما الفصل الثالث فخصص لإدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية وهذا من خلال التطرق لمجمل المخاطر و كيفية إدارتها ومشكل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، أما الجزء التطبيقي فتلخص في الفصل الرابع تحت عنوان دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي، من خلال تقديم لأهم طرق مواجهة المخاطر و إدارتها بالبنكين، مع القيام بعملية مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينهما.

دراسة (السعدي سوسن مُحَمَّد، 2010): هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد ومصارف إسلامية بجامعة اليرموك بالأردن 2010، وجاءت تحت عنوان: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن – دراسة مقارنة –، حيث حاولت الباحثة التعريف بمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية مع تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة السيولة فيها، بحيث حاولت تقييم هذه المخاطر و تقديم لحلول ومقترحات تنبع من واقع و خصائص المعاملات المصرفية بالأردن، خاصة في الشق المتعلق بارتفاع نسب السيولة و رأس المال بالبنوك الإسلامية الأردنية و علاقتها بالبنك المركزي الأردني.

دراسة (الأعرج عدنان شاهر، 2010) :هذه الدراسة عبارة عن مقال بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بالعدد الخامس والعشرون لسنة 2010، وجاءت تحت عنوان إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، وطرحت مختلف توصيات لجان بازل في مجال إدارة مخاطر السيولة، ومدى تطبيقها في البنوك

العاملة في الأردن، وهذا لأجل مساعدة البنوك الأردنية على تطبيق أفضل الممارسات البنكية في إدارة مخاطر السيولة، من خلال وضع قواعد و أدوات لقياس ومتابعة المخاطر.

دراسة (خضراوي نعيمة، 2009): هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل بجامعة مُحَمَّد خيضر بولاية بسكرة بالجزائر 2009، وجاءت الدراسة تحت عنوان: إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية – ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، و بإشكالية رئيسية على النحو التالي : كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية و أي البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية؟، وحاولت الباحثة عرض لمجمل المخاطر البنكية و مختلف مصادرها و أساليب إدارتها، إضافة إلى مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التقليدية و الإسلامية، ومع التطرق لأهم الفروق النظرية، التنظيمية، والتطبيقية بينها، أما الجانب التطبيقي فقامت الباحثة بقياس المخاطر البنكية على مستوى البنكين و أهم السياسات المتبعة لمواجهاته.

كما وتجدر الإشارة أننا رغم بحثنا المتواصل إلا أننا لم نتمكن من الحصول على دراسة تربط صراحة بين مستوى الكفاءة التشغيلية و حجم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية، والتي تعتبر من أهم مميزات دراستنا، بحيث حاولنا اختيار عدد معين من المؤشرات المالية للمتغيرين المستقل و التابع وحسابهما، و ثم القيام بقياس مستوى و اتجاه التأثر بينهما، وهذا من خلال الاعتماد على معطيات عينة من البنوك العاملة بالجزائر.

8- تقسيمات البحث:

لأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية لموضوع بحثنا تم تقسم هيكل الدراسة إلى ثلاث فصول، وقصد الإحاطة بمتغيرات الموضوع تم تجزئة الخطة إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي معمق، بحيث جاءت وباختصار على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية، حيث حاولنا من خلاله تقديم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالكفاءة في البنوك التجارية و أنواعها، إضافة الإشارة وشرح لأهم المحددات الرئيسية لها، وفي الأخير عرضنا أهم مؤشرات و نماذج قياس الكفاءة التشغيلية بالبنوك.

الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، حيث حاولنا من خلاله عرض للمفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية التي تعترض نشاط البنوك، مع تحديد أهم السبل و الأساليب الوقائية لتجنبها، ثم تطرقنا لمفهوم وخطوات إدارة السيولة و مخاطرها، وفي الأخير عرضنا خطوات تقوية كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك.

الفصل الثالث: قياس فعالية الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر، حيث حاولنا من خلاله تقديم للنظام البنكي الجزائري و أهم تطوراته منذ 1962 إلى غاية 1988، لنعرج بعدها بالإشارة لقانون النقد والقرض 90-10 والذي يعتبر من أهم القوانين التي أحدثت طفرة بالنظام البنكي الجزائري، ثم تطرقنا لأهم التطورات التي جاءت بعده، ولنقوم بعدها بتجميع وحساب أهم المؤشرات المالية المطلوبة والخاصة بمتغيري الدراسة لعينة البنوك المختارة، وفي الأخير عرضنا نموذج الدراسة و أهم النتائج المتحصل عليها والقيام بتحليلها.

9- صعوبات البحث:

أي دراسة تعترضها مشاكل وصعوبات، و خلال بحثنا واجهتنا مشاكل، و لعلى أهمها تمثل في صعوبة الحصول على التقارير السنوية للبنوك، فقد حاولنا توسيع عينة الدراسة بإضافة بنوك أخرى خاصة العمومية منها، وهذا حتى تكون الدراسة أكثر شمولية ومصداقية لواقع النظام البنكي الجزائري الذي يتميز بهيمنة البنوك العمومية، لكننا لم نتمكن من الحصول على مختلف البيانات الضرورية وخلال الفترة المطلوبة، وهذا ما جعلنا نكتفي بالعينة محل الدراسة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة في البنوك التجارية؛

المبحث الثاني : مؤشرات ونماذج قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

تمهيد :

إن التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع البنكي في العالم، وفي ظل تزايد استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال خلال السنوات القليلة الماضية، حتم على البنوك مواكبة مختلف هذه التطورات ومسايرتها خاصة في شقها الإداري والمالي، فقد شكل هذا التقدم محورا لتدفق كل التعاملات والخدمات البنكية المختلفة لمتلقيها وطالبيها بسرعة وجودة عاليتين.

مع هذا الزخم الذي يعرفه السوق البنكي زادت شدة المنافسة، مما تطلب وجود جهاز إداري منظم وكفء ، يسير مختلف تعاملات البنك وموارده المتاحة، قصد تحقيق أقصى الدرجات من العوائد بأقل التكاليف الممكنة.

أضحى لمفهوم الكفاءة التشغيلية في البنوك الدور الهام و الفعال، فوجود إدارة ذات كفاءة يعطي الصورة اللائقة و الآمان الكافي لجميع الزبائن و المتعاملين.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق للإطار النظري للكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين كالأتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة في البنوك التجارية؛

المبحث الثاني : مؤشرات ونماذج قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للكفاءة في البنوك التجارية

يكتسي موضوع الكفاءة المكانة المهمة في العلوم الإدارية والمالية، و هذا لما له من أثر مباشر على مكانة وكيان البنك، مما أتاح عديد الدراسات و الأبحاث التي تصب في جلها حول تحديد مفهوم الكفاءة ومختلف تقسيماتها، وعلاقتها المباشرة بتحقيق مختلف الأهداف المسطرة للبنك.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم عام للكفاءة و أهميتها و كذا أنواعها، وفي الأخير يتم التطرق لمختلف محددات الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

المطلب الأول : المفهوم العام للكفاءة و أهميتها

للكفاءة عدة تعاريف يمكن التطرق لأهم التعريفات لها، مع توضيح لأهم المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالكفاءة، ومن ثم التطرق لأهميتها.

1- تعريف الكفاءة (L'efficacite):

1-1- الكفاءة لغة :

حسب بن المنظور فمعنى الكفاءة لغة هو: من الكفيء؛ تعني النظير أو الكفء و الكفوء، و المصدر هو الكفاءة بالفتح والمد، ونقول تكافأ الشيئان أي تماثلا و تساوى، بمعنى الكفاءة لغة هي تساوي و تعادل الشيئين[1].

1-2- الكفاءة اصطلاحا :

ارتبط مفهوم الكفاءة ببروز المشكلة الاقتصادية مع ظهور فكر الاقتصاد الرأسمالي، وهي البحث عن التخصيص الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة للمجتمع، من أجل تلبية الرغبات والحاجات المتعددة و المتطورة للأفراد[2]، كما ركز Farrell في دراسته حول قياس الكفاءة والذي ذكر فيه بأنها تتكون من شقين، الأول فني و

[1] ابن منظور، **لسان العرب** ، المجلد 12، ط01، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص: (112-114)، بتصرف.

[2] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة -**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بولاية سطيف، الجزائر، 2011، ص: 37.

يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات (مخرجات) باستخدام الموارد المتاحة (المدخلات)، و أما الشق الثاني فهو توظيفي، ويعتمد على قدرة المؤسسة على اختيار أفضل المدخلات للتقليل من التكاليف[1].

– يعرف (مُحَمَّد شامل بهاء الدين) الكفاءة :" بأنها مجموعة من المهارات والخبرات المكتسبة من بيئة العمل، أي بمعنى أخر هي مختلف المبادئ و القواعد التي يتسم بها شيء معين، وتساهم في تحقيق مختلف النتائج المحددة ، فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفاعلية و الإنتاجية في العمل وفقاً لخطة معينة قصد تحقيق الأهداف المسطرة، وتعبر على المؤشرات الهامة الدالة على ارتفاع فعالية المؤسسة وإنتاجيتها"[2].

و حسب (Parito) فهو يرى أن الكفاءة هي" الحكم على أي تخصيص للموارد كفء أو غير كفء، أي التخصيص غير الكفء للموارد يعبر عن اللاكفاءة، على عكس التخصيص الكفء للموارد فهو يعبر عن الاستغلال الأمثل لها، و الذي ينتج عنه تحسين الحالة الاجتماعية للفرد مقارنة بما كان عليه سابقا، بمعنى تحقيق قفزات و تطور نوعي في كافة المستويات لأفراد المجتمع، وينطبق هذا المفهوم على الفئة المستهلكة أو المنتجة أو على الاقتصاد بصفة عامة، بحيث يكون الاقتصاد في حالة توازن و في وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على مختلف السلع والخدمات المنتجة"[3].

و تعرف الكفاءة حسب (Philippe Lorino) على أنها :"كل ما يساهم في رفع القيمة و تدني التكاليف، أي يتسم باللاكفاءة من يقوم برفع القيمة فقط أو تخفيض التكاليف فقط، أي بمعنى تكون الكفاءة حسبه في تحقيق التوليفة"[4].

---

[1] وداد فهد المضف، قياس المخاطر و الكفاءة لبعض البنوك الإسلامية في الكويت، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، المركز القومي للبحوث بغزة، فلسطين، المجلد 03، العدد02، مارس 2017، ص: 20

[2] محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2009، ص: 252.

[3] مفيدة بن عثمان، **قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية- دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي -**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، 2015، ص: 04.

[4] Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1998, pp: 18- 20.

أما مُحَمَّد سعيد أحمد فيشير للكفاءة بأنها:" القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة بأقل ما يمكن من جهد ونفقة"[1].

ومن وجهة نظر مُحَمَّد الجموعي قريشي الكفاءة هي:" الطريقة المثلى لاستغلال الموارد المتاحة، وتحقيقا لمبدأ الندية في الشيء أو العمل المراد انجازه كما هي في الأدبيات الاقتصادية، ويتجسد ذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محددة"[2]، أي القدرة على استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال عملية تخصيص الموارد والتي تساهم في جعل الفرد والقطاعات تتطور نحو الأفضل، فالوحدة الاقتصادية الكفئة هي التي تسير مواردها وتستغلها أفضل استغلال مع تحقيق قيمة مضافة، سواء بأدنى التكاليف أو أقصى مخرجات بمدخلات محددة. أيضا يمكن القول بأن الوحدة كفئة تماما إذا وفقط إذا كانت مدخلاتها ومخرجاتها لا تتحسن إلا إذا أثرت بصورة سلبية على بقية المدخلات والمخرجات، فأي عملية مطبقة أو إجراء أو وسيلة مختارة تكون كفئة عندما لا توجد أي بدائل توصل إلى الهدف المراد[3]، كما تحدد الكفاءة بطرفين أحدهما متعلق ببلوغ أقصى ناتج بتكاليف محددة ومعينة، أما الآخر فيحدد ببلوغ الناتج المقرر بأقل تكلفة، وهنا تتم عملية تمثيل ومعرفة مستوى الكفاءة المحقق[4].

وبالتالي كتعريف شامل يمكن القول أن الكفاءة تعني مدى سيطرة الوحدة الاقتصادية على مدخلاتها مقابل تحقيق أفضل مستويات من المخرجات، بمعنى تحقيق النتائج المثلى جراء تخفيض التكاليف، و عليه فالكفاءة هي الطريقة المثلى لتسيير الموارد المتاحة.

---

[1] محمد سعيد أحمد، الكفاءة و الكفاية و الفعالية، **مجلة التجاريين**، نقابة التجاريين، القاهرة، مصر، العدد05، أكتوبر/ نوفمبر 1979، ص: 20.

[2] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 09.

[3] Hamid Dehbia, **Analyse de l'efficience productive dans les entreprises publiques algériennes cas: Briqueterie Tuilerie de Freha**, Mémoire de Magister en science économiques, , non publiée, Université de Mouloud Memmeri, Tizi-Ouzou, Algérie, 2012, p: 29.

[4] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص: 221.

كما ويمكن تلخيص جوهر الكفاءة استنباطا من التعاريف السابقة في الحالات الخمس التالية[1]:

- ✓ رفع المخرجات مع ثبات المدخلات؛
- ✓ زيادة حجم المخرجات مع التقليل من حجم المدخلات؛
- ✓ رفع حجم المخرجات و المدخلات معا، لكن نسبة زيادة المخرجات أكبر من نسبة زيادة المدخلات؛
- ✓ التقليل من حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات؛
- ✓ التقليل من حجم المدخلات والمخرجات معا، لكن نسبة تخفيض المدخلات أكبر من نسبة تخفيض المخرجات.

2- المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالكفاءة :

شملت تعاريف الكفاءة تداخل عدة مصطلحات وهي : الفعالية، الأداء، الإنتاجية، الكفاية، و سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات فيما يلي:

2-1- الكفاءة والفعالية "Efficience et Efficacité" :

يعرف (M.Partoli) الفعالية على أنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و النتائج المقدرة، وتحسب من خلال قياس الانحراف[2]، كما ويرى (Jemse Prise) أنها تعبر على مدى تحقيق الأهداف المسطرة، أما (Katz and Kahn) فيشيران إلى الفاعلية بأنها تعظيم معدل العائد على الاستثمار، وهذا من خلال استغلال مختلف الطرق المتاحة والمشروعة، فهي مؤشر جيد للقدرة على البقاء و الاستمرارية في النشاط[3]، وهناك من يفرق بين المصطلحين بحيث يرى أن الفعالية هي أداء العمل الصحيح، أما الكفاءة فهي العمل بالطريقة الصحيحة[4].

---

[1] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات "DEA"- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، بولاية تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 72.

[2] Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Prospectives Stratégiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Nancy 02, France, 2002, p: (57-60).

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 222.

[4] يورك برس، **الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات – سلسلة الإدارة العلمية-**، ط01، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2002، ص: 08.

من خلال التعاريف نجد تركيز الفعالية على تحقيق الأهداف المسطرة، أما الكفاءة فهي تحقيق الأهداف اللازمة بأقل التكاليف الممكنة، فالاختلاف يكمن في تركيز الفعالية على النتيجة المحققة، في حين الكفاءة تركز على كيفية الوصول لتلك النتيجة.

كما وترتبط جودة الكفاءة بمدى فعالية الجهاز الرقابي على الأنشطة الذي يختاره البنك، فلا بد من مراعاة الشروط التالية[1]:

- ✓ أن يكون النظام الرقابي قادرا على اكتشاف الانحرافات الهامة وبسرعة، وحتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات؛
- ✓ أن يكون نظام رقابة اقتصادي، بحيث يعمل على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة، وأن يساهم في تصحيح الأداء بما ينسجم مع الأهداف المرسومة؛
- ✓ أن يكون النظام الرقابي شاملا، بحيث يغطي كافة جوانب النشاط الحيوية والهامة للبنك؛
- ✓ أن يتسم نظام الرقابة بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة المختلفة، بحيث لا تظهر أنشطة رقابية أكثر من اللازم في بعض المجالات و الأنشطة، و أقل من اللازم في المجالات و الأنشطة الأخرى.

2-2- الكفاءة و الأداء "Efficience et Performance" :

هناك اختلاف في إيجاد صيغة لتعريف الأداء، فهناك من يعرفه من خلال الاعتماد على معايير كمية، بينما يعرفه آخرون على أساس معايير كيفية تتضمن أبعاد اجتماعية و تنظيمية و كذا اقتصادية.

حسب المعجم الوسيط، أداء الشيء أي القيام به كقيام الصلاة في وقتها و أداء الدين أي دفعه، أما أدى الشهادة فهو الإدلاء بها و التصريح[2]، ومن وجهة نظر (Miller et Bromiley) الأداء هو صورة لطريقة استخدام الوحدة لمواردها المتاحة بشكل يمكنها من تحقيق أفضل المستويات[3].

---

[1] علا نعيم عبد القادر و آخرون ،**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، ط01، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 226.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط01، ج 01، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص: 10.

[3] Miller Kent, Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, **Academy of Management Journal**, Vol:33 N°4 ,New York, USA, 1990, p: 23.

فمن خلال تعاريف الأداء فهو يركز على بعدين أساسيين بعد الكفاءة في كيفية استغلال الموارد المتاحة، وبعد فعالية الوصول للنتائج المسطرة انطلاقا من تلك الموارد، أي الأداء يعبر عن النتيجة والجهد المبذول، و يشمل الكفاءة و فعالية تحقيق الاستراتيجيات بمستوى موارد ضروري وتكلفة معينة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن قياس الأداء يعبر عن تقييم لمدى تحقيق الأهداف المسطرة، وهناك عدة طرق لقياسه (بطاقة الأداء المتوازن – CAMELS – القيمة المضافة ...)، ويقاس الأداء من ناحيتين[2]:

- ✓ قياس مالي؛ يعبر عنه بوحدات نقدية، أي لديه علاقة مباشرة بالجانب المالي للوحدة ،كمستوى الأرباح والعوائد المحققة، و قيمة المبيعات ... الخ؛
- ✓ قياس غير مالي؛ يعبر عنه بوحدات غير مالية ،كمستوى رضا الزبائن و عدد الشكاوي، جودة الخدمة المقدمة، مدة معالجة العمليات وتقديم الخدمات ...الخ .

2-3- الكفاءة والإنتاجية "Efficience et Productivité" :

الإنتاجية هي مجمل المخرجات الناتجة عن توظيف المدخلات، أي هي نسبة المخرجات إلى المدخلات، ويمكن تحديد مختلف الإنتاجيات الجزئية للمدخلات كرأس المال والعمل ...الخ ، كما وتختلف نسبة الإنتاجية حسب طبيعة الوحدة، ومدى استعمالها للتكنولوجيا ومحيط النشاط[3]، أي الإنتاجية تعبر عن القدرة في الإنتاج، في حين الكفاءة المقصود بها مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط وما يجب إنتاجه[4]، كما وهناك مصطلح الكفاءة الإنتاجية، بحيث يعبر عن العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وناتجها[5].

تعبر الإنتاجية على ما أنتجه عنصر الإنتاج، في حين الكفاءة تشير إلى ما يجب أن ينتجه العنصر.

---

[1] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية- مفهوم وتقييم-، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر 2001، ص: 88.

[2] Giraud F et al, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la performance**, Gualino Editeur, France, 2002, p : 21.

[3] مفيدة بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[4] فطيمة الزهرة نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص ص: 12- 13.

[5] علي السلمي، **إدارة الأفراد و الكفاءة الانتاجية**، ط3، مكتبة غريب للطباعة والنشر، مصر ، 1985، ص: 21.

2-4- الكفاءة و الكفاية "Efficience et Suffisance":

يشير مصطلح الكفاية إلى كفاية الشيء من عدمه، أي من ناحية الكمية فقط، أما الكفاءة فتركز على الكيفية المثلى لتحقيق الأهداف دون إغفال جانب الكم[1].

ويمكن تلخيص علاقة الكفاءة بالمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة في الشكل التالي :

الشكل رقم I.01: المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالكفاءة

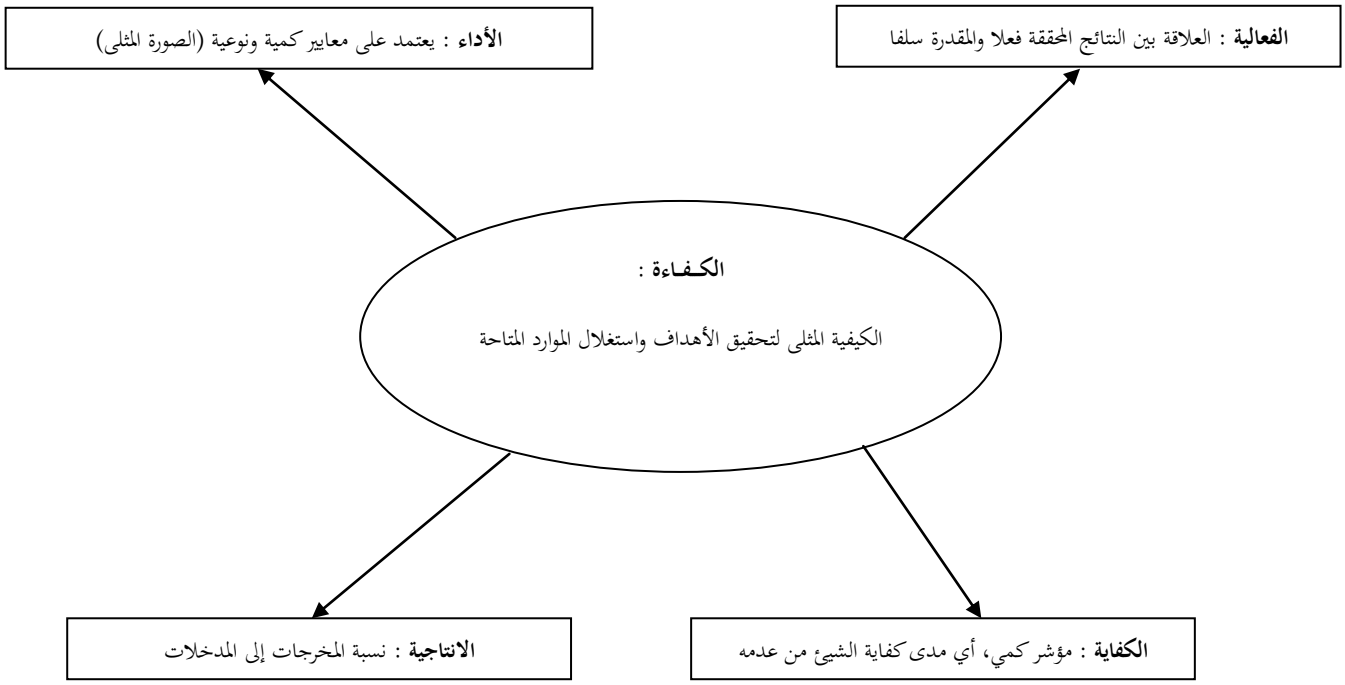

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق .

3- أهمية الكفاءة :

تكمن أهمية الكفاءة للمجتمعات من خلال مبدأ الاستفادة من مختلف الموارد المتاحة و بأقل التكاليف الممكنة، فأساس الكفاءة يقوم على تحقيق هدف المجتمعات في تخصيص مواردها بشكل أمثل، والذي سيؤدي بها للتطور والرقي في شتى المجالات، فارتفاع مستوى الكفاءة يؤدي لزيادة الدخل الوطني و ارتفاع أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة متوسط الدخل الفردي[2]، فالاقتصاديون ركزوا كثيرا على مفهوم الكفاءة وعلاقته بالمشكلة

[1] فطيمة الزهرة نوي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[2] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

الاقتصادية، بحيث يعتبر بعض الباحثين أن مشكل اللاكفاءة في الاقتصاد هو أهم عنصر يجب إزالته بمزج عناصر الإنتاج المتوفرة، لأجل الوصول لغايات مسطرة و مستوى إنتاجية محددة[1]، كما وتبرز أهمية تقييم كفاءة نشاط البنك و أدائه المستمرين في تحقيق النقاط الرئيسية التالية[2]:

- ✓ اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك، لكي يتم اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة منعا لتكرارها، بحيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون والمسيرون على الانحرافات المكتشفة، و بعد تحديدها بدقة و في الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى؛
- ✓ ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة، وما إن كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وأيضا هل للبنك طموح لتحقيق ما هو أعلى و أكثر اتساعا؟ ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل و الفعال للموارد المتاحة؛
- ✓ التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط البنك، المتمثلة في مختلف العمليات المالية ومجمل الخدمات، والتسويق ومستويات التمويل وغيرها، وذلك ضمانا لتحقيق الوفورات الاقتصادية لتلافي الضياع الاقتصادي و الإسراف المالي.

إن تحقيق أهداف البنك أو الوحدة الاقتصادية عامة يقوم على مدى كفاءة الإدارة ومهارة الموظفين، بحيث تعمل على تحديد نقاط الضعف وابتكار أساليب التغلب عليها، وإدراك مكامن القوة والتميز و العمل على تطويرها، واستحداث سبل لتفعليها واستثمارها لتحقيق أقصى العوائد الممكنة، ويكون هذا من خلال عدة أسس ومعايير في مجال التسيير الإداري ، نذكر منها ما يلي[3]:

- ✓ الاختيار العلمي للأفراد ذوي القدرة و المهارات الفكرية الواعدة؛
- ✓ إسناد العمل الملائم لخصائص الفرد وقدراته الذهنية، و رغباته و توجهاته النفسية والاجتماعية؛

---

[1] الشيخ الداوي، **دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية و النسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988-1993**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص ص : 05-06.

[2] علا نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 249- 250.

[3] جمال خير الله، **الإبداع الإداري**، ط01، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 215- 216.

- ✓ توفير فرص التعلم و التدريب، و تنمية المعارف و القدرات المعرفية للموظفين؛
- ✓ تحميل الموظف المسؤولية في تحقيق كفاءة أداء المؤسسة (البنك) أو إشراكه في اتخاذ بعض القرارات؛
- ✓ إثارة جو التنافس و التحدي بين الموظفين بالمؤسسة (البنك)، و إزكاء الرغبة في التفوق و التميز من خلال نظم الحوافز؛
- ✓ ربط الحوافز المادية والمعنوية بكفاءة الأداء، ومستويات الانجاز في العمل؛
- ✓ تنمية الاتصالات و فتح مجالات التفاعل وتبادل الآراء، وشحذ العقول بإثارة الأسئلة التي تبحث لها المؤسسة (البنك) عن إجابات؛
- ✓ تنمية ثقافة التطوير و التحسين المستمر، و تأكيد الالتزام بالجودة الشاملة؛
- ✓ تشجيع القادة و المسيرين على ممارسة التفكير المنطلق بتقديم الاقتراحات و تطوير الأساليب، و تحمل مسؤولية تحديث ما يقومون به من عمل؛
- ✓ التوسع في تطبيق اللامركزية، وتخفيف الرقابة الإدارية اللصيقة على الأداء؛
- ✓ تنمية الشعور بالمسؤولية و الرقابة الذاتية لدى الموظفين؛
- ✓ الشفافية في الإعلان عن معايير تقويم الأداء و المكافأة على الانجاز؛
- ✓ تأكيد المحاسبة على النتائج.

المطلب الثاني : أنواع الكفاءة

وهناك عديد الأنواع للكفاءة، يمكن تقسيمها كما يلي:

1- الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة :

وهي العلاقة بين مدخلات ومخرجات المؤسسة، وتتحقق عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج مع تكلفة كل عامل، أي تحقق كفاءة في الإنتاج والتوزيع والتخصيص، وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة مساوية للواحد أي بتساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل[1].

وتقاس الكفاءة الاقتصادية بالعلاقة التالية[2]: المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

بحيث تكون الكفاءة الاقتصادية على مستويين، وهما:

- ✓ كفاءة تقنية؛ حيث تعتمد على مدى تمكن الوحدة من الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات[3]؛
- ✓ كفاءة سعريه؛ وهي مرتبطة بتقنيات الإنتاج مباشرة، أي حسن اختيار المدخلات والمخرجات التي تتأثر بأسعار السوق، بمعنى تحديد المستويات الأفضل لتحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بتدنيه التكاليف أو تعظيم العوائد[4].

2- الكفاءة الهيكلية :

يتركز موضوع الكفاءة الهيكلية في قطاع الصناعة، حيث تقيس مدى استمرار تطور صناعة ما وتحسن أدائها، بالاعتماد على تطور وحداتها و فروعها، أي تحقيق كفاءة تقنية من ناحية الإنتاج، وكفاءة حجميه من

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 267.

[2] طارق الحاج، حسن فليح، **الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 242.

[3] Farrell M.J., The Measurement of productive efficiency, **Journal of the Royal Statistical Society**, vol.9(20), series 120, London, 1957, p: 254.

[4] Bauer PW, Berger AN, Ferrier GD, Humphrey DB, Consistency conditions for regulatory analysis of financial institutions: a comparison of frontier efficiency methods, **Journal of Economics and Business**, New York, USA, 1998, p: 90.

ناحية الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتحقيق مستويات نمو متزايدة، كما وتقاس الكفاءة الهيكلية حسب (Farrell) بحساب المعدل المرجح أو الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل قطاع الصناعة؛ والترجيح يساوي معدل الكمية لكل مؤسسة إلى الكمية المنتجة في قطاع الصناعة، وبالتالي فنتيجة الكفاءة تساوي إلى إجمالي الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروب في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات [1].

3- كفاءة اكس (X):

هي مقياس إضافي لمدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة، و عليه فمستوى كفاءة المؤسسة يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى الحوافز المقدم، و كفاءة العنصر البشري و النظام الإداري لكل وحدة، وتقاس بالفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها، وقد طور هذا المفهوم الباحث (Lebenstein) سنة 1966 من خلال ملاحظته أن المؤسسات لا تستغل مواردها بشكل أمثل، وجاءت هذه الملاحظة من خلال تماثل المؤسسات في عوامل الإنتاج و تمايزها في الإنتاجية، وهذا ما فسره بوجود مدخلات تختلف عن المدخلات التقليدية في الإنتاج تختلف من مؤسسة لأخرى وتؤثر في حجم المخرجات[2].

4- الكفاءة المصرفية :

لا يختلف مفهوم الكفاءة في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ويبقى الأساس هو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويظهر الاختلاف في طرق قياس الكفاءة التي تعتبر جد معقدة، ويعود ذلك لطبيعة نشاط البنوك، و كذا صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات، والبنوك ذات الكفاءة العالية هي التي تستطيع مجابهة جميع القيود و التغيرات في الأسعار، و اشتداد المنافسة في السوق المصرفية[3]، ويمكن التمييز بين عدة أنواع في كفاءة البنوك، وهي:

---

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA- دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص: 25.

[3] وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، **مجلة سلسلة جسر التنمية**، الكويت، العدد 104، 2011، ص: 03.

4-1- الكفاءة الكلية للتكاليف :

وتقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك مقارنة بالتكاليف المقدرة لإنتاج قدر معين من المخرجات بالطريقة المثلى، و باستعمال الأقسام التي تتسم بجودة الأداء بالبنك وتعرف كذلك بالكفاءة الإنتاجية، أي مراقبة مستمرة لحجم التكاليف المستغلة مع استخدام مدخلات بأقل الأسعار، و بكميات تتناسب مع القدر الكافي للتشغيل الأمثل للبنك، وتتحقق هذه الكفاءة من خلال إدخال تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسيير البنكي بما يتيح تدنيت للتكاليف الكلية، وبهذا تقيس درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة للنشاط، و العكس كلما زادت قيمة المدخلات عن التكاليف اللازمة قلة الكفاءة[1]، وتنقسم لنوعين هما :

أ- الكفاءة الفنية : قياس مدى قدرة البنك على استغلال مستوى معين من المدخلات مقابل تحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات، مع افتراض ثبات عوامل الإنتاج[2].

ب- الكفاءة التخصيصية : تقيس مدى قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل من المدخلات دون إغفال مستوى الأسعار، أي القدرة على تخصيص المدخلات الأكثر مردودية في النشاط البنكي، أي إنتاج أفضل توليفة من المنتجات عن طريق استخدام توليفة من عناصر المدخلات و بأقل تكلفة ممكنة[3].

4-2- كفاءة الأرباح :

وتقيس مدى التغير في أرباح البنك مقارنة بالأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بأفضل الأقسام، و التي تتسم بجودة الأداء، فهي بالتالي تبرز هدف البنك المتمثل في تعظيم الأرباح[4].

4-3- كفاءة الحجم و وفوراتها:

---

[1] عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الأردن، المجلد 03، العدد 02، 2007، ص: 256.

[2] Ogundari. K, S.O.Ojo, An examination of technical economic, Allocative efficiency of small farms in Osun state of Nigeria, **Journal of Central of European Agriculture**, vol7, no3 ,Zagreb, Croatia, 2006, p: 425.

[3] ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2009، ص: 61.

[4] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

تجدر الإشارة أن المؤسسات و الوحدات الاقتصادية قد تكون كفء من الناحية التقنية والتخصصية، لكن هذا لا يعني أنها تكون كفء من ناحية حجم عملياتها، أي بمعنى تحقيق وفورات حجم من خلال تقليل مستوى تكلفة الوحدة، نتيجة التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشروع[1]، وبالنسبة للبنك تخفيض مستوى متوسط التكاليف الكلية ،برفع حجم المعاملات والمنتجات البنكية المختلفة، وتوسيع دائرة النشاط في السوق البنكي، مع تحقيق عوائد إضافية جراء ذلك، كما يشير مفهوم وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها زيادة في حجم المنتجات البنكية، و انخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة مع الاحتفاظ بمزيد مدخلات ثابت[2].

4-4- كفاءة النطاق و وفوراتها:

ويقصد بوفورات النطاق الادخار في التكاليف، بمعنى استعمال نفس المدخلات مع إنتاج منتجات مختلفة، ويقاس حجم كفاءة البنك من ناحية وفورات النطاق بمستوى التنويع في الخدمات المعروضة والمنتجات البنكية[3].

4-5- الكفاءة التشغيلية:

هي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم، وتقسيم المهام المحددة وفق جداول و على كل مستويات وفروع البنك، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته، وعليه فالكفاءة التشغيلية في البنوك تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة، لإنتاج وتوفير الحد الأكبر من الخدمات المالية و البنكية دون الوقوع في تعارض الأهداف، و هذا في ظل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، وهنا يظهر مصطلح الإدارة بالكفاءات و الأهداف بغية الوصول، وتحقيق الاستراتيجيات المسطرة لمجلس الإدارة، كما وتتأثر الكفاءة التشغيلية للبنك بنظم الحوافز المطبق و مدى تطور التكنولوجيا المستعملة، والمهارات الإدارية المتوفرة و سياسة الأجور ...الخ، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة

[1] عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط02، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 1998، ص: 682.

[2] حدة رايس، فطيمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة للبنوك الجزائرية (2004-2008)، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، المجلد 01، العدد 26، 2009، ص: 62.

[3] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر[1]، ففعالية العوامل البشرية و الإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية و تخفيف اللاكفاءة في التسيير أي تحقيق كفاءة في الأرباح والتكاليف.

5- الكفاءة النسبية:

هي مقياس للمقارنة سواء كانت الكفاءة تقنية أو سعريه أو كفاءة اقتصادية على الأقل لمؤسستين، أي بمعنى هي تقيس وتقارن درجة الكفاءة بين المؤسسات التي تنشط داخل نفس القطاع، وتتم عملية القياس بفرضية ثبات العوامل الإنتاجية للمؤسسات محل الدراسة، مع مقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج[2].

6- كفاءة الأسواق المالية :

حسب الباحث الانجليزي (Eugène Fama) الذي وضع نظرية كفاءة الأسواق المالية سنة 1965، حيث عرف الكفاءة كما يلي : "يكون السوق المالي كفؤا في حالة توفر جميع المعلومات المتعلقة بأصل مالي معين، وبدقة وفي أي لحظة من الزمن، و ينعكس هذا من خلال مقدرة السوق على خلق التوازن في العرض والطلب، مع عدم تكبد المتعاملين لتكلفة مرتفعة، وهذا ما يسمى بالتكلفة التشغيلية للسوق المالي من جهة، و تلقي المعلومات للمتعاملين خارج السوق دون فارق زمني طويل، مع عدم وجود تكاليف باهظة، وهو ما يسمى بالكفاءة الخارجية للسوق المالي من جهة أخرى"[3].

و يمكن تلخيص أنواع الكفاءة في الشكل التالي:

[1] سليمان ناصر، شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر- دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2010)-، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013، ص: 160.

[2] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3] منير إبراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1999، ص: 96.

الشكل رقم .I .02: أنواع الكفاءة

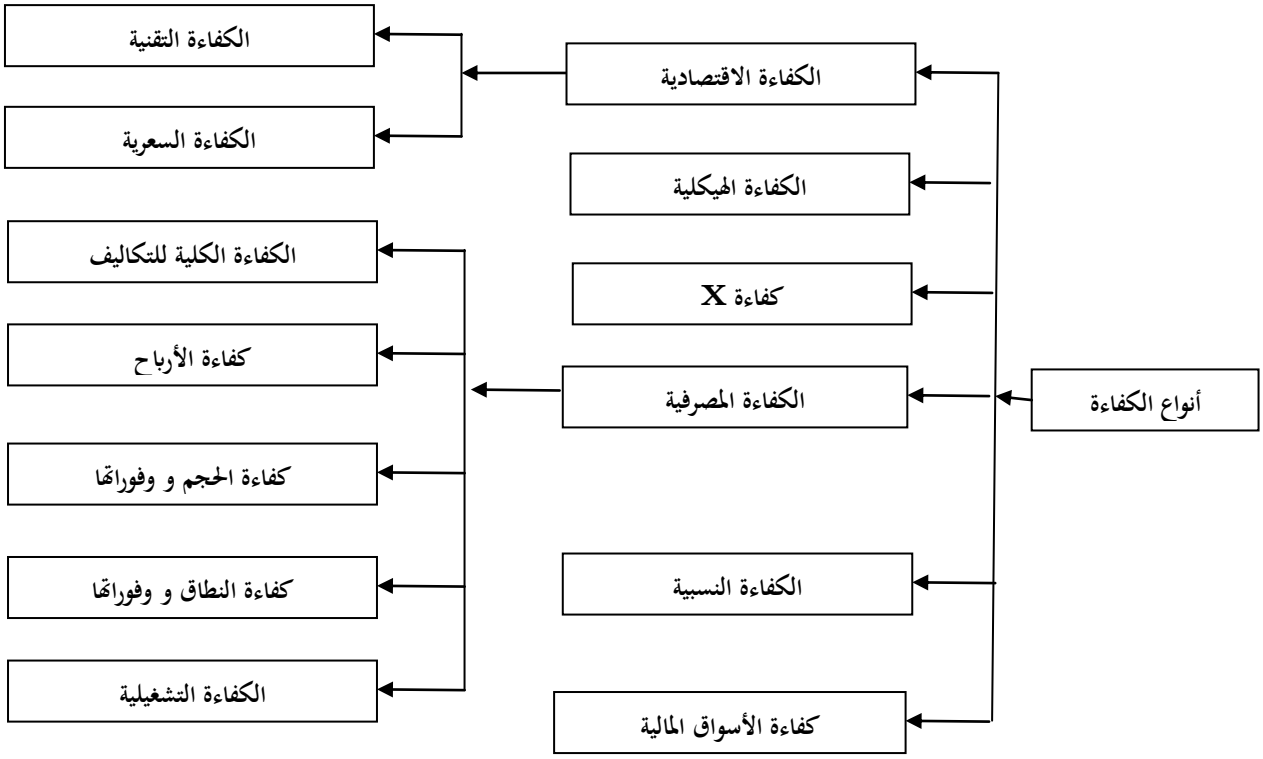

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث : محددات الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

للكفاءة التشغيلية في البنوك محددات، يمكن توضيحها من خلال هذا المطلب في النقاط التالية:

- ✓ نظرية المرونة السعرية للطلب و درجة الإحلال؛
- ✓ وفورات الحجم و وفورات النطاق؛
- ✓ الاندماج البنكي و خوصصة البنوك، و مبـادئ الحوكمة؛
- ✓ نموذج البعد الثلاثي (S.C.P) : هيكل السوق – سلوك المؤسسة – أداء المؤسسة.

1- نظرية المرونة السعرية للطلب و درجة الإحلال

1-1- المرونة السعرية

أ- تعريف المرونة السعرية : تعبر عن مدى استجابة سلعة ما لتغير سعرها[1].

ب- قياس المرونة السعرية للطلب:وهي تعبر عن التغير في الكمية إلى التغير في أسعارها، وتقاس وفق ما يلي[2]:

معامل المرونة السعرية = التغير النسبي في الكمية / التغير النسبي في الأسعار

كما ويمكن قياس المرونة بالنسبة إلى نقطة معينة بتثبيتها، وقسمة كلا من التغير النسبي للكمية و السعر على توليفة تلك النقطة من الكمية والسعر الموافقان لها على التوالي، وهو ما يعرف بمرونة النقطة السعرية للطلب من ناحية، كما يمكن قياسها من خلال تحديد مجال لتغير الكمية والأسعار، ومن خلاله يتم قسمة التغير في الكمية و الأسعار على مجموعة بداية ونهاية المجال للكمية و السعر على التوالي، وهو ما يعرف بمرونة القوس السعرية من ناحية أخرى[3].

كما تجدر الإشارة إلى أنه :

- ✓ كلما كانت نسبة التغير في الكمية أقل من نسبة التغير في السعر كان الطلب قليل المرونة؛
- ✓ كلما كانت نسبة التغير في الكمية أكبر من نسبة التغير في السعر كان الطلب مرتفع المرونة؛
- ✓ كلما كانت نسبة التغير في الكمية تساوي نسبة التغير في السعر كان الطلب ثابت المرونة (متكافئ).

---

[1] حسين العمر و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، ط01، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص: 82.

[2] Jean-Pierre**, La Stabilité Financière nouvelle urgence pour les banques centrales**, bulletin de la banque du France, NO.84, Décembre, 2000, p: 62.

[3] هال فاريان، **الاقتصاد الجزئي التحليلي: مدخل حديث**، ترجمة محمد راشد أبو زيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 273.

1-2- درجة الإحلال لعناصر الإنتاج :

هي التغير النسبي في نسب عناصر الإنتاج إلى التغير النسبي في الأسعار النسبية لهذه العناصر، بحيث يسمح قياس درجة الإحلال بتحديد العلاقة بين مدخلتين في العملية الإنتاجية، ففي حالة كانت درجة الإحلال موجبة فيمكن تعويض الأولى بالثانية، أما في حالة كانت سالبة فالسلعة الأولى مكملة للثانية[1].

2- وفورات الحجم و وفورات النطاق

حسب الباحث (Bomol) فهناك نوعين من الوفورات الإنتاجية، وهي وفورات الحجم و وفورات النطاق، فالأولى تعني الزيادة في حجم الإنتاج مع تخفيض التكاليف، وهي تتعلق بحجم البنك، أما الثانية فتهدف لإنتاج منتجين أو أكثر دفعة واحدة، في حالة كانت تكلفة إنتاج كل منتج على حدا أعلى من إنتاجهم معا[2].

2-1- وفورات الحجم :

وتعني أنه كلما زاد حجم الإنتاج لمؤسسة قلت تكلفة الوحدة الواحدة[3]، بحيث تقوم بتخفيض تكاليفها حتى تصل للحد الأدنى، وهذا بسبب تزايد الإنتاج أو تنويع المنتجات أو بكليهما معا[4]، وقد ابرز كلا من الباحثين (Harrington and Warf) سنة 1995 العوامل التي تؤثر في التكلفة الحدية للوحدة الإنتاجية في النقاط التالية[5]:

- ✓ تنخفض التكلفة الحدية لوحدة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج المتاحة؛

---

[1] H.Binswanger, Cost function approach to measurement elastities of substitution, **American Journal of Agricultural Economics**, Oxford University, USA, May 1974, pp: 377-379.

[2] Xiaoqing Fu, Shelagh Heffernan, Economies of Scale and Scope in china' s Banking Sector, **Working paper**, Cass Business School, City University, London, January 2006, p: 04.

[3] Maurice Baudoux, **Les économies d'échelle et leur degré d'exploition**, edition Cujas, Paris, 1972, p: 18.

[4] الزهرة فرحاني، **اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بعين التوتة -**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 75.

[5] Harrington.J.W, Warf, **Industrial Location: principles, practice and policy Routledge**, London, 1995, p: 33.

- ✓ تؤثر درجة المنافسة والمناخ السياسي، وكذا اللوائح التنظيمية والقوانين والسياسات المالية المتبعة على تخفيض التكاليف الحدية للوحدة الإنتاجية؛
- ✓ إن تقديم عدد معتبر من الخدمات و المنتجات سيؤدي إلى تقليص التكلفة الوحدوية للإنتاج؛
- ✓ يؤثر الموقع الجغرافي للمؤسسة على حجم التكلفة الوحدوية للإنتاج، فكلما كانت المؤسسة في منطقة حضارية تتمتع ببنية تحتية وشبكة مواصلات ... الخ، قلة التكلفة الوحدوية للإنتاج؛
- ✓ كلما انخفضت التكلفة الوحدوية للإنتاج زاد تقارب المؤسسات من ناحية النوع والتخصص القطاعي.

أما رياضيا فيمكن التعبير عن وفورات الحجم بالعلاقة التالية :

وفورات الحجم = التغير في حجم الإنتاج إلى حجم الإنتاج / التغير في التكلفة الإجمالية إلى التكلفة الإجمالية.

أي بمعنى قياس وفورات الحجم من خلال المقارنة بين مرونة الكمية المنتجة إلى التكلفة الإجمالية للإنتاج.

وهنا يمكن التمييز بين ثلاث حالات كالتالي[1]:

- ✓ وفورات الحجم أكبر من الواحد، بمعنى نسبة الزيادة في الإنتاج أعلى من نسبة زيادة التكاليف؛
- ✓ وفورات الحجم تساوي الواحد، بمعنى هناك تكافؤ بين حجم الإنتاج و مقدار التكلفة؛
- ✓ وفورات الحجم أقل من واحد، بمعنى نسبة الزيادة في الإنتاج أقل من نسبة الزيادة في التكاليف.

أ– مصادر وفورات الحجم :

حددها (Pratten) في سبعة مصادر، ي كالأتي[2]:

- ✓ التكاليف المستقلة عن حجم الإنتاج أي التكاليف الأساسية لأي عملية إنتاجية؛
- ✓ إن عملية تخصيص الموارد المتاحة وتقسيم الوظائف يتيح للبنك بدائل و مزايا داخلية من جهة، و تحقيق معيار التخصص في اختيار الموردين يوفر كمية مثلى من المدخلات من جهة أخرى؛

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 130 -131.

[2] Pratten.C.F, **Economies of scale in manufacturing industries**, Cambridge University Press, 1971, p: 10.

- ✓ في حالة التركيز في المصدر ينتج عنه عملية توزيع الخطر، الذي قد ينجم من جراء استغلال موارد معينة ومتشابهة في نفس الوقت، وبذلك تحقيق وفورات ناتجة عن تطبيق أكبر عدد من الموارد؛
- ✓ إن حسن اختيار التقنيات، و كذا الجهاز الإداري الكفء، الأثر المباشر في تحقيق وفورات حجم؛
- ✓ كفاءة الآلة ينجر عليها تقليل التكاليف و اليد العاملة المشغلة، وبالتالي تحقيق وفورات حجم؛
- ✓ التركيز الجغرافي لنفس النشاط للمؤسسات يتيح كسب ميزة تنافسية، وبالتالي توفير وفورات حجم؛
- ✓ المؤسسات الكبير تتعامل بكميات كبيرة في طلب المواد الخام، وبالتالي إمكانية تحقيق وفورات حجم من خلال الفارق في السعر المتحصل عليه نظير اقتناء هذه المواد بالجملة.

ب- طرق قياس وفورات الحجم :

توجد عدة طرق لقياس وفورات الحجم، نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ **الطريقة الإحصائية** : تعمل على المقارنة بين النتائج المحققة، من خلال تحديد دالة الربح والحجم، لكن قد يكون تطور الربح لا علاقة له بالحجم، هنا تبرز إشكالية هذه الطريقة.
- ✓ **الطريقة المحاسبية** : فهي تعمل على دراسة دالة التغير في التكاليف مقارنة بتغير الحجم، مع افتراض ثبات عوامل الإنتاج والتقنيات المطبقة، وهذا منافي للواقع .
- ✓ **طريقة المهندسين** : تعمل على قياس التكاليف المتوقعة وفق مستويات إنتاجية محددة، مع وضع افتراضات معينة تلاءم حجم النشاط.

ويمكن تلخيص طرق قياس وفورات الحجم في الشكل التالي:

[1] أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، ط02، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص: 84، 85.

الشكل رقم I.03 : طرق قياس وفورات الحجم

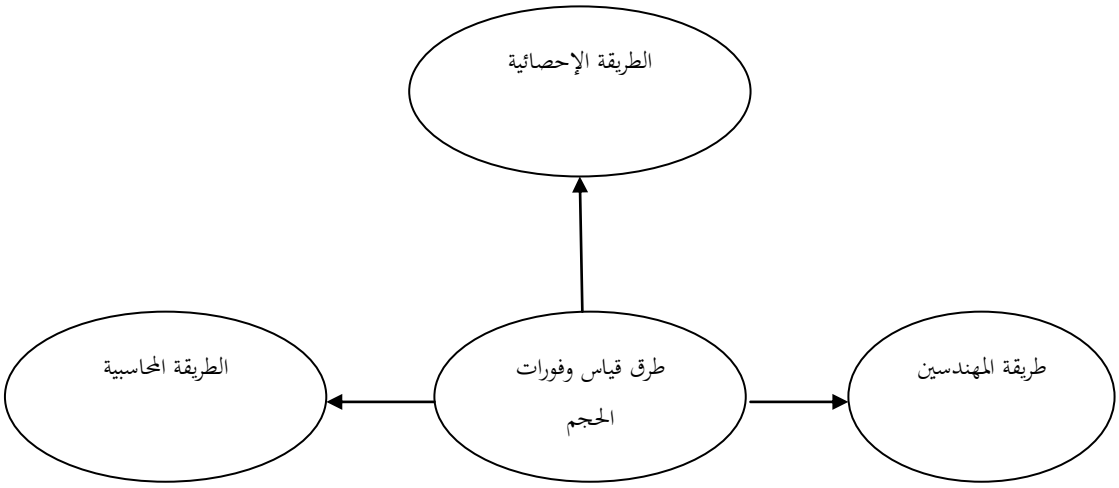

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

2-2- وفورات النطاق :

أ- تعريف وفورات النطاق :

تبرز نظرية وفورات النطاق المقارنة بين تكلفة إنتاج كل عنصر على حدا مع تكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات أعلى من تكلفة إنتاج كل عنصر منها على حدا، يقال أنها تمتلك اقتصاديات النطاق[1].

ب- أنواع وفورات النطاق :

يمكن تلخيص أنواع وفورات النطاق فيما يلي[2]:

- ✓ **وفورات النطاق الإجمالية** : أي وجود علاقة تكاملية بين عدد معين من المنتجات البنكية.

[1] عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، محمود حمدان العصيمي، تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية و المصارف التجارية: دراسة مقارنة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي**، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 07، العدد 01، 1995، ص: 20.

[2] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

- ✓ **وفورات النطاق خاصة بمنتج معين** : أي مدى تأثير فصل عنصر معين (i) من العملية الإنتاجية، وقياس مستوى تغير التكاليف، ففي حالة انتقل البنك لمستوى أفضل، هذا يعني أن المنتج البنكي الملغى لا يقدم وفورات نطاق والعكس.
- ✓ **وفورات التنويع** : يعتمد على مدى تكامل تكاليف المخرجات، بحيث مثلا ينخفض هامش التكلفة لمخرج ما إذا ارتفعت الكمية المنتجة لمخرج آخر.

باختصار فالبنك ذو الكفاءة العالية يعمل على تحقيق التوليفة المتوازنة من المدخلات الضرورية، واللازمة حسب مقوماته المالية لتقديم مختلف الخدمات، فيعمل على خلق نموذج سلس الانتقال، وتتحكم فيه الظروف الداخلية والخارجية للبنك، والتي على ضوءها يطبق سياسات تساهم في تحقيقه لوفورات حجم ونطاق، وتجنبه لخسائر إضافية.

ويمكن توضيح أنواع وفورات النطاق في الشكل التالي :

الشكل رقم I.04 : **أنواع وفورات النطاق**

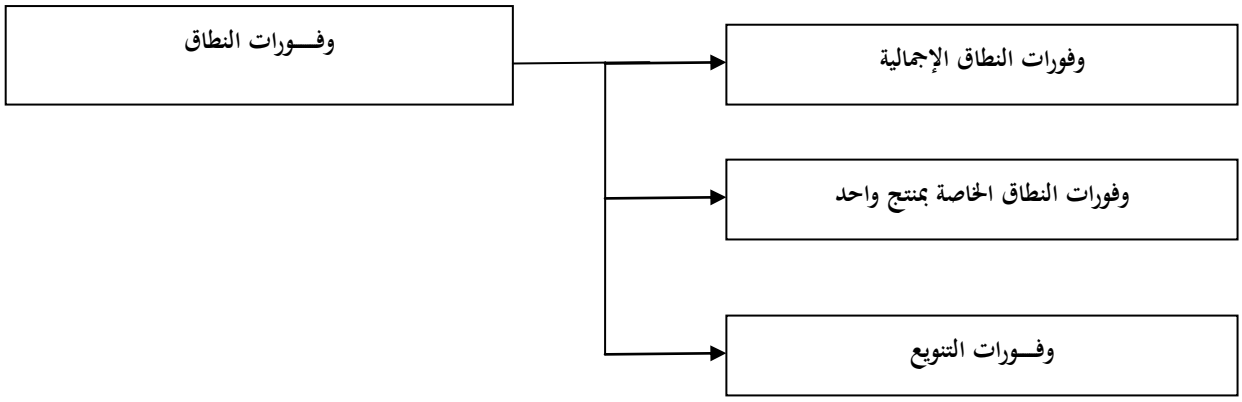

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق .

3- الاندماج البنكي و خوصصة البنوك، ومبادئ الحوكمة

3-1- الاندماج البنكي :

أ- تعريف الاندماج البنكي :

ويمكن تعريف الاندماج البنكي، كما يلي :

- "هو اتفاق بين بنكين أو أكثر وذوبانهما في كيان بنكي جديد ذو فعالية كبيرة، لغاية تحقيق الأهداف المسطرة، التي لا يمكن تحقيقها من دون الاندماج"[1].

- "هو عملية اتحاد أو ضم بشكل جزئي أو كلي، تتم بين بنكين على الأقل، وتفضي إلى ظهور كيان جديد، أو قيام احد البنكين بالسيطرة الكلية أو الجزئية على موجودات البنك الآخر"[2].

من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول بأن الاندماج البنكي هو عملية تمازج بين بنكين فأكثر، و يؤدي إلى الرفع من الميزة التنافسية للبنوك المندمجة، من خلال رفع فرص الاستثمار والعائد ،مع خلق كيان جديد و متكامل يُؤدي نشاطه بكفاءة عالية.

ب- دوافع الاندماج البنكي :

تتعدد دوافع الاندماج البنكي، لكن نحاول تلخيصها فيما يلي[3]:

- ✓ الاندماج وسيلة مباشرة لتحقيق وفورات الحجم وتحسين الربحية، مع خلق ميزة التنويع في محفظة التوظيف، نتيجة تجميع الموارد واستثمارها، مما يؤدي لتخفيض المخاطر وتأمين تدفق الإيرادات؛
- ✓ التكتل في مواجهة الأزمات ومختلف المخاطر التي قد تواجه البنوك، فالاندماج يعتبر وسيلة للنمو والتوسع والتكامل، كما ويعتبر دافع تنظيمي للسلطات النقدية للبلاد لمواجهة التغيرات المصرفية العالمية؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 153.

[2] مهيب محمد زايدة، **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص: 34.

[3] عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصرنة النظام المصرفي، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010، ص ص: 119-120.

- ✓ رفع الميزة التنافسية للبنوك المندمجة مع بعضها البعض، وبذلك تقوية مركزها المالي، خاصة في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية، فلم تعد المنافسة على المستوى المحلي بل تعداها ذلك إلى الأسواق الخارجية؛
- ✓ يساهم الاندماج البنكي في تحسين قدرة الأداء للبنوك المندمجة، و تحسين جودة الخدمة المقدمة.

ت- أنواع الاندماج البنكي :

هناك عدة أنواع للاندماج البنكي، و التي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ الاندماج الراسي؛ أي بمعنى اندماج بنوك صغيرة مع بنك كبير في منطقة حضرية، بحيث تتحول تلك البنوك الصغيرة إلى فروع بالنسبة للبنك الكبير؛
- ✓ الاندماج الأفقي؛ أي بمعنى اندماج بنكين أو أكثر والناشطين في نفس المجال، والهدف تحقيق وفورات حجم؛
- ✓ الاندماج الإداري؛ وهو موافقة مساهمي أحد البنوك على طلب تقدم به بنك أو عدة بنوك للاندماج معه؛
- ✓ الاندماج الإجباري؛ وهذا يأتي جراء وضع قوانين ولوائح تشجع على الاندماج للاستفادة من مزاياه، كالإعفاءات الضريبية أو منح البنك الدامج قروضا تساعده في عملية الدمج؛
- ✓ الاندماج البنكي المتنوع؛ ويكون من خلال اندماج بنكين يعملان في مجالات مختلفة، يساهم هذا الاندماج في تحقيق التكامل و ورفع الميزة التنافسية، مثلا كاندماج بنك متخصص مع بنك تجاري.

ث- إيجابيات الاندماج البنكي :

هناك عديد الايجابيات للاندماج البنكي، يمكن إبرازها في النقاط التالية[2]:

- ✓ تحقيق وفورات حجم مناسبة مع تخفيض التكاليف، و محاولة تعظيم العوائد و الأرباح؛

---

[1] عمار بوزعرور، مسعود دراوسي، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر-**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 139.

[2] مهيب محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص: (44-51).

- ✓ انتقال الذمة المالية من البنك المندمج إلى الدامج، وهذا ما يؤدي لدعم المركز المالي للبنك، أي زيادة قاعدة رأس المال، وهذا ما يساعد على تطبيق كل المعايير الدولية من كفاية رأس المال، و الرقابة البنكية و مواكبته للفرص الاستثمارية في السوق البنكية؛
- ✓ ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة في لوائح مؤسسات التصنيف الدولية و المراسلون بالخارج؛
- ✓ الاندماج يساعد البنك في عملية تطوير البحوث و التقدم في استعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستفادة من الخبرات من كلا البنكين المندمجين في مجال التسيير و من كفاءات الموظفين، وخلق إدارات متخصصة بالكيان الجديد للبنك المندمج؛
- ✓ يساهم الاندماج في رفع قدرة البنك على فتح فروع جديدة، وبذلك تحقيق نمو وتوسع كبيرين؛
- ✓ إعادة الهيكلة للبنوك المندمجة، وذلك بتجميع المزايا النسبية الناتجة عن الاندماج مع تنويع قاعدة الودائع، وزيادة آجالها مما يتيح كفاءة في الأداء؛
- ✓ والاستفادة من مختلف الإعفاءات الضريبية؛
- ✓ عولمة الأعمال البنكية مع إمكانية ولوج أسواق جديدة بعد عملية الاندماج، والرفع من قيمة أسهم البنك الجديد في الأسواق المالية؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية، وذلك من خلال خلق إستراتيجية دفاعية متكاملة ومتناسقة بين البنوك المندمجة في مواجهة كل المخاطر و العوائق الإدارية، و المشاكل التسويقية أو التمويلية التي كان يعاني منها كل بنك على حدا.

ج- سلبيات الاندماج البنكي :

للاندماج البنكي بعض السلبيات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ تقلص عدد البنوك نظير اندماجها، مما ينجر عليه ظهور الفئات الاحتكارية في السوق البنكي، وهذا بسبب قلة حدة المنافسة؛

[1] عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-125 .

- ✓ قد تنجر عن عملية الاندماج تسريح لبعض الموظفين، وبالتالي حدوث ارتفاع في نسب البطالة؛
- ✓ الاندماج البنكي يعمل على نمو البنوك و توسعها، فتعثر أي بنك سيؤثر على المنظومة البنكية، وبالتالي التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني، وقد يؤدي هذا الأمر لحدوث أزمة مالية؛
- ✓ لا يوجد معيار يؤكد فعالية و نجاعة البنك الكبير على حساب البنك الصغير؛
- ✓ قد يؤدي الاندماج البنكي إلى احتكار عدد محدد من البنوك للسوق البنكية، ما يترتب عنه غياب لروح الابتكار والتطوير في الخدمات البنكية، مع تحديد أسعارها بصورة مبالغ فيها، في ظل قلة الاهتمام من طرف الزبائن.

ح- الاندماج البنكي والكفاءة التشغيلية :

يعتبر الهدف الأساسي للكفاءة هو عملية تخصيص الموارد، بمعنى تحقيق أقصى العوائد الممكنة بأقل التكاليف، وتهدف جل الدراسات التي تعمل على ربط مفهوم الكفاءة التشغيلية بالاندماج البنكي إلى التركيز على مدى تحقيق الأرباح مع تخفيض و تحديد مجالات الإنفاق، وهنا يتمثل في وقوع صعوبات للبنوك في محاولة اختزال تكاليفها التي قد تنشأ عنها عراقيل، خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم العمالة بالبنك، أما من ناحية تحقيق كفاءة في الربح فتعمل البنوك على تنويع محافظها الاستثمارية من جهة، مع التنويع لتجنب الأخطار، وهذا ما طبقته البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما عكفت البنوك في أوربا بالاستحواذ على البنوك قليلة الكفاءة، ومحاولة ضمها في بنوك رائدة الكفاءة، وبالتالي فإجمالا يؤثر الاندماج البنكي إيجابا على كفاءة البنوك التشغيلية[1]. كما تشير بعض الدراسات والبحوث إلى التناسب الطردي بين مستوى الكفاءة والعائد على الأصول، مع وجود علاقة عكسية بين مستوى الكفاءة و تكاليف التشغيل، وهو ما يدل أن للبنوك ذات الكفاءة العالية تتميز بارتفاع ربحيتها و انخفاض تكاليفها مما يساهم في توفير وفورات حجم[2].

[1] رقية ضيف، **إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص:128،129.

[2] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

3-2- خوصصة البنوك :

أ-تعريف خوصصة البنوك : هي تحويل كلي أو جزئي لملكية وحدة اقتصادية (البنك)، و إدارتها وتسييرها من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1]، وأيضا هي الرغبة في التحرر الاقتصادي، وذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد[2].

ب- دوافع خوصصة البنوك:

هناك العديد من الدوافع لخوصصة البنوك، يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- ✓ دوافع اقتصادية تكمن في رؤية بعض الاقتصاديين إلى عدم قدرة القطاع العام في تلبية حاجات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، مع ارتفاع نسب البطالة وعجز الموازنة العامة، كل هذه المؤشرات تدل حسبهم إلى فشل سياسة القطاع العام وحتمية اللجوء إلى القطاع الخاص؛
- ✓ دوافع سياسية، وقد تكون حسبهم بسبب الأطر القانونية المطبقة في القطاع العام والكابحة لمجال التطور، و على عكس القطاع الخاص الذي يفتح مجال الابتكار والإبداع، كما يشجع تحسين الجودة الإنتاجية، ومختلف الخدمات في ظل طبعا بيئة تنافسية تتسم بالشفافية وعدم الاحتكار؛
- ✓ دوافع مالية، وهذا بسبب تخفيض معدلات الإنفاق العام، و تمكين القطاع الخاص من المشاركة في عمليات التنمية، وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد؛
- ✓ دوافع خارجية متمثلة في الضغوطات الخارجية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وأيضا مع معانات دول العالم الثالث من أزمات المديونية التي جعلتها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، مما يحتم عليها فتح المجال للخواص في مجال الاستثمار.

كما يمكن تلخيص دوافع الخوصصة في الشكل التالي :

---

[1] سعيد النجار، **التخصصية و التصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، دار النهضة، 2003، ص: 23.

[2] عبد الرزاق خليل، محمد زرقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005، ص: 163.

[3] جازية حسيني، **خوصصة البنوك في الجزائر –واقع و آفاق-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 2008، ص: (69-73).

الشكل I.05: دوافع خوصصة البنوك

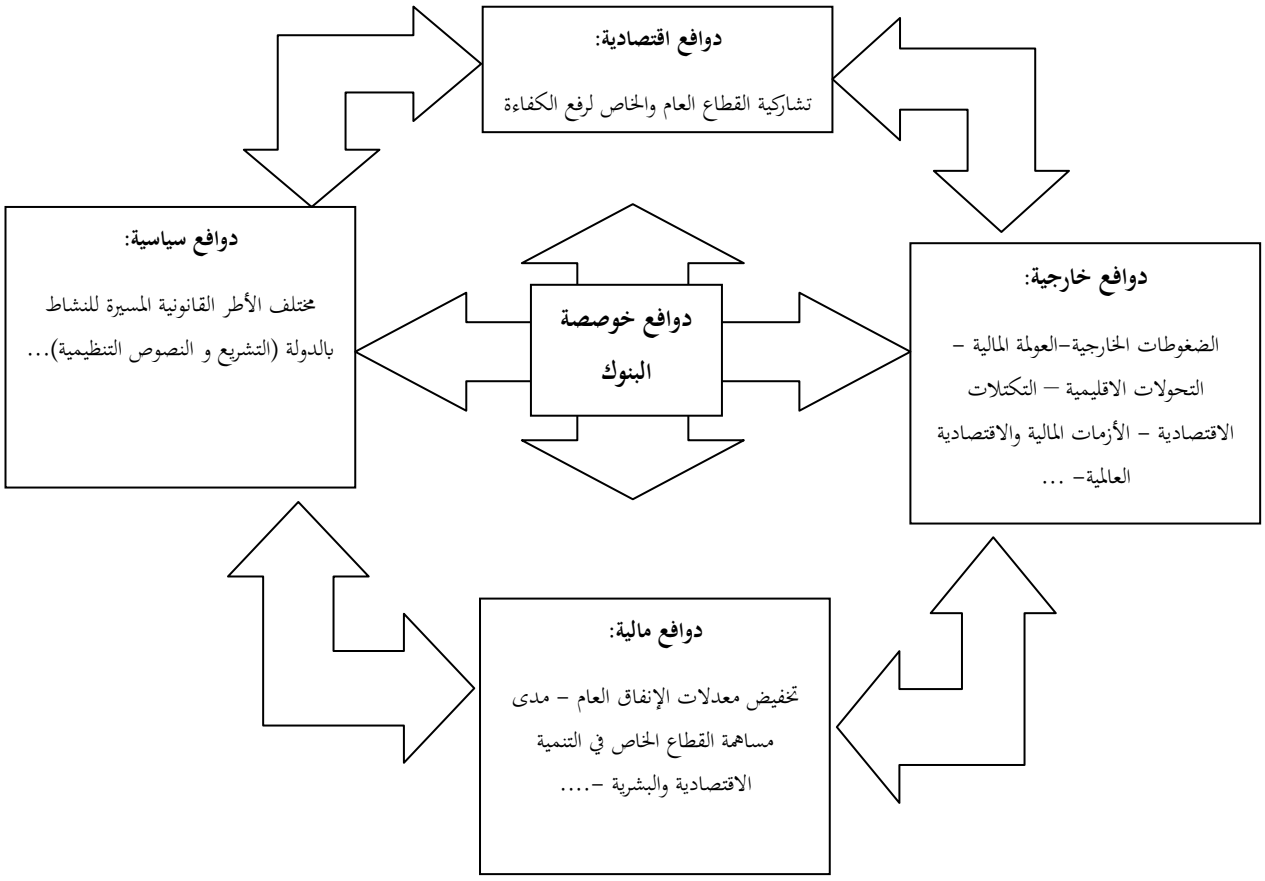

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ت- أهداف خوصصة البنوك :

لخوصصة البنوك عدة أهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- أهداف اقتصادية : إن خوصصة بعض البنوك سيجعل المنافسة في السوق البنكي تشتد، و تخرج من السبات و الركود الحاصل الذي يطبق التعليمات واللوائح فقط، دون وجود ابتكار و تجديد في العمل البنكي، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة، فرفع الكفاءة الاقتصادية للبنوك العمومية مع خصخصة البعض منها، والتي تهدف إلى تعظيم الأرباح بأقل التكاليف، وكذا ولوج البنوك مجال الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مع الكفاءة في تسيير الموارد المتاحة في ظل بيئة تنافسية ،كل هذا يساهم بالزيادة في الإنتاج كما ونوعا، و كذا توفير لرأس المال ويخلق قيمة مضافة في الاقتصاد، إن خوصصة البنوك تعطي أكثر حرية في اتخاذ القرارات

[1] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

المتعلقة بالاستثمار، و تنوع في تقديم الخدمات البنكية ... الخ، وكذا تعمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار، كما تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهذا ما يساعد في نقل التكنولوجيا ومختلف الخبرات، مع المساهمة في التقليل من نسب البطالة، دون إغفال الجوانب السلبية لهذا الأمر، وهنا وجب على السلطات المراقبة المستمرة لمختلف الأنشطة.

– أهداف مالية : تساهم خوصصة البنوك في دعم عجز الموازنة العامة، الذي قد تعاني منه الدولة من جراء الإنفاق العام، مع الرفع من مداخيل الدولة بفرض ضرائب على مختلف الوحدات الخاصة، وتحقيق إدارة أفضل للسياسة النقدية للمنظومة البنكية.

ث– خوصصة البنوك والكفاءة التشغيلية :

خوصصة البنوك الهدف منها تسيير أفضل للأداء البنكي، بمعنى عملية تخصيص للموارد المتاحة، و من خلال خوصصة البنوك يمكن تحقيق كفاءة تشغيلية في التحكم الأمثل في الموارد المتاحة و تخفيض التكاليف، وتشجيع نظم الحوافز و اكتشاف المهارات لدى العاملين، مما يتيح تقديم أرقى الخدمات لزبائن البنك، خاصة مع وجود منافسة تعود بالتطور على المنتج البنكي.

3-3– مبادئ الحوكمة

إن لمبادئ الحوكمة الأثر المباشر على طرق تسيير البنوك، من خلال تحديد وضبط المهام لكل قسم من أقسام الإدارة، ومع التطور الكبير الذي يشهده القطاع البنكي في ظل العولمة المالية، لزم على هذه البنوك تطبيق كل القوانين والضوابط لتجنب المخاطر، و تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مبادئ الحوكمة في الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

– حوكمة البنوك :

تلعب الحوكمة دور أساسية في بناء و وضع اللبنة القاعدية للتنمية الاقتصادية، وهذا من خلال مختلف الأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث أزمة شرق آسيا، إلى فضيحة شركة "إنرون" سنة 2001، وتعدد الأزمات و إلى اليوم، فكل هذه الحوادث أبرزت مدى أهمية الحوكمة كطريقة مثلى

للوقاية من الأزمات[1]، وعليه فالممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة النظام البنكي، وتفادي الوقوع في الأزمات البنكية، ونجاحها لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى[2].

أ- تعريف الحوكمة في البنوك :

لها عدة تعاريف يمكن ذكر ما يلي :

- تعريف مؤسسة التمويل الدولي IFS: "بأنها مجموع هياكل عمليات إدارة ومراقبة المؤسسات و التحكم في أدائها، و تتمحور حول العلاقة بين الجهاز التنفيذي للمؤسسة و مجلس الإدارة، وحملة الأسهم وباقي أصحاب المصالح."[3]

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2004):"بأنها مجموعة من العلاقات والضوابط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة، و المساهمين وغيرهم، وهي تعطي الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف والبرامج، وعليه يتم ضبط الآليات و الوسائل التي تساهم في الوصول لتلك الأهداف، والرقابة على أدائها."[4]

- تعريف بنك التسويات الدولية: "بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين."[5]

---

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

[2] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، بنك الجزائر و إرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة خميس مليانة بولاية عين الدفلى، الجزائر، المجلد 02 العدد 15، 2016، ص : 292.

[3] يوسف محمد، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007، ص: 05.

[4] أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص: 04.

[5] رنا مصطفى دياب، **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين- دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص: 34.

باختصار وكتعريف شامل يقصد بالحوكمة في مجال البنوك كيفية إدارة مواردها، وهذا من خلال الدور المنوط لكلا من الجهاز الإداري المسير ومجلس الإدارة، وهو ما يؤثر ومباشرة في تحديد الأهداف المسطرة، وحماية أموال المودعين، مع مراعاة حقوق المستفيدين و الحرص على تحقيق أهداف البنك.

ب- أسباب الاهتمام بالحوكمة :

يمكن تلخيص أهم أسباب تزايد الاهتمام بالحوكمة في النقاط التالية [1]:

- ✓ افرزات العولمة المالية وتعدد أنشطة المؤسسات، خاصة في مجال الاستثمار في الأسواق المالية، مع صعوبة المراقبة والتدقيق في النشاط؛
- ✓ سيطرة الجهاز المسير للمؤسسات على دواليب الإدارة وانفرادية القرارات الشخصية، واستغلال الموارد للانتفاع الشخصي، وهذا قد يعود لضعف مجلس الإدارة أو بالتواطؤ المقصود؛
- ✓ تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العديد من المؤسسات، والهيئات الوطنية منها والدولية؛
- ✓ انهيار العديد من الشركات العالمية، كإفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي سنة 1991، بحجم خسائر 60 مليار دولا أمريكي، وانهيار مؤسسة الادخار الأمريكية سنة 1994 بنحو خسارة قدرت بـ 179 مليار دولار، في ظل هذا عصفت بجنوب شرق أسيا أزمة مالية سنة 1997، مع توالي أزمات الشركات خاصة في أمريكا بإفلاس شركة Ernon سنة2001، و أزمة شركة الاتصالات الأمريكية World Com سنة 2002...الخ.

ت- أهمية الحوكمة في البنوك :

يتفق الكثير من الباحثين في مدى تأثير الحوكمة على عجلة التنمية، و مساهمتها في رفع مستوى أداء البنوك، و تخفيض المخاطر خاصة منها المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، وعليه يمكن اختصار أهمية الحوكمة في النقاط التالية[2]:

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149- 150 .

[2] Spivey Stephen, Corporate Governance, The Role of Government, **International Journal of Disclosure, Governance**, Vol.1, No.4, London, September 2004, p: 310.

- ✓ رفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التي من بينها البنوك، وهذا من خلال وضع أسس و ضوابط للعلاقة بين المسيرين و مجلس الإدارة، وكذا المساهمين؛
- ✓ وضع إطار تنظيمي و توجيهي تحدد من خلاله الأهداف المسطرة وبرنامج العمل المحدد، و تحديد نظام الحوافز المطبق والمنسب لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف المسطرة، طبعا مع مراعاة حقوق ومصلحة المساهمين؛
- ✓ تطبيق وترسيخ فلسفة الحوكمة في المؤسسات يزيد من ثقة الزبائن والمستثمرين، لان تلك القواعد و المبادئ تضمن حماية حقوقهم؛
- ✓ تساهم الحوكمة في الربط بين المستثمرين المحليين والأجانب، فهي تساهم في الانفتاح على الأسواق المالية، وجذب قاعدة كبيرة من الاستثمار الأجنبي لتمويل المشاريع التوسعية والكبرى، وبذلك تساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية .

ث- أهداف الحوكمة ونتائجها:

هدف الحوكمة هو تحسين الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية للمؤسسة، من خلال تطبيق جملة من الضوابط و القواعد في المجال الإداري، هذا بالاعتماد على عدة محددات منها ما هو داخلي مرتبط بالقواعد و الأسس التي تدخل في تحديد القرارات وتوزيع المهام لتجنب التعارض في الأهداف بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة والمديرين، وما هو خارجي متمثل في مختلف العناصر التنظيمية التي تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي ومدى توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة التنافس و الهيئات الرقابية والمؤسسات المدرجة في بورصة الأسواق المالية، إضافة إلى المؤسسات الخاصة و المهنيين و مدققين الحسابات وغيرهم[1]، وبما أننا في المجال البنكي فهدف الحوكمة ترقية العمل على مستوى البنوك، والتي تربط بين مختلف الفاعلين في المؤسسة البنكية، وتساهم في تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن تلخيص أهم أهداف ونتائج الحوكمة في الشكل التالي :

[1] شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية-، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014، ص: 113.

الشكل رقم I.06 : أهداف ونتائج الحوكمة

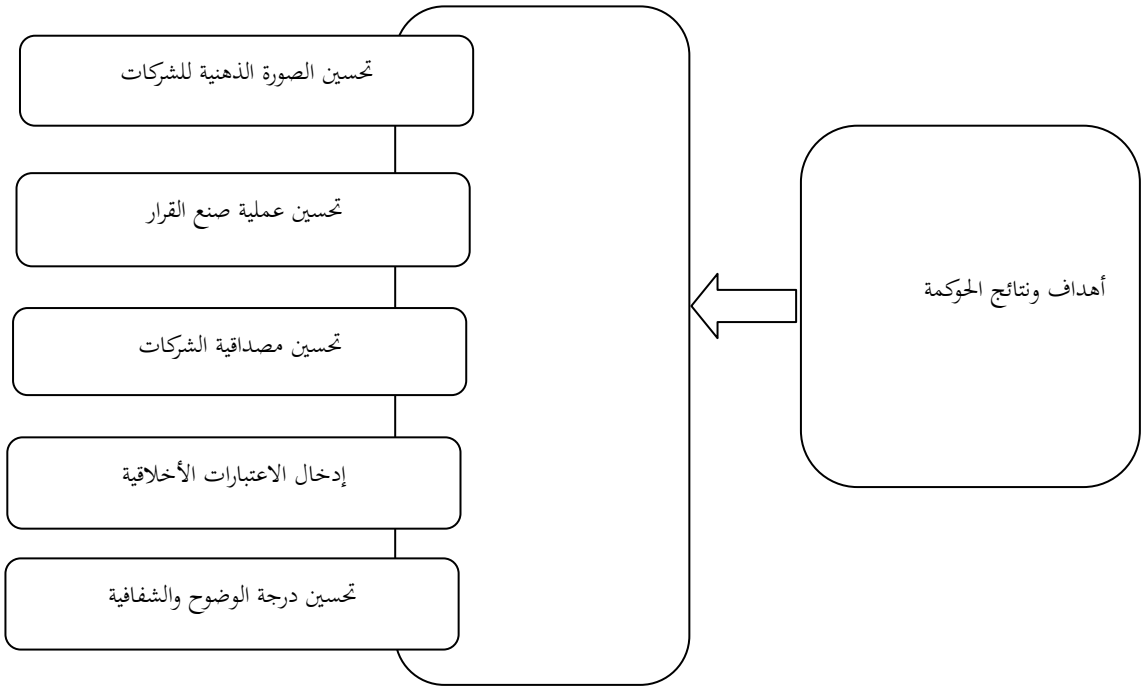

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، ط01، القاهرة، مصر، 2005، ص: 21.

ج- الكفاءة التشغيلية و الحوكمة في البنوك:

كحوصلة مما سبق هناك صلة مباشرة بين تطبيق مبادئ الحوكمة و كفاءة البنوك، فتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك سيؤدي إلى تحقيق استقرار مالي واقتصادي في النظام البنكي، من خلال مساهمة الحوكمة في التقليل من الفساد المالي و الإداري بالبنوك، وهو ما يعود بصفة مباشرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للبنك، وحسن تسييرها وبكفاءة و أداء عالين، كما أن الرفع من كفاءة البنوك يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي مع التشجيع على الاستثمار في المشروعات الوطنية، وهذا ما يحقق قفزات متواصلة في التنمية التي تهدف إليها الحوكمة، كما أن الحوكمة تساهم كذلك في وضع إطار شفاف للمعلومات والقوائم المالية وبدقة عالية، وهذا ما يُمكن المستثمرين في الاعتماد عليها، من خلال إصدار مختلف القرارات، وبذلك فهي تساهم في رفع وتعظيم قيمة أسهم البنوك.

4- نموذج البعد الثلاثي "S.C.P" (هيكل السوق – سلوك المؤسسة – أداء المؤسسة)

الهدف الأساسي من استعمال نموذج S.C.P هو إعطاء تفسير لأداء المؤسسات، بالاعتماد على هيكل السوق الذي تنشط فيه، أي فهو مبني أساسا على فكرة بسيطة تعتبر المنافسة متعلقة أساسا بسلوك المؤسسة،

لكن هذه الأخيرة مقيدة بمجموعة من العراقيل التقنية والتشريعية، و كذا الاقتصادية التي تحدد قواعد المنافسة، و تحد من الاستراتيجيات المتاحة[1].

4-1- تعريف نموذج هيكل السوق – سلوك المؤسسة– أداء المؤسسة :

يُستعمل هذا النموذج في تحديد وتفسير الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات، وقد كان أول ظهور لهذا النموذج على يد (ماسون) سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية، بحيث تم اقتراح هذا النموذج لتحليل عمل الأسواق، ويعتمد في تحليله على وجود علاقة بين أداء المؤسسات و هيكل السوق[2]، وبعدها قام بتطوير هذا النموذج الباحث (Mason) سنة 1939، ثم عدله وطوره الباحث (Bain) سنة 1968، وحسب الباحث (Dietsch) سنة 1992 فنموذج S.C.P يعتبر القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في النظام البنكي، وذلك من خلال دراسته أثر شروط الدخول على درجة التركز، و تأثير هذه الأخيرة على الأسعار و الهوامش المحققة من طرف البنوك، أي درجة التركز في السوق البنكية تؤثر على درجة المنافسة بين البنوك[3].

ويمكن توضيح نموذج البعد الثلاثي للسوق في الشكل التالي:

الشكل رقم I.07 : نموذج البعد الثلاثي (هيكل السوق – سلوك المؤسسة – أداء المؤسسة) "S.C.P"

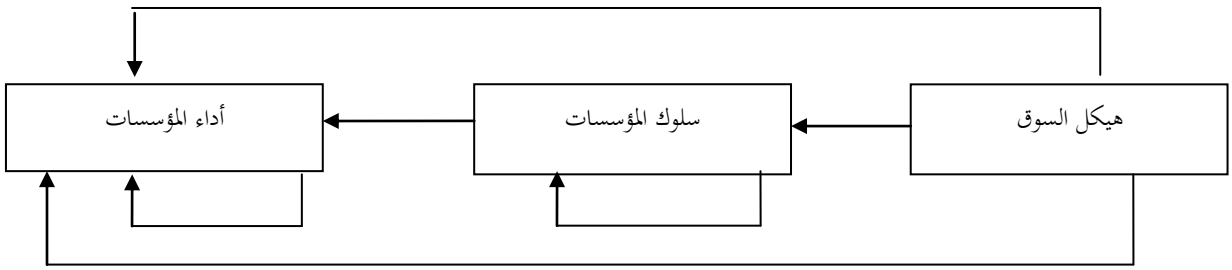

Source : Ababacar Mbengue, **Paradigne SCP, Théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux**, XIVème conférence Internationale de mangement stratégique, pays de la loire, Angers, 2005, P:03.

[1] علي بن الطاهر، **هيكل السوق وربحية القطاع - دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري -**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2011، ص: 15.

[2] Jean-louis levet, **Economie industrielle en évolution,** economica, Paris, 2004, p:45.

[3] Saeed Al-Muharrami et al, Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, **Journal of Banking and Finance**, No.30, USA, 2006, p: 349.

4-2- العناصر المشكلة للنموذج "S.C.P" :

أ- هيكل السوق (Structure):

يتمثل هيكل السوق في مجموعة العوامل المتمثلة في: المحيط، حجم المنافسة شروط الدخول للسوق، معادلة العرض والطلب، مختلف اللوائح التنظيمية والقانونية، ويكون الهيكل منظم أي تنافسي أو غير منظم أي غير تنافسي[1] ،كما وتتعدد أنواع هياكل السوق، ويمكن تقسيمها إلى[2]:

- ✓ سوق المنافسة التامة؛ يخضع لآلية العرض والطلب مع شفافية توافر المعلومات، وحرية الدخول والخروج منه؛
- ✓ سوق احتكار القلة؛ بمعنى سيطرة بعض المؤسسات و تأثيرها في إنتاج محدد، أو تحديدها لسعر معين بالتفاهم بين بعض المنتجين، أو سيطرت نشاطها على قطعة جغرافية معينة مع صعوبة الدخول للسوق؛
- ✓ سوق المنافسة الاحتكارية؛ أي مثلا تتنافس مجموعة كبيرة من المؤسسات في إنتاج سلعة ما، وميزة هذه السلعة أنها تكون متشابهة لكنها غير متجانسة، مع عدم التحكم في الأسعار وحرية الدخول والخروج من السوق متوفرة للجميع؛
- ✓ سوق الاحتكار التام؛ ويعني سيطرة مؤسسة ما على إنتاج سلعة، أو تقديم خدمة معينة دون غيرها، مع عدم وجود بديل لتلك السلعة أو الخدمة، وتتميز بالتحكم في السعر مع الصعوبة الكبيرة في اختراق السوق و انعدام المنافسة.

ب- سلوك المؤسسة (Comportement) :

يقصد بسلوك المؤسسة مختلف الإجراءات والسياسات المتبعة، وكذا الإستراتيجية الموضوعة من طرف المؤسسة بغية المحافظة على حصتها السوقية أو رفعها، ويتحكم في هذا هيكل السوق، ففي حالة سوق المنافسة التامة يتجه سلوك المؤسسة إلى الانفتاح نحو التنافس الكامل على عكس سوق الاحتكارية التي يتميز فيها سلوك

[1] Ababacar Mbengue, op cit , p: 03.

[2] علي بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: (03-11).

المؤسسة بالحذر والتريث في اتخاذ القرارات، وفي هذه الحالة يتسم سلوك المؤسسة بالميل نحو الاتفاق الضمني من أجل الحفاظ على حصتها ودرجة نفوذها بالسوق[1] .

ت- أداء المؤسسة (Performance) :

يقصد بأداء المؤسسة جودة الخدمة المقدمة وتقييمها من ناحية الكيف والكم، وتقاس بحجم الإنتاجية ومستوى عرض الخدمات، فكلما كانت درج التركز أكبر أي عدد المؤسسات قليل في صناعة ما، سيؤدي عموما إلى تقليل درجة التنافس وسينعكس ذلك بوجود أسعار مرتفعة والعكس، فهيكل الصناعة يحدد سلوك المؤسسة، والذي بدوره يؤثر على مستوى كفاءتها[2]، و أيضا إن السلوكيات هي التي تحدد الأداء، ويمكن النظر إلى الأداء من منظورين، الأول يخص المؤسسة والثاني يخص القطاع، ففي الحالة الأولى تقاس النتائج المالية، السلطة السوقية، الفعالية، أما في الحالة الثانية فيتعلق الأمر بمعرفة هل الإنتاج فعال؟ أمثلية تخصيص الموارد، التطور التقني السريع، الرفاه الاجتماعي ، رضا الزبون[3].

4-3- نموذج "S.C.P" والكفاءة التشغيلية :

كخلاصة يمكن القول بأن مستوى كفاءة البنوك بنموذج S.C.P يتأثر من خلال سياسات التركز و شروط وحواجز الدخول للسوق، فكلما ارتفعت درجة تركز نشاط البنوك دل هذا على ارتفاع مستوى الاحتكار بالسوق البنكي، وهو ما يساهم بشكل مباشر في رفع سعر المنتجات، مما يعيق ويقلل درجة جودة تقديم الخدمات، لكن يساهم في تخفيض نسب الفوائد على الودائع و رفعها على القروض من ناحية، في حين في حالة كانت السوق مفتوحة و تتميز بالمنافسة التامة و سهولة توفر المعلومة الصحيحة، مع وجود تمايز وتمازج للعارضين وفي شتى القطاعات، وسهولة ولوج السوق سيزيد هذا من حدة التنافس بما يعود على الرفع من كفاءة البنوك، وهذا ما يدل على التأثير المباشر لهيكل السوق على سلوك و أداء المؤسسات البنكية.

[1] أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 46- 47.

[2] Racha Ghayad, **les facteurs déterminant de la performance globale des banques islamiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université de Caen ,France , 2002, p: 123.

[3] Godefroy dang nguyen, **économie industrielle appliquée**, librairie vuibert, paris, 1995, p:05.

المبحث الثاني : مؤشرات ونماذج قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

إن لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية و تقييم أدائها عديد المؤشرات و النماذج ، ويمكن ذكر أهم الطرق المعروفة وحصرها من خلال هذا المبحث في المطالب الثلاثة التالية :

- ✓ طريقة النسب المالية؛
- ✓ الطرق الكمية ومؤشرات خلق القيمة؛
- ✓ نظام CAMELS و نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

المطلب الأول: طريقة النسب المالية

تستخدم النسب المالية بشكل واسع في تقييم كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية، حيث نلجأ لهذه الأخيرة لقياس كفاءة أدائها المالي، وهي عبارة عن الربط بين مختلف المكونات الأساسية للمركز المالي للوحدة أي البنك (الأصول، الخصوم، النشاط التشغيلي، حقوق المساهمين، السيولة، الديون، حجم الودائع والقروض،...الخ)، مع الوقوف على درجة تناسب وتوازن مختلف هذه العناصر، ومن هنا يتم تحديد مدى متانة المركز المالي، وعليه يمكن التنبؤ بالفشل المالي من عدمه[1].

كما وتتمثل النسب المالية في عديد المؤشرات، التي يمكن استخراجها من القوائم المالية للبنك، فقبل قياسها لابد من معرفة طرق اشتقاقها والغاية من استخدامها، مع تحديد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة[2]، ومن خلال مختلف البيانات المتوفرة يمكن حصر كثير من النسب سواء على مستوى الربحية، السيولة، النشاط،... الخ، ويمكن عرض تلخيص لأهم النسب المالية في الجدول التالي:

---

[1] محمد جلال أحمد، طلال الكسار، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**، مداخلة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي السابع بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص: 07.

[2] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، **الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك**، ص: 39، على الموقع الالكتروني :

http://www.ao-academy.org/docs/Aletejahat_alhadetha_fy_altahlel_almaaly.pdf

الجدول رقم I .01 : النسب المالية

مستويات القياس	تسمية النسبة	طريقة الحساب
نسب الربحية Profitability Ratios	العائد على حقوق الملكية	الدخل الصافي/الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)
	العائد على الأصول	الدخل الصافي / إجمالي الأصول
	العائد على الودائع	صافي الربح / إجمالي الودائع
	العائد على الأصول	صافي الدخل / إجمالي الأصول أو هامش الربح × منفعة الأصول حيث: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول؛ هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات.
نسب السيولة Liquidity Ratios	النقد إلى الودائع تحت الطلب	(أصول نقدية + أصول شبه نقدية) / الودائع تحت الطلب
	السيولة التجارية	الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات
	السيولة القانونية	رأس المال / إجمالي التزامات البنك
نسب النشاط Activity Ratios	دوران مجموع الأصول	الإيرادات / مجموع الأصول
نسب المديونية Debt Ratios	الاقتراض	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
	الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	الديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية
	الديون ق.الأجل إلى حقوق المساهمين	مجموع الديون قصيرة و طويلة الأجل / صافي حقوق المساهمين
	هيكل رأس المال	مجموع الديون طويلة الأجل / مصادر التمويل طويل الأجل
نسب الكفاءة Efficiency Ratios	كفاءة التكاليف	مجموع التكاليف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية
	معدل إنتاجية العامل	صافي الدخل /عدد العاملين المتفرغين
نسب تقيس المخاطر Risk Ratios	مخاطر الائتمان	1- حق الملكية / إجمالي محفظة القروض؛ 2- قروض وسلفيات ق الأجل/ إجمالي الأصول؛ 3- مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض؛ 4- القروض المتأخرة السداد / محفظة القروض.
	مخاطر سعر الفائدة	1- الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول؛

		2- الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الخصوم.
	مخاطر التشغيل	1- إجمالي المصاريف / عدد العمال؛ 2- مصاريف العمال / عدد العمال .
	مخاطر تركز القروض	1- القروض الممنوحة إلى قطاع معين / إجمالي القروض؛ 2- (قروض البنك تجاه الغير + الودائع)/ إجمالي الأصول؛ 3- القروض الممنوحة / إجمالي الودائع.

المصدر :من إعداد الطالب وبتصرف، و بالاعتماد على :

1- دريد كامل آل شبيب، **إدارة المخاطر**، ط01، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: (104-117) .

2- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: (270-277) .

3- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة– دراسة لحالة القرض الشعبي الجزائري (1997–2000)**–، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 108.

على الرغم من أهمية النسب المالية إلا أن هناك محاذير و حدود لاستخدام هذه النسب، أهمها[1]:

- ✓ قيام كثير من البنوك بإدماج بعض البنود في الميزانية مما يؤثر في حساب النسبة، و بالتالي التأثير على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل؛
- ✓ النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة، و لا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل؛
- ✓ النسب المالية هي علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين، ولكنها لا تُظهر نشاطات الإدارة أو خططها؛
- ✓ اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول، و الاهتلاك و الاحتياطات الاختيارية للبنوك؛
- ✓ التضخم و أثره على عدم دقة النسب المالية، وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة ومتباعدة.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

1- مقررات لجنة بازل الدولية :

مع تزايد و اشتداد أزمة المديونية، وفي ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية، وتوسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية وتعدد المخاطر التي توجهها، وزيادة الاهتمام بكفاية رأس المال، كل هذا ساهم في بروز اتفاقية لجنة بازل الدولية سنة 1988، التي تعود نواة تأسيسها إلى سنة 1975، متشكلة من مجموع الدول الصناعية العشر (G-10)، وبإشراف بنك التسويات الدولية (BIS) Bank of International Settlement بمدينة بازل السويسرية، حيث سميت بلجنة بازل للإشراف البنكي Bazel Committe on Banking Supervision، و بين أهدافها تحديد طريقة موحدة لحساب كفاية رأس المال بالبنوك.

أما نسب تطور قياس كفاية رأس المال، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم I.02 :تطور معايير حساب كفاية رأس المال

مستوى القياس	تسمية النسبة	شروط و طريقة الحساب	شرح و ملاحظات
معايير كفاية رأس المال التقليدية والحديثة	رأس المال إلى الودائع	لا يقل رأس مال البنك عن 10% من إجمالي الودائع	استعملت سنة 1914 كأقدم معيار، حيث تم التخلي عن استعمالها من طرف البنوك سنة 1942.
	رأس المال إلى الأصول	نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول	تم استعماله بعد الحرب العالمية الثانية، إلا انه أهمل جانب المخاطر البنكية التي قد تتعرض لها الأصول .
	رأس المال إلى الأصول الخطرة	نسبة رأس المال إلى إجمال الأصول الخطرة	هنا تستثنى الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية، وتضم النسبة الأصول الاستثمارية التي تحوي مخاطر عالية، وقد استعملت هذه النسبة بداية من سنة 1948.
	بازل 01 (نسبة Peter Cooke) "معدل كفاية رأس المال"	(رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) / إجمالي التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة بالخطر) أكبر من أو يساوي 08%.	أقرتها لجنة بازل الأولى سنة 1988، مع توصيات على أن تصل نسبة كفاية رأس مال البنوك إلى إجمال الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 08 % كحد أدنى في نهاية سنة 1992 . حيث : - الشريحة الأولى :رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح المحتجزة- القيم المعنوية).

			– الشريحة الثانية: رأس المال التكميلي أو المساند (الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات و احتياطات لمواجهة المخاطر العامة + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين والغير + الأدوات الرأسمالية الأخرى والتي تشمل القروض للغير و خصائص حقوق الملكية .
	تعديلات بازل 01	(رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة) / إجمالي التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة بالخطر + مقياس المخاطرة السوقية × 12.5) أكبر من أو يساوي 08%.	تم تعديل بازل 01 خلال سنتي 1996 و 1998، حيث أضافت شريحة ثالثة تهتم بمخاطر السوق بما فيها مخاطر أسعار الصرف، كما وتضم قروض مساندة لا تتجاوز مدة استحقاقها السنتين .
	بازل 02	إجمالي رأس المال / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية	منذ سنة 1999 عكفت لجنة بازل على إيجاد صيغة أخرى لحساب كفاية رأس المال، وقد تم ضبطها سنة 2004 على أن تطبق ابتداء من سنة 2006 مع تقسيم المخاطر إلى ثلاث فئات وهي ائتمانية، سوقية، تشغيلية مع تحديد طرق لحساب كل نوع من المخاطر .
	بازل 03	رأس المال التنظيمي / إجمالي التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة بالخطر	ونظرا لفشل بازل 02 خاصة مع تداعيات الأزمة العالمية بين سنتي 2007 و 2008، فتم صدور مقترحات جديدة في بداية 2009 وتم تبنيها وصدورها رسميا في 12 سبتمبر 2010 على أن يتم تطبيقها من سنة 2012 إلى غاية 2019، مع وضع شروط وقيود دنيا لحدود رأس مال البنك . حيث رأس المال التنظيمي يضم: – الشريحة الأولى: الأسهم العادية للبنك + فائض المخزون + الأرباح المحتجزة و الإيرادات المتراكمة وكذا الاحتياطات المعلنة + الأدوات المالية للبنك وفروعه التي يمكن إدراجها بالأسواق المالية . – الشريحة الثانية: الأدوات المالية التي يمكن إدراجها بالأسواق المالية وفائض المخزون للبنك وفروعه والمستوفية الشروط بالنسبة للشريحة الثانية، والتي لم تدرج في الشريحة الأولى + احتياطات خسائر القروض لمواجهة المخاطر المستقبلية و المجهولة.

المصدر :من إعداد الطالب و بتصرف، و بالاعتماد على:

1- سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بولاية قسنطينة، الجزائر، 05-06 ماي 2009، ص ص: 01-03.

2- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف 1– بولاية سطيف، الجزائر، 2014، ص: (92-107).

ولحساب كفاية رأس المال، وضعت لجنة بازل الدولية جدول تحدد و تقسم من خلاله مستويات المخاطر، وهذا وفق نسب ترجيحية معينة لكل أصل من الأصول، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03.I :جدول أوزان المخاطر بالنسبة للأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + القروض الممنوحة للحكومات و البنوك المركزية + القروض بضمانات نقدية و بضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات أو الممنوحة و المضمونة من حكومات و بنوك مركزية لبلدان OECD.
10 % إلى 50 %	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلي حسب ما يتقرر داخليا لكل دولة .
20 %	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك دول OECD + النقدية رهن التحصيل .
50 %	قروض مضمونة برهانات عقارية يشغلها ملاكها + الفقرات النقدية برسم التحصيل .
100 %	جميع الأصول الأخرى + القروض المقدمة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول CECD و يبقى على استحقاقها ما يتجاوز السنة + القروض الممنوحة للشركات الاقتصادية العمومية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى .

المصدر: حسني مبارك بعلي، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 12.

هذا وتجدر الإشارة أن كل التعاملات والتعهدات العرضية خارج الميزانية، والتي تمثل ائتمان غير مباشر تم كذلك تحديدها بنسب ترجيحية، بحيث تتم التسوية وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 04.I : أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
100 %	بنود مثيلة للقروض كالضمانات العامة للقروض .
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات)
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية، كالاعتمادات المستندية .

المصدر : سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

المطلب الثاني: الطرق الكمية و مؤشرات خلق القيمة

أولا: الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

للإشارة يمكن التفرقة بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، بحيث الطريقة الأولى تعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي، و بافتراض عدم وجود أي أخطأ عشوائية عند القياس، أما الطريقة الثانية فهي تعتمد على التقدير الإحصائي وهي طريقة معلمية، وفيما يلي عرض لهذه الطرق :

1- طريقة تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA):

1-1- تعريف أسلوب تحليل مغلف البيانات:

ويسمى كذلك بأسلوب تطويق البيانات، بحيث يستعمل البرمجة الخطية الرياضية لتحديد مستويات الكفاءة النسبية لتشكيلة معينة من وحدات اتخاذ القرار القابلة للمقارنة فيما بينها[1]، والتي تستعمل مجموعة من المدخلات والمخرجات، ويقوم هذا الأسلوب ببناء نسبة واحدة، من خلال قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل وحدة، ويتم مقارنتها مع باقي الوحدات الأخرى المثيلة لها، وكلما اقتربت النسبة من الواحد زادت كفاءة الوحدة والعكس، حيث تنحصر النسبة ما بين الصفر و الواحد، و هذا الأخير الذي يمثل الكفاءة الكاملة، كما ويعود فضل بناء نموذج تحليل مغلف البيانات إلى طالب الدكتوراه (Edwardo Rhodes) سنة 1978، والذي كان يعمل على ضبط برنامج تعليمي أمريكي لمقارنة أداء مجموعة من الطلاب في مؤسسات تعليمية متماثلة، وبمساعدة مشرفيه الباحث كوبر (Cooper) و شارنز(Charnes) قاموا بصياغة نموذج CCR نسبة إلى (Charnes-Cooper-Rhodes)[2].

1-2- شروط استخدام أسلوب مغلف البيانات :

لاستخدام أسلوب مغلف البيانات لابد من توافر مجموعة من الشروط، يمكن حصرها فيما يلي[3]:

---

[1] محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، **مجلة الباحث** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص: 13.

[2] فريح خليوي حمادي الدليمي، **قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع فلسفة في الإدارة الصناعية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008، ص ص: 14-15.

[3] محمد شامل بهاء مصطفى فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: (257-265).

- ✓ تحديد واختيار الوحدات المتماثلة، قصد التوصل لنتائج دقيقة لعملية المقارنة؛
- ✓ يجب أن تتوفر علاقة خطية بين مدخلات ومخرجات الوحدة، بحيث كلما زادت نسبة المدخلات زادت المخرجات، أي هناك علاقة طردية بينهما؛
- ✓ يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة.

2- طريقة حد التكلفة العشوائية Stochastic Cost Forntier Analysis (SFA):

طورت هذه الطريقة من قبل (Schmit , Aignet, Lovell) في سنة 1977، وقد تم تطبيقها على البنوك سنة 1990 من طرف (Lovell و Ferrier)، حيث تم تحديد معين لدالة التكاليف وفي الغالب ما تستعمل دالة traslog، مع اعتمادها على طريقة الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية، التي تمثل المتغير التابع لعدة متغيرات مستقلة، بحيث تمثل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الأمثل لأفضل تطبيق ممكن تحقيقه، ومنه فالبنك الذي تكلفته الحالية تساوي التكلفة المتوقعة فهو قد حقق أفضل تشغيل له، وعليه فالعكس تماما فبالبنك يوصف باللاكفاءة في حالة تحقيقه لتكلفة تفوق التكلفة المتوقعة، أما الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة فيطلق عليه اسم حد التكلفة العشوائية، الذي يشمل جزئين هما عنصر الأخطاء الناتجة عن الكفاءة -X-، وتكون تتبع توزيعا نصف طبيعي، أما الثاني فهو عنصر الأخطاء العشوائية للانحدار الذي يتبع التوزيع الطبيعي[1].

3- طريقة الحد السميك Thick Frontier Analysis (TFA) :

تستمد هذه الطريقة عناصرها من الطريقتين السابقتين مغلف البيانات و حد التكلفة العشوائية، حيث عمل على تطويرها كلا من (Berger and Humphrey) سنة 1991، بافتراضها أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الكفاءة -X- و الأخطاء العشوائية من ناحية، و تفترض أن البنوك أو فروع البنوك التي تتمتع بمتوسطة تكلفة منخفض (إجمالي التكاليف / إجمالي الأصول) تحقق درجة كفاءة تشغيلية مرتفعة، ومن خلال تقسيم مجمل البنوك والفروع البنكية إلى أربع شرائح، حيث الربع الأدنى منها يمثل البنوك الأعلى كفاءة التي تحقق متوسطة تكلفة منخفض مقارنة بالثلاث أرباع الأخرى المشكلة للعينة، والتي متوسط

[1] سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA- دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، جامعة غزة، فلسطين، المجلد 22، العدد 01، جانفي 2014، ص ص:141- 142.

تكلفتها يرتفع تدريجيا إلى غاية الوصول للربع الرابع، وتعتبر هذه الطريقة أن الاختلاف بين دالة التكلفة المقدرة للبنوك في الربع الأقل من ناحية متوسط التكلفة، و الربع الرابع الذي يتميز بارتفاع في متوسط التكلفة المعيار الذي يعكس الاختلاف في درجات الكفاءة[1].

4- طريقة التوزيع الحر Distribution Free Analysis (DFA)

تم تحديد هذه الطريقة من قبل Schmidt and Sickles سنة 1984، وقد عمل على تطويرها (Berger) سنة 1993 ، حيث تعتمد على وضع نموذجا داليا للحد، والذي من خلاله يتم حساب نقاط الكفاءة على افتراض وجود اختلاف في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك، لهذا يتم تطبيق هذه الطريقة في حالة توافر المعلومات والبيانات لفترات طويلة ومتتالية، وتفترض هذه الطريقة أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، مع توافر الأخطاء العشوائية خلال نفس الفترة، ومن المعروف أن الاضطرابات العشوائية تشمل اللاكفاءة و الأخطاء العشوائية، فعليه فان متوسط الاضطرابات العشوائية لمجموعة من السنوات لبنك ما يعبر عن درجة اللاكفاءة خلال تلك الفترة [2].

ويمكن تلخيص الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية في الشكل التالي:

الشكل رقم I.08 : الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

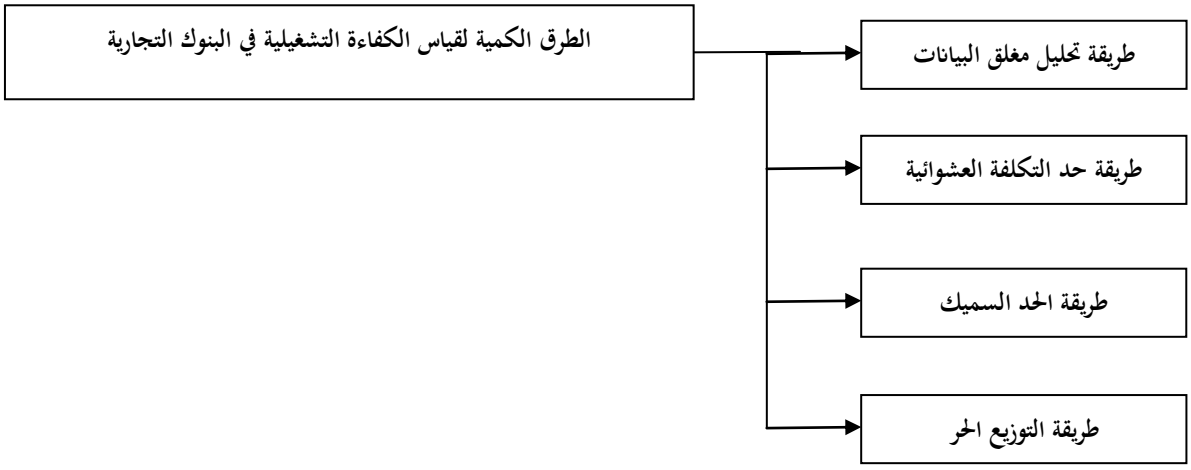

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص:50-51.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 51.

ثانيا: مؤشرات خلق القيمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

تدور فلسفة هذه الفكرة حول كيفية قياس الكفاءة التشغيلية من منظور خلق القيمة المضافة للأصل، أي من خلال تحديد مقدار العائد المتوقع عن الأموال المستثمرة و مفهوم تكلفة رأس المال، وكيف يمكن توقع ذلك على المستوى التطبيقي[1].

1- مفهوم خلق القيمة :

من خلال مجمل الدراسات التي قام بها الباحثون في مجال الاقتصاد النقدي وبالتحديد مفهوم الفائدة، وبالإضافة إلى النظريات النقدية المفسرة لها خاصة أفكار فيشر Fisher (1930) و ويليامز Williams (1938)، بحيث قدما مفهوما للقيمة من الناحية المالية، فهي تعبر عن مقدار الدخل والعائد المتوقع كسبه من ثمن الأصل، أما حديثا فكان الاهتمام بالقيمة من طرف عدة باحثين أبرزهم مجليف Majluf (1984)، رابورت Rapport (1986)، مارين Murrin (1990-1996)، ستيوارت Stewart (1991)... الخ، وظهر جليا هذا المفهوم في تسعينات القرن الماضي، والذي يستند إلى أن القيمة الاقتصادية للمؤسسة مرتبطة بالنظرية المالية، وتعني تساوي مجموع التدفقات المالية الحالية العائدة للمساهمين والدائنين الماليين[2].

2- مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة:

تنقسم مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة إلى ثلاث أقسام، يمكن توضيحها فيما يلي :

2-1- مؤشرات ذات طبيعة محاسبية :

في أواخر القرن الماضي كانت المؤسسات تستعمل مقاييس النتيجة الصافية و العائد على السهم كمقياسين لخلق القيمة، ثم بدأت تدريجيا في استعمال المؤشرات المحاسبية، كمعدل العائد على الاستثمار و الأموال الخاصة ... الخ[3].

---

[1] Michel Albouy, **Décisions financières et création de valeur**, Economica, Paris, 2000, pp: 366-367.

[2] Xavier Comtesse et Jeffrey Huang**, La chaîne de valeur 2.0**, Think Studio, Genève, 2008, p: 05.

[3] فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بولاية المسيلة، الجزائر، 2007، ص: 21.

2-2- مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية :

حيث تتمثل هذه المؤشرات في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ويستخدم هذا المؤشر كمرجع أساسي للمؤسسات الأوربية الكبرى، تقيس بواسطته مدى مساهمتها في خلق القيمة، كما أنه يسمح للمساهمين بتقييم عمل المسيرين[1]، فهو عبارة عن تحديد نظري لمفهوم الربح المتبقي، ففي ظل عجز مؤشرات هذا الأخير في ستينات القرن الماضي في تفسير وتقييم أداء المؤسسات تم حديثا طرح فكرة القيمة الاقتصادية المضافة، والتي يدخل في حسابها تكلفة رأس المال، و تعني ذلك الهامش الناتج من الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة أو الوحدة خلال فترة زمنية محددة، وتكلفة الموارد المالية الموظفة، وفي منتصف تسعينات القرن الماضي تم تطوير القاعدة النظرية لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من طرف شركة الاستشارات الأمريكية، والفكرة متمثلة في النظر للمؤسسة كنموذج اقتصادي، الذي يعتبر ركيزة الإدارة المالية، بحيث تعمل المؤسسة على توجيه الموارد المتاحة إلى أفضل استخدام ممكن و بأقل الخسائر، حيث يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة للتسيير و التحفيز، وكذا مؤشر لقياس الأداء[2].

حيث يحسب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، على النحو التالي[3]:

القيمة الاقتصادية المضافة =صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

EVA= NOPAT – (CMPC x CT adjusted)

إذا كان هذا الفرق موجبا، فهذا يدل على أن المؤسسة تخلق قيمة اقتصادية، و إذا كان الفرق سالبا، فهو يدل على أنها تهدم القيمة الاقتصادية[4].

أو بطريقة أخرى[5] :

[1] محمد زرقون، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014، ص: 128.

[2] هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر،العدد 07، 2010/2009، ص ص: 60-61.

[3] هالة عبد الله الخولي، دراسة تحليلية انتقاديه لمقياس القيمة المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشات الأعمال، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جهاز الدراسات العليا والبحوث بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 56، بدون سنة، ص: 107.

[4] محمد زرقون، الحاج عرابة، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

[5] إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 387.

القيمة الاقتصادية المضافة =(معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس المال)× رأس المال المستثمر

EVA= (ROCI – WACC) x Capital Investi

2-3- مؤشرات ذات طبيعة بورصية : كما وتسمى بالعائد الإجمالي للمساهمين، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة ما يلي:

أ- القيمة السوقية المضافة Market Value Added (MVA) :

ويمكن التعبير عنها من خلال العلاقة التالية [1]:

القيمة السوقية المضافة = رسملة البورصة + قيمة الديون الصافية – القيمة المحاسبية لمجموع الأصول

ب- العائد الإجمالي للمساهمين Total Shareholders Return (TSR):

يعبر عن معدل العائد للسهم و معدل القيمة المضافة، أي عبارة عن مجموع تقييم الأسهم و توزيعات الأرباح، ومن وجهة نظر خلق القيمة فمنطقيا العائد الإجمالي المرتفع يدل على نجاح الوحدة أو المؤسسة والعكس، وكلما زادت قيمة العائد الإجمالي زادت نسبة المخاطرة.

ويمكن حساب العائد الإجمالي للمساهمين، بالنحو التالي[2]:

$$TSR = [(Vt - V0)/ V0] + [DPAT / V0]$$

حيث :

TSR : العائد الإجمالي للمساهمين؛

V_0 : سعر السهم في بداية الفترة؛

V_t : سعر السهم في نهاية الفترة؛

DPAT : الأرباح المتراكمة في بداية ونهاية الفترة.

[1] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

[2] Tomas Olivier, DESS IF : **Création De Valeur Financière**, pp: 25-26, Site Internet: http://www.univbrest.fr/masterif/travetud/creationvaleuraction.pdf , visite et :08/12/2016 ou 17:30.

كما ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس خلق القيمة في الجدول التالي :

الجدول رقم I.05 : أهم مؤشرات قياس خلق القيمة

المؤشرات	المؤشرات المالية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات البورصية		المؤشرات المحاسبية
الرمز	VAN	EVA	MVA	TSR	ROA/ROE
مواطن القوة	أفضل مقياس	يأخذ بعين الاعتبار التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.	يعكس خلق القيمة الإجمالية وليس السنوية.	يعكس على المدى المتوسط والطويل مردودية المساهم.	مفهوم بسيط
مواطن الضعف	يصعب حسابه من قبل المحلل الخارجي.	محدود على سنة واحدة مع صعوبة توقعه عير الزمن.	يتأثر بحركية الأسواق المالية، ويصعب تطبيقه على الشركات غير المدرجة بالبورصة.	يحسب خلال فترة قصيرة جدا، ويتأثر بحركية الأسواق المالية .	معدل محاسبي وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر، محدود بنسبة واحدة مع وجوب مقارنته بنسب أخرى حتى يصبح ذا مدلول .

Source : Pierre vernimmen par pascal quiry et yann le fur, **Finance d'entreprise**, 8 ème édition, Dolloz,2010, p: 681.

المطلب الثالث : نظام CAMELS و نموذج بطاقة الأداء المتوازن

في ظل التطور الذي عرفه المجال المالي وتوالي الأزمات في الأنظمة البنكية، أصبح لزاما التفكير في أساليب حديثة لقياس الأداء و كفاءة الوحدات في تسيير مواردها المتاحة .

أولا: نظام CAMELS

هو نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك بالاعتماد على مؤشرات مالية، وهو ما يعرف بنظام ترتيب البنوك من حيث الأداء أي نظام CAMELS، وعلى اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استعملت نظام الإنذار المبكر خاصة مع توالي أزمات الإفلاس، وعليه فقد تم استحداث نظام CAMELS من طرف الهيئات الرقابية الثلاثة، وهي مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية و مراقبة العملة الأمريكية و البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بداية في سنة 1980، من خلال عملية تصنيف البنوك، حيث تم تطويره CAEL كمؤشر للإنذار

المبكر وتحديد نقاط ضعف البنوك إلى CAMEL كمؤشر لمساعدة السلطات الرقابية في عمليات التقييم و إصدار القرارات[1].

يعمل هذا النظام على القيام بتقييم شامل للبنوك خلال فترة التفتيش، وبإضافة عنصر تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك، فتطور ليصبح يسمى بنظام CAMELS ، كما يرى بعض الباحثين في مجال البنوك إلى إلزامية نشر نتائج تحليل CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وهي من بين الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية[2].

1- تعريف نظام CAMELS :

- نظام CMELS هو:" نظام رقابي لتقييم الأداء المالي للبنوك للحكم على جدارتها المالية، من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة بالاعتماد على العناصر الأساسية المشكلة له، لتمكين الهيئات الرقابية من التدخل في الوقت اللازم لتدارك الأمر و إصدار القرارات التصحيحية اللازمة"[3].

- يعرف نظام CMELS بأنه:" عبارة عن مؤشر سريع الالمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، ويعد من أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميدان"ي[4].

[1] مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، **مجلة المصرفي**، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 35، مارس 2005، ص ص: 01- 03.

[2] البشير بن عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS - حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015)-،**مجلة إضافات اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية بولاية غرداية، الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2017، ص: 33.

[3] صلاح الدين محمد أحمد الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، **مجلة المنصورة**، العراق، العدد 13، 2010، ص: 19.

[4] عبد الحميد كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي أسس و مفاهيم و تطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.

ويتكون معيار CAMELS من النقاط الست الرئيسية التالية[1]:

كفاية رأس المال	Capital Adequacy
جودة الأصول	Asset Quality
جودة الإدارة	Management Quality
إدارة الربحية	Earning Management
وضعية السيولة	Liquidity Position
أنظمة الرقابة الداخلية	System of Internal Control

حيث يرمز له بالحروف الأولى لاختصارات هذه الجمل، والمقصود بها هو كالأتي[2]:

- C: مدى كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين، وتغطية مختلف المخاطر التي قد تحدث؛

- A: جودت الخدمات والمنتجات البنكية، وما يتوقع تحصيله من قيمها الصافية بداخل وخارج الميزانية، وكفاية الضمانات المقدمة بخصوصها، مع مراعاة عدم وجود أصول جامدة وغير منتجة؛

- M: كفاءة و مستوى أداء إدارة البنك، ومدى التزامها بتطبيق مختلف القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها في المجال البنكي والمالي؛

- E : يدل على مدى ربحية البنك بطرح إجمالي الإيرادات من التكاليف، ومستويات دعمه لرأس المال، مع الحرص على متابعة الديون المشكوك فيها و العمل على تحصيلها؛

- L : مدى قدرة البنك على الوفاء بمختلف التزاماته المتوقعة وغير المتوقعة الحالية والمستقبلية، كما ويقيس درجة سلامة السيولة للبنك ومدى احترامها لمعدلات السيولة المفروضة من قبل السلطات الرقابية، مع التحلي بالقدرة العالية في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بحجم الودائع من جهة، و مستويات القروض الممنوحة و الضمانات الكفاية من جهة أخرى؛

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

– S : في السابق كانت تدل على مدى حساسية البنك نحو مخاطر السوق، أما حاليا فتعني مختلف الإجراءات و الأنظمة المتبعة في الرقابة الداخلية بالبنك من خلال حماية الأصول، وكذا ضمان صحة و دقة المعلومات المحاسبية مع الالتزام والتطبيق المحكم للتعليمة الموجهة من طرف الإدارة.

2– كيفية تطبيق معيار CAMELS في قياس أداء البنوك و فروعها :

طورت كيفية قياس الأداء المالي للبنوك حسب معيار **CAMELS** من مجرد تسليط الضوء على الربحية المحققة إلى دور إيفاء البنك المركزي بكل المعلومات حول أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، ومدى كفاية رأس المال في تغطية المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، و قياس مستوى كفاءة الأداء المالي لمختلف البنوك وفروعها، وهو ما يُمكن من تحديد تصنيف داخلي للبنوك، و يعطي للبنك المركزي النظرة الشاملة والدقيقة عن كل بنك و فرع ناشط ضمن المجال البنكي بالدولة، وبذلك المقدرة الكبيرة في التحكم في مختلف البنوك، حيث تتراوح درجات التصنيف ما بين(1) وهو الأفضل و التصنيف (5) وهو أدنى و أسوأ تصنيف، ويمكن شرحها فيما يلي :

الجدول رقم I .06 : التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة تصنيف البنوك وفروعها حسب معيار CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي اللازم
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات ومواطن القصور
3 معقول	يظهر مكامن القوة و الضعف	رقابة ومتابعة دائمة ولصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	الموقف خطير جدا	رقابة دائمة و إشراف

المصدر: شاكر فؤاد، **الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية إتحاد المصارف العربية**، بيروت، لبنان، 2001، ص: 62.

ثانيا: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

في ظل قصور الطرق التقليدية لقياس الكفاءة، من خلال عدم قدرتها على تقديم صورة متكاملة لأداء المؤسسات، وعجزها في تحديد مؤشرات جديدة تقيس قدرة وكفاءة هذه المؤسسات داخليا وخارجيا، مع تركيز المقاييس التقليدية على الجانب المالي فقط، هذا كله أدى إلى التوجه نحو استعمال طرق أكثر واقعية و ملائمة لنشاط هذه الوحدات، واستحداث مؤشرات جديدة غير مالية لقياس الأداء والكفاءة، وهو ما يعرف بنموذج

بطاقة الأداء المتوازن، حيث ظهرت لأول مرة في مقال نشر سنة 1992 كبحث قدم في مجلة Harvard Business من طرف الباحثان Kaplan و Norton، وقد لقت قبولا واسعا و رُحب بها كواحدة من 75 فكرة إدارية الأكثر تأثيرا في القرن العشرين، وهذا كما قلنا انطلاقا من فكرة أن الاعتماد على المقاييس المالية فقط في النظام الإداري غير كاف[1].

1- تعريف بطاقة الأداء المتوازن :

- عرفها كلا من (Norton , Kaplan) على أنها : "أداة قياس تعطي من خلالها صورة لاستراتجيات الوحدة ومدى تحقيقها، وذلك بالاعتماد على أربع محاور أساسية، وهي البعد المالي لإرضاء الزبائن، كفاية الأداء التشغيلي للوحدة، الفرص التي تتيحها للعاملين، درجات النمو المحققة، ومن خلالها يكون تنافس الوحدات على مدى تجسيدها لأفكار جديدة، و ابتكارات متنوعة في مجال نشاطها، عوض تركيز التنافس على ما تمتلكه من الموجودات الثابتة والملموسة"[2].

- عرفتها جعدي شريفة، أنها:" أحد الوسائل الحديثة ذات الأبعاد الواسعة و النظرة الشمولية في قياس مستوى أداء الوحدات، وهذا انطلاقا من فلسفة أن نجاح أي وحدة كانت هو نجاحها في تحديد وقياس أدائها في عديد المجالات"[3].

- ويعرفها ريغة أحمد الصغير، بأنها:"عبارة عن نظام لقياس وتقييم الأداء الاستراتيجي، و يشمل كلا من المؤشرات المالية وغير المالية، ويغطي أربعة أبعاد بالمؤسسة وهي: البعد المالي، بعد العملاء (الزبائن)، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو، مما يسمح باعتبارها كنظام قياس متكامل يحتفظ بالمقاييس المالية للأداء الماضي، و يوفر المحركات للأداء المستقبلي"[4].

---

[1] نبيل شنن، أحمد علماوي، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس و تطوير الميزة التنافسية في المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، الجزء C، المجلد 09، العدد 01، جوان 2016، ص: 583.

[2] David P. Norton, Robert S. Kaplan, **The Balanced Scorecard: Translating strategy into action**, Harvard business press, Boston, USA, 1996, p: 02.

[3] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

[4] أحمد الصغير ريغة، **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PNO-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2- بولاية قسنطينة، الجزائر، 2014، ص: 62.

و عليه يمكن كتعريف شامل القول بأن بطاقة الأداء المتوازن هي نموذج مركب وشامل لتحديد درجات الأداء، يضم من خلاله الرؤية و الخطط الواجب تنفيذها من طرف المؤسسة، مع بيان كيفية تنفيذها لتحقيق أفضل مستويات في الأداء والكفاءة، وعلى صعيد عدة مراحل و أبعاد داخلية وخارجية بالنسبة للمؤسسة.

2- محاور بطاقة الأداء المتوازن :

تتشكل بطاقة الأداء المتوازن من أربع محاور رئيسية، تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة (المؤسسة)، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ- المحور المالي :

يعتبر كمحصلة لجميع المتغيرات بالوحدة، ولتحقيق النجاح المالي لابد من توضيح الرؤيا المستقبلية و الأهداف المسطرة وكيفية تحقيقها، وما تحتاجه من مال وكيفية تقسيمه على مختلف الأقسام و الأنشطة وحسب درجات الحاجة، وجوهر الشيء هو كيفية قياس مدى تحقيق أهداف الوحدة من خلال التوظيفات المختلفة للأموال المتاحة.

ب- محور الزبائن (العملاء):

إن تحديد مطالب الزبون شيء معقد يستلزم دراسة معمقة لرغباته و ميولاته الكثيرة والمتطورة، ومن أجل تعزيز خدمة الزبون من خلال تحقيق توقعاته، لغاية تحقيق أهداف الوحدة بكل كفاءة، والعمل على كسب شريحة أكبر من الزبائن الآخرين، تستخدم الوحدات لذلك عديد المؤشرات، يمكن ذكر منها ما يلي : مؤشرات القدرة على الاحتفاظ بالزبائن بالوحدة، مؤشرات كسب زبائن جدد للوحدة، ... الخ .

ت- محور العمليات الداخلية :

يشمل هذا المحور مختلف الأنشطة التشغيلية الداخلية بالوحدة، من خلال تحديد مختلف العوائق و المشاكل التي تواجه العملية الإنتاجية و مراحل تقديم الخدمة، ومحاولة الخروج منها وتجنبها برفع كفاءة ومهارات العاملين، وكفاءة العملية التشغيلية و الإنتاجية بالوحدة .

[1] محمد محمود يوسف، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 126.

ث- محور التعليم والنمو:

يهدف هذا المحور إلى الرفع من كفاءة العمليات الداخلية بالوحدة، من خلال شبكة التكوين المستمر للعاملين وطرق التعامل مع الزبائن، و القيام ببحوث و دراسات تسويق الخدمات لتطويرها، و أيضا من خلال تعليم طرق خلق القيمة للزبون بتوفير منتجات جديدة .

ويمكن تلخيص نموذج المحاور الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن في الشكل التالي :

الشكل رقم I.09 : نموذج بطاقة الأداء المتوازن

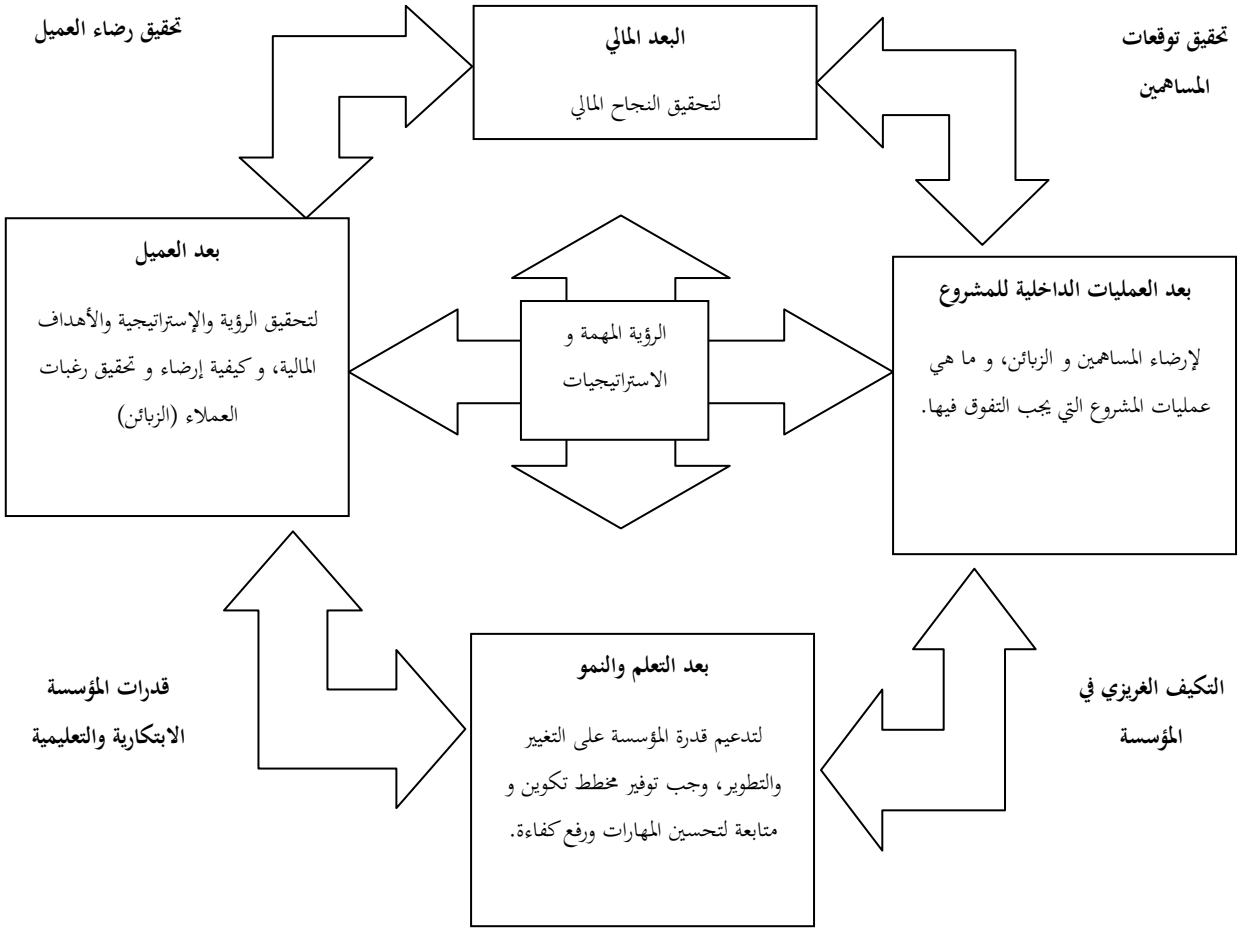

Source: Kaplan R.S, Norton D.P, Putting The Ballanced scorecard to work , **Harvard Business**, Sep-Oct 1993, p:134.

3- إعداد بطاقة الأداء المتوازن:

يتم إعداد بطاقة الأداء المتوازن بإتباع الخطوات التالية[1]:

- ✓ وضع الصورة والطريق لكيفية تجسيد الاستراتيجيات و تحقيق الأهداف؛
- ✓ ترجمة واقعية للرؤيا و الاستراتيجيات، وتحديد سبل و عناصر النجاح؛
- ✓ رسم خطط للعمل بناءا على الأهداف المسطرة، والقيام بعمليات التنسيق والربط؛
- ✓ الاهتمام بالتغذية العكسية و التعلم الاستراتيجي؛
- ✓ تقييم بطاقة الأداء للتأكد من صحة القياس من قبل خبراء وتقنيين مختصين ثم تشغيلها.

[1] نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ، عدد خاص، فرع النبات بجامعة الأزهر، مصر، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2005، ص: 19.

خلاصة الفصل :

إن الدارس لموضوع الكفاءة عموما تواجهه العديد من التعاريف والمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بها، خاصة مع مفهوم كلا من الفعالية، الأداء، الإنتاجية، الكفاية، فالكفاءة في البنوك التجارية تعني الكيفية المثلى لإدارة موارد البنك المتاحة و بأقل التكاليف الممكنة مع تحقيق أفضل مستويات من المنتجات البنكية، والتي تتميز بالجودة و القابلية من طرف الزبائن والمتعاملين.

ومن بين أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذا الفصل النظري أن الكفاءة التشغيلية المثلى للبنك وحنكة الجهاز الإداري في تسيير الموارد المتاحة تعطي له صورة قوية، و تعبر عن الآمان لدى مختلف المتعاملين معه، فمستوى أداء البنك يظهر في كيفية استثماره لموجوداته المختلفة، و مدى تحديده الدقيق لشتى مطلوباته، وهذا من خلال تحقيقه لوفورات حجم ونطاق في المنتجات البنكية المختلفة، ومراعاته لظروف السوق البنكي ومتطلباته، من حيث حتمية الاندماج من عدمه، وحجم المنافسة و هيكل السوق المتاح ودرجات التركز ...الخ، دون إغفال الجوانب الأساسية لمعايير الحوكمة في التسيير الإداري، كما وللكفاءة عدة مقاييس يمكن من خلالها تحديد مستوى أداء وفعالية البنك، من خلال تطبيق عديد المعايير كالطرق التقليدية المتمثلة في النسب المالية للتحليل المالي، وعدة معايير أخرى مستحدثة تتمثل في (الطرق الكمية – منظور خلق القيمة – نظام CAMELS – بطاقة الأداء المتوازن)، وعموما فطبيعة العمل البنكي جد معقدة، ويصعب فيها تحديد المدخلات والمخرجات في عملية قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية، خاصة مع تأثرها بعدة عوامل كحجم المخاطرة و مستوى الربحية المستهدف، وكذا بالعوامل الإدارية و مختلف الأنظمة و القوانين التشريعية المسيرة للنظام البنكي، دون نسيان درجة المنافسة في السوق البنكية.

الفصل الثاني :

الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية للمخاطر البنكية؛

المبحث الثاني : كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

تمهيد:

إن العمل البنكي يحتم على البنوك التواصل فيما بينها في بيئة تتسم بالتنافس و التفاعل الكبيرين، والتي تنشأ من خلالها عديد المخاطر، والسوق البنكية تتميز بالتقلب و التطور السريعين، وفي ظل هذا يلزم على البنوك لأجل تحقيق عوائد و مجابهة كل الصعوبات، توفير قسط معين من السيولة لمواجهة مختلف الالتزامات و الأعباء المختلفة، وهنا تلعب كفاءة البنك في إدارة موارده لمواجهة كل هذه الطوارئ الدور الكبير و الفعال.

إن سياسة توجيه أداء البنك في مواجهة مختلف المخاطر و خاصة مخاطر السيولة، الأثر البالغ و المباشر في تحقيق هدف الربحية، لهذا وجب تفعيل دور و كفاءة الجهاز الإداري للبنك لتحقيق تكاملية بين مستوى السيولة والربحية و الأمان، تحفظ له مستوى نشاطه والقدرة على البقاء و تحسين مردوديته، والرفع من ميزته التنافسية في السوق البنكية.

وعليه فمن خلال هذا الفصل سنتطرق للإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين كالأتي :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية للمخاطر البنكية؛

المبحث الثاني : كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية.

تختلف نسب المخاطرة من بنك تجاري لآخر، و هذا حسب طبيعة و حجم ومستوى نشاط كل بنك، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق لعدة نقاط، أهمها تحديد مفهوم شامل للمخاطر البنكية، وتحديد لمصادرها و أنواعها، إضافة إلى ذكر للأساليب الوقائية لتجنبها، ثم التطرق لأهم مقاييس المخاطر في البنوك التجارية.

المطلب الأول : المخاطر البنكية (مفهوم – مصادر – أنواع)

1- تعريف الخطر:

1-1- لغة:

أصل كلمة خطر من المصطلح اللاتيني "Rescas"، والذي يعني عدم وجود توازن في الشيء، و حدوث تغيرات مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف المتوقع [1].

1-2- اصطلاحا:

يعبر اصطلاحا عن الخطر بأنه مختلف الخسائر المادية و المعنوية، و التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع مشاكل أو حوادث معينة، مع الأخذ بالحسبان جميع العوامل المتدخلة و المساعدة في وقوع هذه الخسائر[2].

2- مفهوم المخاطر البنكية:

– المقصود بالمخاطرة أولا هو نشوء حالة عدم التأكد، المحيطة باحتمال تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، أي احتمالية الخسارة في الموارد المتاحة نتيجة عوائق في الأجل القصير و الطويل[3]، حيث أن قناعة البنك في تحمل هذه المخاطر ناتجة عن رغبته في تحقيق عائد متوقع نتيجة للعمليات المالية، فالعلاقة الطردية بين

---

[1] لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة ومشتقات SCIS بسعيدة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأفراد و حوكمة الشركات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان بولاية تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 02.

[2] أسامة عزمي سلامة، نوري موسى شقيري، **إدارة الخطر و التأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص: 22.

[3] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر المصرفية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية (حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2009، ص: 03.

العائد و درجة المخاطرة تحدد القرار النهائي له، فالمبادلة بين العائد والمخاطرة و درجتها، و كذا تحليلها تمثل جوهر و صحة القرار المتخذ بشكل عام[1].

– المخاطر البنكية تعني: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و / أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين "[2].

– ويمكن تعريف المخاطر البنكية بأنها : "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة "[3].

–أيضا فالمخاطر البنكية تعرف بأنها:" مخاطر مرتبطة بنشاط البنك، وتعبر عن التقلبات في القيمة السوقية للبنك، أي وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط المسطرة في أية مرحلة من مراحلها[4].

وعليه كتعريف شامل يمكن القول بأن المخاطر البنكية هي جميع العوائق المالية و المادية غير المتوقعة التي قد تواجه إدارة البنك، وتحدث له خسائر في المدى القصير أو الطويل في مستوى حجم العوائد، و عسر في تلبية الالتزامات أو جزء منها.

3– مصادر المخاطر البنكية :

تعود المخاطر البنكية إلى مصدرين أساسيين، و هما:

أ– المخاطر النظامية (العامة) :

وهي مخاطر لمجموعة من المتغيرات الهامة، تؤثر بشكل مباشر وعام على النظام البنكي، هذا بسبب عدم القدرة على التنبؤ باحتمالات حدوثها نتيجة لتغيرات يصعب التحكم فيها[5].

---

[1] نوري موسى شقيري و آخرون، **إدارة المخاطر**، ط01، دار الميسر للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 38.

[2] حسين بلعزوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل بولاية جيجل، الجزائر، أيام 06 و 07 جوان 2005، ص: 03 .

[3] Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economiça, Paris, 1999, p: 25 .

[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 167.

ب- المخاطر غير النظامية (الخاصة):

وهي مخاطر مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنك، ويمكن تجنبها من خلال التنويع في المصادر المالية و المحفظة الاستثمارية.

وهناك عدة تحولات أثرت على نوع وحجم المخاطر البنكية، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ التغيرات التنظيمية والإشرافية في النظام البنكي، فعدم ثبات اللوائح التنظيمية وتغيرها السريع من جهة، وفرض قيود جديدة على البنوك لتجنب المخاطر لتشجيع البنوك على الالتزام بالعمل البنكي السليم من جهة أخرى، كل هذا يؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع المخاطر؛
- ✓ عدم استقرار العوامل الخارجية أدى إلى عدم استقرار أسعار الفائدة، و كذلك التغير المتوالي لأسعار صرف العملات، جعل البنوك تساهم في ابتكار وخلق أدوات جديدة لتغطية المخاطر المستقبلية؛
- ✓ اشتداد المنافسة بعد اكتساح العولمة المالية لاقتصاديات الدول، مما ساهم في رفع جودة الخدمة المقدمة، مع زيادة و تنوع وتطور حجم المخاطر؛
- ✓ التطورات التكنولوجيا التي عرفها العالم خاصة في المجال البنكي وثورة المعلوماتية، من خلال عمليات مابين البنوك عبر الانترانت، وخدمات البطاقات البنكية والتحويل الالكتروني ... الخ زادت من امكانية التعرض للمخاطر؛
- ✓ تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية، التي توفر للبنك فرص استثمارية وعوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالموجودات في بنود الميزانية.

4- أنواع المخاطر البنكية:

تواجه البنوك التجارية عدة مخاطر، يمكن تحديدها في الأنواع التالية[2]:

---

[1] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 04، 05 .

[2] نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص ص: 56، 57.

4-1- المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض) "Credit Risk":

هي عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك عند تواريخ الاستحقاق، لظروف عدة متعلقة بالزبون ونشاطه، أو بالظروف العامة التي تحيط بالزبون والبنك، أو نتيجة للبنك الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة أشكال منها ما هو مرتبط بالنشاط الذي تم تمويله أو الظروف الاقتصادية العامة، وكذا المخاطر المتصلة بأخطاء البنك في دراسة ملف الزبون ...الخ، كما يمكن التقليل منها من خلال التنويع حسب شرائح القروض، وكذا قطاعيا و جغرافيا.

4-2- مخاطر السوق "Market Risk":

تعود للتغيرات المفاجئة في الظروف العامة للسوق، التي بدورها تؤثر وبشكل مباشر على نشاط البنك.

4-3- مخاطر أسعار الفائدة "Interest Rate Risk":

تحدث مخاطر الفائدة نتيجة تغير أسعار الفائدة بالسوق البنكي، وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية ومباشرة عند إعادة تقييم الأصول والخصوم، وهذا لاعتماد قيمتها وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق، كما و يمكن ضمن حدود معينة أن تستطيع ادارة البنك ممارسة السيطرة على مخاطر سعر الفائدة من خلال[1]:

- ✓ التطابق أو التقابل بين الموجودات والمطلوبات من خلال توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة، فالاثنان سيتغيران سوية وفي نفس اتجاه تغير أسعار الفائدة في السوق البنكي؛
- ✓ تكييف محفظتي الموجودات والمطلوبات من خلال دراسة اتجاه أسعار الفائدة، فلو انخفضت مثلا سيعوض البنك انخفاضها من خلال دخول عوائد القروض الممنوحة سابقا، و بأسعار فائدة ثابتة ومرتفعة على ما هي عليه.

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 113.

4-4- مخاطر المعاملات "Risk of Transactions":

تحدث نتيجة تحرك أسعار صرف عملة مقابل أخرى (بيع وشراء)، أي من خلال عملية تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وهذا ما يؤثر على أحد الطرفين بتفاقم الخسارة على عكس الطرف الآخر.

4-5- مخاطر السيولة "Liquidity Risk":

هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند تواريخ استحقاقها، وقد يكون بسبب سوء تقدير وتسيير للموارد المتاحة، أو لضعف تخطيط السيولة في المدى القصير و المتوسط، مما يؤدي لعدم التنسيق بين الموجودات والمطلوبات، كما وقد تتأثر السيولة بالأزمات الاقتصادية و أزمات أسواق رأس المال، وكذلك لابد للبنك من مواجهة الطلب على السيولة الناشيئ عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم، أو في رغبتهم في الحصول على قروض، وعليه فالنظام البنكي المعاصر يقوم على قاعدة الاحتياطات الجزئية، وكذا النقدية الخاصة لمواجهة هذه السحوبات والطلبات.

4-6- المخاطر التشغيلية "Operational Risk":

تكون من خلال العمل اليومي لموظفي البنك، من أخطاء واردة كالقيود المسجلة بالخطأ سهوا أو السرقة، وكذلك منها المشاكل و الأخطار التقنية الناتجة عن أعطاب في الحواسيب أو تعطل شبكة الانترنيت و الاتصالات، وكذا انقطاع التيار الكهربائي ...الخ، والتي قد تساهم في عدم القيام و بالدقة والسرعة اللازمتين لمختلف العمليات المالية والبنكية.

4-7- المخاطر القانونية "Legal Risk":

هي مخاطر يتعرض لها البنك نتيجة قصور في بعض المستندات و الوثائق المستلمة من طرف الزبائن، ومختلف المتعاملين عند طلب قروض أو خدمات مالية، و غير المقبولة من الجهات القانونية عند الاقتضاء.

المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية في البنوك التجارية

من بين أهم الميزات التي يتمتع بها الموظف بالبنك في قسم إدارة المخاطر و الأزمات، هو السعي الدائم لإيجاد الحلول الإستباقية، و الوسائل التي من شأنها الحد من حجم المخاطر المتوقعة، والمرتبطة أساسا بنشاط البنك في عملية منح القروض و الوفاء بالتزامات المودعين وحفظها، فهوا ما يجسده حذر إدارة البنك وحرصها الدائم في

تطبيق أساليب الرشادة، و التحلي بالكفاءة العالية في تسيير الموارد المتاحة، مع محاولة تقدير كل الأخطار وتوفير الحلول اللازمة لها[1].

ويمكن تطبيق بعض الأساليب للتخفيف من حجم المخاطر و آثارها السلبية المتوقعة على البنك، ويكون ذلك من خلال ما يلي[2]:

- ✓ توزيع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى، كالاشتراك مع الغير في عملية منح التسهيلات البنكية في المشاريع الكبيرة؛
- ✓ احترام الضوابط والشروط الدقيقة في عملية منح التسهيلات الائتمانية، مع متابعة تحصيلها؛
- ✓ الاعتماد على سياسة تنويع عملية توظيف الأموال المقرضة في جميع الميادين والقطاعات، لتجنب مخاطر التركيز في منح قروض لأنشطة معينة قد تكون عرضة للمخاطر؛
- ✓ الاستفادة من مجمل خدمات هيئات التأمين، وضمان عمليات الائتمان البنكي؛
- ✓ تقوية وتعزيز نظم الرقابة الداخلية بالبنك؛
- ✓ التأهيل و التكوين المستمر للعنصر البشري المتخصص في المجال البنكي؛
- ✓ إستخدام الأساليب المختلفة في قياس حجم المخاطر ودوريا، مع تكليف قسم بإدارة المخاطر ومتابعة القرارات الائتمانية؛
- ✓ تحديد القدرة التمويلية للبنك، وعملية منحه للقروض في حدود إمكانياته المالية.

كما ولتجنب المخاطر يعمل البنك على تعزيز حوكمة الأداء المالي، وهذا من خلال تطبيقه لمجموعة من الضوابط، يمكن حصرها في النقاط التالية[3]:

- ✓ استلام الإدارة لتقارير دورية حول الوضع المالي لأداء البنك؛

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات و تطبيقات)**، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2000، ص: 55.

[2] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[3] فؤاد شاكر، الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة)، **مجلة إتحاد المصارف العربية**، العدد 297، أوت 2005، ص: 120.

- ✓ تفعيل عمليات المراقبة الدائمة والمستمرة مع فصل عمل المدققين، والقيام بعملية فحص و مطابقة لمختلف التقارير؛
- ✓ التأكد من ضبط مختلف العمليات المالية بشكل سليم، مع وجود سياسة واضحة في القانون الداخلي تفسح المجال للمساءلة و المحاسبة بالبنك؛ و الإفصاح التام عن مختلف المخاطر التي قد تعترض عمله؛
- ✓ وضع أنظمة مساعدة متطورة لاتخاذ القرارات و ضبطها، بحيث يتم التأكد من فعاليتها و كفاءتها، مع إعداد تقارير عن هذه الفحوصات وبشكل دوري؛
- ✓ وضع نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي، مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة المراقبة، والتدقيق الداخلي و في كافة الأوقات؛
- ✓ الاستلام و الاطلاع وبدقة على تقارير مدققين الحسابات ولجنة التدقيق الداخلي، من طرف الإدارة وتتبعها لمختلف الانتهاكات، و المخالفات القانونية و مدى مخالفة تعليمات الرقابة، و التأكد من سعي الموظفين لتنفيذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها مع الحرص على عدم تكرارها؛
- ✓ سعي الإدارة لوضع كافة معايير الأمان، و وجب الاعتماد على خبراء ومتخصصين في تصميم و تطبيق هذه المعايير، وهذا لحماية جميع الأصول الملموسة و الأنظمة التقنية المتعلقة بالبنك؛
- ✓ وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات، وطلب تقارير حولها بشكل مستمر لتجنب عمليات الاحتيال؛
- ✓ التأكد من مختلف العمليات الخارجية، ومتابعتها وضبطها بشكل دائم.

أما الأساليب الوقائية اللازم اتخاذها لتجنب وقوع المخاطر البنكية، فيمكن حصرها فيما يلي:

1- الضمان Security:

هو وسيلة يمكن للمتعاملين تقديمه عند طلب القروض من البنك، و هو كذلك أداة إثبات حق البنك في القرض المقدم إلى غاية استرداده بالطريقة القانونية، أي يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل على مدى الثقة التي يوليها هذا الأخير إلى البنك، من حيث متانة مركزه المالي و مدى احترامه لتعهداته، وكيفية قيامه

بالوفاء بها، ومن ثم الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تأمينا للوفاء بتلك التعهدات[1]، فالقروض الموجهة لتمويل للاستثمارات طويلة الأجل تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع بالمؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن طرق تخفيف درجة المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة طلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية وشبه ثابتة قبل الشروع في عملية التمويل[2].

وما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة، ما يلي[3]:

- ✓ أن يكون الضمان المقدم ملكا للزبون وليس محل نزاع، مع حصول البنك على كافة المستندات القانونية المؤيدة لذلك؛
- ✓ أن تكون نوعية الضمانات متماشية مع السياسة الائتمانية للبنك؛
- ✓ أن تكون الضمانات كافية وشاملة لمجمل القروض المقدمة، و أقساطها الدورية؛
- ✓ وجود توازن بين ما يُصرح به من التسهيلات، وبين عائد الضمانات المقدمة؛
- ✓ عدم التصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة، وبشكل يؤثر على قدرة البنك في استرداد أمواله.

1-2- أنواع الضمان:

ويمكن التفريق بين نوعين من الضمانات، هما كالأتي:

1-2-1- ضمانات شخصية:

لديها عدة أشكال ومن أهمها السلفيات بكفالة شخص كامل الصحة و حسن السمعة، أو مقابل إصدار خطاب ضمان بنكي، وفي هذه الأحوال يؤخذ في عين الاعتبار عند منح السلفة سلامة المركز المالي للكفيل، ومقدرته على السداد إذا لم يتمكن المدين الأصلي من الوفاء[1].

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 76.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني - القطاع المصرفي وغسيل الأموال-**، ط01، عالم الكتب للنشر و التوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 29- 30.

1-2-2- ضمانات عينية:

وتكون بعدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- ✓ **ضمان عقاري Real Estate**: هو من أكثر الضمانات شيوعا في القطاع البنكي، والتي تعتمد على رهن العقارات كضمان للقروض.
- ✓ **ضمان بأوراق تجارية Commercial Papers**: وعادة ما تقوم البنوك بمنح تسهيلات مضمونة بكمبيالات.
- ✓ **ضمان بأوراق مالية Securities**: ويقصد هنا بالأوراق المالية الأسهم والسندات، وتعتبر من أفضل الضمانات لقاء التسهيلات البنكية، نظرا لسهولة بيعها و تسييلها بسبب تواجد الأسواق المالية.
- ✓ **ضمان بحجز مستحقات لدى جهات رسمية Accrued Remittances**: عند قيام البنوك بمنح تسهيلات مؤقتة للمقاولات، لقاء قيام الجهات الرسمية بالاستعداد لتحويل مستحقات طالب القرض إلى البنك في حالة عجزه عن الوفاء بالالتزامات المقدمة له.
- ✓ **ضمان برهن السيارات و الآلات الإنشائية Equiment Lien, Vehicles**: تقديم قروض مقابل رهن معدات نقل و الآلات إنشائية، كالحفرات و الجرافات وغيرها، والمسجلة لدى مصالح النقل.
- ✓ **ضمان برهن نقدي Cash Pledges**: في هذه الحالة يعرض بنك المقترضين رهن رصيده او رصيد الكفيل لدى البنك مقابل منحة للقرض المطلوب.

ويمكن تلخيص أنواع الضمانات العينية في الشكل التالي :

[1] علا نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص: (177-181).

الشكل رقم II.01: أشكال الضمانات العينية

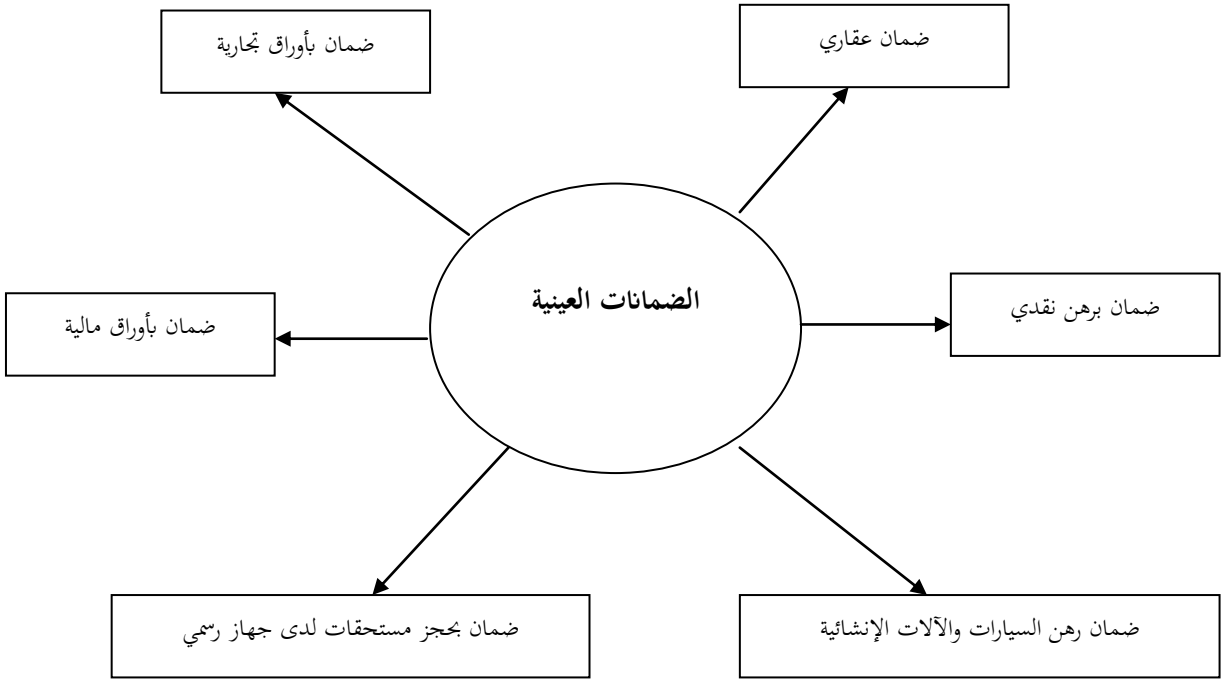

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

1-3- خصائص الضمان:

يجب أن لا يعتمد البنك اعتمادا رئيسا على الضمانات؛ فالضمان الوحيد والأكيد هو قيام المتعامل أو الزبون بتسديد قيمة القرض و أقساطه في تواريخ الاستحقاق المحددة، ويأتي هذا من خلال الدراسة الجيدة للزبون، والضمانات ما هي إلا مكمل لهذه الدراسة، ومن الخصائص التي يجب أن تتمتع بها الضمانات، ما يلي[1]:

- ✓ أن تكون قيمتها السوقية أعلى من قيمة التسهيلات؛
- ✓ سهولة بيعها؛ فالبضاعة و الأوراق المالية أسهل و أسرع بيعا من العقارات؛
- ✓ أن يعطى البنك الحق في التصرف بها في حالة الإخلال بالسداد في التواريخ المحددة؛
- ✓ أن تكون موثقة بالرهن العقاري في حالة العقارات؛

[1] هشام جبر، **إدارة البنوك**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 260.

- ✓ أن تحفظ في مخازن عمومية في حالة البضاعة ضمانا للتسهيلات، و أن يتم الإفراج عنها بأمر من البنك وبالتدرج؛
- ✓ أن يحتفظ البنك بالكمبيالات المقدمة باعتبارها ضمانا، و أن تُظهر لصالحه.

2- استحداث أدوات مالية جديدة (المنتجات المالية المستحدثة) لتغطية المخاطر البنكية:

تعتبر التغطية من بين الأساليب الواجب على البنك إتباعها للتقليل من حجم المخاطر المتوقعة، وبتطور المعاملات المالية ظهر مصطلح المشتقات المالية من عقود للخيار والمبادلة، والعقود المستقبلية.

2-1- أنواع المشتقات المالية:

تنقسم المشتقات المالية إلى عدة أشكال، يمكن اختصارها فيما يلي:

2-1-1- عقود الخيار Option Market:

هي عقد يمثل حقا للمشتري (وليس التزاما) في بيع أو شراء شيئ معين بسعر معين (سعر التعاقد أو الممارسة) خلال فترة زمنية محددة، مقابل مبلغ محدد يدفعه مشتري العقد، يسمى علاوة الصفقة الشرطية (Options Premium)، وهذا المبلغ غير قابل للاسترداد سواء نفذ المشتري حقه أو لم ينفذه[1].

2-1-2- عقود المبادلة Swap Market:

هو اتقاف بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، وترتبط هذه التدفقات عادة بأداة دين أو بقيمة عملات أجنبية، لذلك يوجد نوعان لعقود المبادة هما: مبادلات الأسعار (Interst Rate Swap) و مبادلات العملة (Currency Swap)[2].

---

[1] عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة سوق عمان للأوراق المالية (2002-2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 41.

[2] طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية - المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة-**، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، سلسلة البنوك التجارية (قضايا معاصرة)، الجزء الخامس، الاسكندرية، مصر، 2001، ص: 213.

2-1-3- العقود المستقبلية Futures Market :

هو يمثل التزام لشراء أو بيع منتجات محددة، وبتحديد السعر في تاريخ معروف مستقبلا، وتختلف الأسواق المستقبلية عن الأسواق الفورية من ناحية استلام السلعة، كون هذه الأخير يتم فيه استلام السلعة في نفس تاريخ الصفقة، أما في العقود المستقبلية فيكون التسليم في تاريخ مستقبلي و محدد سلفا[1].

2-2- المتعاملون بعقود المشتقات المالية:

يمكن تقسيم المتعاملون بعقود المشتقات إلى ثلاث أشكال، هي كالتالي[2]:

2-2-1- المتحوطون Hedgers:

هم فئة من المتعاملين والمؤسسات التي تهتم بتقليل حجم المخاطر التي قد يتعرضون لها، والمشتقات هي وسيلة لتحسين درجة التأكد، ولكنها لا تضمن تحسين النتائج.

2-2-2- المضاربون Speculators:

هم المراهنون على تحرك الأسعار مستقبلا نحو الارتفاع، فهم يستخدمون المشتقات لمحاولة تحقيق الكسب بناءا على توقعات بتحصيل الفرق بين الأسعار الحالية والمستقبلية (المتوقعة حسبهم).

2-2-3- المراجحون Arbitrageurs:

يكون نشاطهم في حالة وجود فروقات بين أسعار نفس المنتجات وفي أسواق مختلفة، فيقوم بالشراء من الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق ذات الأسعار المرتفعة.

---

[1] فاطمة الزهراء طاهري، العقود المستقبلية كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 05، 2009، ص: 157.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

3- التوريق :

- يعرف طارق طه التوريق على أنه :"عملية تحويل القروض البنكية إلى أوراق مالية تطرح للتداول، يعني يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقرضين آخرين (مشتروا الأوراق المالية)، وهو ما يطلق عليه التمرير المالي"[1].

كما يساهم التوريق في رفع مقدرة الأداء التمويلي للبنوك، من خلال مساعدتها على تحقيق المعدلات المستهدفة لكفاية رأس المال وفقا لمعايير لجان بازل الدولية، وهذا بتحويل تلك الديون إلى بند رأس المال في ميزانيتها[2]، كما يتيح أيضا توزيع مخاطر الائتمان على قاعدة عريضة من القطاعات.

المطلب الثالث: تحليل المخاطر في البنوك التجارية

تتلخص أهم الخطوات الرئيسية لتحديد مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية في ثلاث مستويات، و هي ضبط القوائم المالية ثم تحليلها باستعمال مقاييس التحليل المالي أو أساليب القياس الكمية المختلفة، وبعدها تحديد مقاييس المخاطرة اللازمة لكل عملية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- القوائم المالية في البنوك التجارية:

تتمثل القوائم المالية في البنوك التجارية في الميزانية و قائمة الدخل.

1-1- ميزانية البنك التجاري:

وتتكون ميزانية البنك من جانبي الأصول (الاستخدامات) والخصوم (الموارد)، وهذه الأخيرة بدوها تنقسم لثلاث أقسام، هي كالتالي[3]:

- ✓ قسم يصف العمليات غير المالية للقرض و التوظيفات للوحدات الاقتصادية؛

[1] طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 132.

[2] محمد راتول، أحمد مداني، **دور التوريق كأداة مالية مستحدثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة بولاية بسكرة، الجزائر، أيام 21 و 22 نوفمبر 2006، ص: 11.

[3] فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 62-63.

- ✓ قسم يصف النشاطات مابين البنوك، أي الخاصة بالعمليات المالية في السوق البنكي؛
- ✓ قسم يصف عمليات خارج الميزانية، ويقوم بوصف مختلف الخدمات البنكية.

وبصفة عامة يمكن تحديد شكل ميزانية البنك التجاري، كما يلي:

الجدول رقم II .01 : ميزانية بنك تجاري

	الأصول (الاستخدامات)		**الخصوم (الموارد)**
	1-أرصدة نقدية جاهزة: - نقود جاهزة بخزائن البنك التجاري؛ - نقود مودعة لدى البنك المركزي؛ - أرصدة أخرى سائلة (شيكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل) 2- حوالات مخصومة: (أذونات الخزانة، أوراق تجارية). 3- مستحق على البنوك. 4-أوراق مالية واستثمارية: سندات حكومية وأوراق مالية أخرى. 5-قروض وسلفيات مختلفة: وبضمان وبدون ضمان.		1- رأس المال المدفوع. 2- الاحتياطي القانوني والخاص. 3- شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع . 4- مستحق للبنوك. 5- الودائع: - حكومية وخاصة؛ - جارية؛ - لأجل؛ - بإخطار؛ - توفير.
	مجموع الأصول		مجموع الخصوم

المصدر: ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 275.

بحيث يستمد البنك الأموال من شق الخصوم، فهو يعتمد عليها في ممارسة نشاطه، والخصوم تتشكل من مصدر غير رئيسي يتمثل في رأس مال البنك التأسيسي، الذي يمثل كمقياس لحماية أموال المودعين و كذا مختلف الاحتياطات الأخرى، وأيضا ما على البنك تجاه البنوك ومختلف الهيئات الأخرى، و أما المصدر الرئيسي لنشاط البنك يتمثل في جانب الودائع، والتي يتلقاها من عموم الجمهور ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، ويعطيها في شكل قروض بفوائد دورية، وهنا تظهر القيمة الحقيقة لجانب إدارة خصوم البنك قصد تحقيق أعلى درجات من العوائد الممكنة.

أما الشق الثاني المتمثل في مجموع الأصول فكلما زادت نسبة السيولة فيه قلت ربحية البنك، حيث يشمل مختلف الأرصدة النقدية ومستحقات على البنوك، ومختلف القروض والسلفيات المقدمة.

وبخصوص العمليات خارج الميزانية فهي ليست بالضرورة أن تتوفر لدى كل بنك، وهي عبارة عن مجموعة من الحسابات الملحقة بميزانية البنك التجاري ولا تقيد بها، وتضم جميع العمليات المستحقة مستقبلا، أي تمثل الخصوم المحتملة، أي تتحقق مستقبلا خارج إدارة البنك، وبالتالي فهي تنطوي على خطر كبير.

كما يعمل البنك على وضع إستراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات البنكية، و هدفها التشغيل الفعال والكفء لمصادر و استخدامات الأموال لديه، بالإضافة إلى التشغيل الديناميكي للمنتجات المالية الحديثة، والقديمة ومختلف الخدمات البنكية المتاحة، ولذلك يجب أن ترتكز الإستراتيجية المالية لإدارة موجودات ومطلوبات البنك على ما يلي[1]:

- ✓ تحديد وتصنيف عناصر قوة البنك الداخلية (الأصول المالية قصيرة وطويلة الآجل وحقوق الملكية، والخصوم قصيرة و طويلة الآجل)؛
- ✓ تحديد فرص الاستثمار المتاحة من قبل البنك، وفي الأدوات خارج البنك (الأسواق المالية، خارج الأسواق المالية)؛
- ✓ تجنب التهديدات و المخاطر المالية في الأدوات المالية المستثمر بها، كتذبذب أسعار الفائدة و حجم الإقراض وتغيرات أسعار الصرف؛
- ✓ الاستفادة من حركة الأسعار في الأسواق المالية الداخلية و الخارجية لتعديل محفظة الأوراق المالية، وهذا بغرض زيادة العائد وخفض درجة المخاطر؛
- ✓ بناء و إعادة المنظومة المالية للبنك في الأجلين الطويل و القصير.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

و بالموازاة مع إستراتيجية إدارة الموجودات و المطلوبات تقوم إدارة البنك بالمرحلة الثانية، وهي مرحلة تحقيق أهداف البنك وسياساته المسطرة، من خلال كفاءة إدارة الموارد في جميع المستويات، وتكون بإتباع الخطوات التالية[1]:

- ✓ إدارة القروض بما يكفل تجنب التعثر المالي، وهو نشوء أزمة سيولة بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات و الموجودات بالبنك، أي الإدارة الكفئة للقروض لتجنب السحوبات الهائلة من الودائع، والتي تؤدي لتآكل رأس مال البنك؛
- ✓ إدارة الأصول الثابتة للبنك؛
- ✓ إدارة موقف الاحتياطي؛ بمعنى الاحتياطات الإجبارية والاختيارية التي يقتطعها البنك لمواجهة مختلف الالتزامات الطارئة؛
- ✓ إدارة السيولة من خلال معرفة مصادر الأموال و مصادر الطلب عليها، مع تحديد كلا من الاحتياطات الأولية والثانوية، و القيام تصنيف لمختلف الودائع؛
- ✓ إدارة الاستثمار، وتعتمد على سياسة منح القروض و الاستثمار في الأوراق المالية، مع وضع آليات لإدارة مديونية البنك الطويلة الآجل.

1-2- قائمة الدخل للبنوك التجارية:

قائمة الدخل تمثل صورة لحساب الأرباح والخسائر بالنسبة للبنك التجاري، فهي تعتبر تصنيفا خارجيا لعناصر حساب الأرباح والخسائر المستخدم لتحقيق التوازن المحاسبي، ويكون في شكل تقرير أو قائمة مفصلة[2].

حيث تشتمل قائمة الدخل على حسابي الإيرادات و المصاريف، فشق الإيرادات يتشكل من حساب الفوائد المتأتية عن طريق أصول البنك ،كالقروض و ودائع البنك لدى المؤسسات المالية الأخرى، و أيضا فوائد الأرصدة الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلون بالخارج، وعمولات أخرى جراء فتح الإعتمادات المستندية وخطابات

[1] نفس المرجع السابق، ص: 157.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 212.

الضمان في عمليات التجارة الخارجية، إضافة إلى مختلف التعاملات في الخدمات المقدمة للزبائن في تسيير محفظة الأوراق المالية و التجارية[1]، أما شق المصاريف فيضم مختلف الأعباء التي يدفعها البنك لصالح المودعين، و الديون القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى مختلف المصاريف التشغيلية الأخرى، و الأجور واهتلاكات الآلات والمباني، والمبالغ المسددة لتأمين الودائع ... الخ[2].

ويمكن تقديم عرض لقائمة الدخل في البنك التجاري في الجدول التالي:

الجدول II.02: قائمة دخل البنك التجاري

البيان	القيمة
* إجمالي إيرادات النشاط البنكي: 1- الفوائد والعمولات على التسهيلات البنكية؛ 2- إيرادات الأوراق المالية؛ 3- عمولات الإعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان؛ 4- إيرادات الخدمات البنكية.	
المجموع يمثل إجمالي إيرادات النشاط الجاري	
(-) مطروحا منه: * إجمالي مصاريف النشاط البنكي: 1- الأجور والمرتبات؛ 2- الفوائد على الودائع الآجلة و الادخارية؛ 3- الفوائد على الأموال المقترضة؛ 4- المصاريف العامة؛ 5- الإيجارات المدفوعة؛ 6- اهتلاكات الآلات والمباني؛	

[1] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[2] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

7- مخصص الديون المشكوك فيها؛ 8- مصاريف تشغيل أخرى؛	
الناتج يمثل: إيرادات النشاط الجاري = إجمالي إيرادات النشاط البنكي – إجمالي مصاريف النشاط البنكي	
(+) الإيرادات الأخرى (-) المصاريف الأخرى (+) الإيرادات غير المكررة (-) المصاريف غير المكررة	
الناتج: صافي الدخل قبل الضرائب	
تقدير ضريبة الدخل الإجمالي	
الناتج: صافي الدخل بعد اقتطاع الضرائب	

المصدر: عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

يكون التحليل من خلال استخدام النسب المالية للمقارنة لمعرفة الوضعية المالية للبنك من مرحلة إلى أخرى، ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة، وكذا مستوى كفاءته في إدارة موارده المتاحة، ويكون ذلك من خلال تتبع مختلف التغيرات التي تطرأ على قوائم الميزانيات، و الدخل من سنة لأخرى ولكل بند على حدا، والعمل على تقييم درجة أدائه عبر الزمن وتحديد مكامن القوة والضعف قصد تداركها ومعالجتها[1].

2- العائد والمخاطرة:

العائد والمخاطرة مفهومان متلازمان ومتضادان، فلا يمكن تحقيق مكاسب دون التعرض لحجم مخاطرة معين، فتفسير أحدهما مرتبط بالآخر، لهذا تقوم البنوك التجارية بدراسة و تقييم أدائها بالاعتماد على مقاييس العائد والمخاطرة والتلازم بينهما.

2-1- العائد:

هدف إدارة البنك التجاري هو تحقيق مستويات عالية من العوائد مع المحافظة على قاعدة الأصول، كما و تجدر الإشارة أن مستوى ربحية (عائد) البنك يزيد من خلال ما يلي[2]:

[1] إبراهيم عبد الحليم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 170.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-**، ج 02، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 170.

- ✓ سياسة التنويع في الأصول والخصوم؛
- ✓ الرقابة المستمرة على جودة القروض؛
- ✓ المتابعة و الرقابة على مختلف المصروفات (التكاليف) التشغيلية للبنك؛
- ✓ توليد العمولات و إيرادات الخدمات المصرفية للبنك؛
- ✓ محاولة التقليل من حجم الضرائب و تدنيت التكاليف الأخرى.

كما وتقاس ربحية (عائد) البنك بالإضافة إلى النسب المالية السابقة الذكر بعدة نسب مالية أخرى، يمكن تلخيصها في الجدول الأتي:

الجدول رقم II .03: مقاييس الربحية للبنك التجاري

مجال القياس	تسمية النسبة	طريقة الحساب
الربحية	العائد على الأصول	الدخل الصافي / إجمالي الأصول
	مساهمة الإيرادات الأخرى	إجمالي الإيرادات بخلاف الفوائد / متوسط إجمالي الأصول
	عائد المساهمين	(مجموع كل من توزيعات الأرباح النقدية للسهم الواحد +النمو في سعر السهم) / القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة
	التوزيعات المدفوعة	توزيعات الأرباح النقدية المعلن عنها للمساهمين/ صافي الدخل
	مكاسب أو خسائر الأوراق المالية	مكاسب أو خسائر الأوراق المالية بعد الضرائب /متوسط إجمالي الصول
	معدل السداد على الأموال	مصروف الفوائد / متوسط الالتزامات المولدة للفائدة
	هامش الفائدة الصافي	(إيرادات الفوائد – مصروفات الفوائد) / متوسط الأصول المربحة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة–**، مرجع سبق ذكره، ص ص: (176-178).

2-2- المخاطرة:

يهدف كل بنك من خلال إدارته لموارده و تعامله مع مختلف الفاعلين في البيئة البنكية إلى تحديد مختلف المخاطر محتملة الوقوع، و العمل على قياسها وتقييمها، وكذا إعداد خطط لتجنبها و السيطرة عليها أو التقليل منها، فحجم المخاطرة في الغالب يرتبط بفلسفة البنك، ومدى سعيه نحو تحقيق أقصى العوائد الممكنة في ظل

مستوى مخاطرة معين، ومدى استثماره لمختلف الموارد وطبيعة الإدارة، كما ويجب أن تمتاز إدارة المخاطر على مستوى البنك بعدة خصائص، يمكن حصرها أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ معظم المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى؛
- ✓ تتنوع المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، بحيث تشترك المؤسسات المالية والتي من بينها البنوك في ثلاث مخاطر رئيسية تتمثل في: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة؛
- ✓ يجب أن تمتاز إدارة المخاطر بالبنك بالقدرة على التنبؤ بمختلف المخاطر، مع تحديد حجم الخسائر الممكنة، مما يقود البنك إلى البحث الدائم للتخلص أو التخفيض من الخسائر و آثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- ✓ مهمة إدارة المخاطر البحث عن حلول لشتى المخاطر، واستحداث آليات جديدة لمواجهتها و تحويلها أو التحوط منها، وهو ما دفعها إلى التوجه نحو المشتقات المالية؛
- ✓ ترتبط وظيفة إدارة المخاطر بالبنك بمختلف الوظائف الأخرى فيه، فهي تؤثر وتتأثر فيما بينها بالإيجاب أو السلب، أي التأثير المباشر على حقوق والتزامات البنك تجاه الآخرين، وهذا راجع لارتباط إدارة المخاطر ارتباطا قويا ومباشرا بوظائف أخرى بالبنك، كوظيفة مراقبة التسيير و إدارة الأصول والخصوم ...الخ.

كما وهناك عدة نسب لقياس وتقييم المخاطرة بالبنوك، لعلى من أهمها نسبة الملاءة التي استحدثتها لجنة بازل الدولية 01، والتي تعبر عن الرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، بحيث تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

كما ونجد أيضا و لتقييم حجم المخاطرة التي يواجهها البنك النسب التالية [2]:

---

[1] أماني عاد مسعود، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان - دراسة ميدانية-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، بدون سنة، ص: 24.

[2] أسيا قاسيمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة بالمؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة بولاية البويرة، الجزائر، 12- 13 ديسمبر 2011، ص: 06.

أ- نسبة تغطية المخاطر:

تعرف بنسبة كوك، وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة و المخاطر المحتملة الوقوع جراء القروض التي يمنحها البنك، وقد حددت هذه النسبة بـ 8%.

ب- نسبة توزيع المخاطر:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مع مجموعة من المستفيدين، والتي لا تتجاوز حد أقصى، مثلا حدد بنك الجزائر النسبة التالية:

نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الصافية الخاصة بالبنك.

ج- نسبة السيولة

تعرف بأنها العلاقة بين عناصر الأصول السائلة قصيرة الأجل وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، أي تقيس قدرة البنك على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، بمعنى تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة مخاطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكون هذه البنوك مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير، في الوقت نفسه تقوم بتجنبها في اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعية خزينتها، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد البنك على أنواع مختلفة من الأصول، لأن غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين و الدائنين في البنك، و مؤشرا على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيدا لقدرته على الوفاء بالتزاماته[1]، كما أن هناك مبادئ أساسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

- ✓ تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة بالبنك؛
- ✓ تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات، والتخطيط للحالات الطارئة؛

[1] علي عبد الله شاهين، بهية مصباح مصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 01، جوان 2011، ص: 10.

[2] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008-2012)، **مجلة الابتكار والتسويق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج بولاية بوعريريج، الجزائر، العدد 03، 2016، ص ص:83- 84.

- ✓ الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات، بما في ذلك الترتيبات (البنود) التي تقع خارج الميزانية؛
- ✓ المحافظة على مستوى كاف من السيولة؛
- ✓ توفير قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها؛
- ✓ تطبيق الحدود الدنيا للسيولة إن وجدت وفقا لسلم الاستحقاقات من قبل البنك المركزي؛
- ✓ تحديد وبدقة مدى تقلب وتباين الودائع والالتزامات الأخرى، وطرق التعامل مع الودائع عند استحقاقها وخاصة الودائع الكبيرة منها.

2-3- كفاءة أداء البنك بين العائد و المخاطرة:

يعكس نشاط أداء البنك التفاعل الحاصل بين مردود وحجم المخاطرة بالبنك، ومن المعلوم أنه كلما زاد مستوى المردودية زاد حجم المخاطر، لكن يبقى هدف البنك التجاري هو محاولة الرفع من أدائه بتعظيم ربحيته و تدنية نسبة المخاطرة، وقد يحقق البنك مستويات عالية من العوائد من خلال إجمالي الموجودات و حقوق الملكية، ومثل هذه العوائد لابد أن تقارن بحجم ومستويات المخاطرة التي يتحملها البنك، فمثلا قد يحقق البنك مستويات عالية من العوائد من خلال تخفيض التكاليف العامة بدون التأثير في نوعية الإيرادات، غير أنه يتحقق ذلك في حالات أخرى مع احتمالية تحمل البنك لمخاطر السيولة و سعر الفائدة، و الائتمان و بشكل مباشر وملحوظ، وفي حالات كهذه ستكون الأرباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب، كما قد يتعرض البنك للخسائر، لهذا لابد من تحليل عميق وتقييم لكفاءة أداء البنك، من خلال المبادلة بين العائد والمخاطرة[1].

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

المبحث الثاني:كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

إن كفاءة إدارة البنك لموارده تلعب الدور الأساسي والجوهري في بقاء نشاطه من عدمه، فكفاءة تسيير السيولة المتاحة للبنك التجاري تعطي صورة مسبقة على مقدرته التمويلية، و قوته في حفظ أموال المودعين وغيرها من ناحية، مع قدرته على مواجهة مختلف الضغوط والتغيرات الطارئة التي تحدث في السوق البنكي، والتي قد تطرأ عنها عدة مخاطر خاصة في الشق المتعلق بالوفاء بالتزامات الغير من ناحية أخرى، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز و إعطاء مفهوما لقسم إدارة المخاطر في البنوك التجارية و أهميتها و بالتركيز على إدارة مخاطر السيولة، مع التطرق أيضا الى كيفية تسيير الموارد المتاحة (السيولة) و سبل تقوية وتعزيز إدارة مخاطر السيولة، ودور كفاءة البنوك في إدارتها والحد منها.

المطلب الأول: مفهوم وخطوات إدارة مخاطر السيولة و أهميتها

1- تعريف إدارة مخاطر السيولة في البنوك:

هناك عديد التعاريف يمكن ذكر ما يلي :

- إدارة مخاطر السيولة هي:" عملية التخطيط والتفكير بشكل منهجي في جميع المشاكل المحتملة الوقوع، والمتعلقة بشق السيولة بالبنك، مع وضع خطط وبرامج و تحديد الاجراءات اللازمة التي من شأنها أن تجنب البنك هذه المخاطر، أو الحد منها أو المقدرة على تحويلها، بحيث تسمح هذه الاجراءات على وضع الخطة الأولية للسيطرة على مثل هذه المخاطر."[1]

- إدارة مخاطر السيولة هي:" تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة مختلف مشاكل العسر في السيولة التي تواجه نشاط البنك، بأفضل الوسائل و أقل التكاليف مع تحقيق عوائد، هذا من خلال التعرف على الخطر وتحليله ثم قياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار الوسيلة الأنسب."[2]

[1] The Our Community team, **An Introduction to Risk Management**, Published By:www.Ourcommunity.com.ou, , cite visited le: 15/10/2017 at 15:45, p: 02.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

– إدارة مخاطر السيولة هي:" مجموعة متكاملة ومستمرة من الإجراءات و الأنشطة، و التي تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية المتعددة والمتداخلة لعوامل الخطر المختلفة على جودة و سمعة، واستمرارية وقيمة المنشأة (البنك أو المؤسسة المالية) ومركزها المالي."[1]

– إدارة مخاطر السيولة بالبنوك هي: "عملية تتم وفق تنظيم معين في قسم محدد يسمى قسم إدارة المخاطر، ومن أهم وسائله هي عمليات الرقابة القبلية والميدانية اليومية، وتعامله الدائم والمباشر مع الادارة العليا للبنك، ويهدف قسم ادارة المخاطر إلى قياس و مراقبة ومتابعة المخاطر ذات الصلة بالعمل البنكي، والتي من بينها مخاطر السيولة، وتقديم مختلف التقارير عنها واقتراح الآليات الاحترازية وسبل الحد منها."[2]

وكتعريف شامل يمكن القول أن عملية إدارة مخاطر السيولة بالبنك تستند بالأساس على مدى خبرة وحنكة عمل خلية المراقبة، و الإشراف والمتابعة على مستواه لكل العمليات المالية، مع تحديد موارد البنك بدقة و حدود ومستوى نشاطه، ودراسة معمقة وقبلية للسوق البنكية، مع الاعتماد على الأساليب الإحصائية و الاستشرافية لتجنب أو التقليل من مخاطر السيولة، و كذا تحويلها و إدارتها في حالة تعرض البنك لها، مع وضع كل الآليات العلاجية اللازمة لإدارة أزمات السيولة.

و لتسيير أكثر فعالية لموارد البنك و تقديم أفضل الخدمات و بكفاءة عالية؛ يقوم البنك الكفء بعملية تقسيم الأنشطة في عدة محاور رئيسية، هي كالتالي[3]:

- ✓ تحديد نطاق الإشراف والمسؤوليات لكل قسم و فرع؛
- ✓ تبسيط العمل و توحيده؛
- ✓ تقسيم الأنشطة اليومية، وتوزيعها على الأقسام المتخصصة؛
- ✓ تدريب وتكوين الموظفين؛

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص: 15.

[2] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، ط02، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص: 39.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

- ✓ حصر وضبط دقيق للمهام عند منح الصلاحيات؛
- ✓ تنسيق العمل بين مختلف الأقسام.

2- خطوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

إن لإدارة مخاطر السيولة خطوات يجب على البنوك التجارية إتباعها، ويمكن تحديدها في النقاط التالية[1]:

- ✓ تعريف الخطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المتعلقة بالعمل البنكي؛
- ✓ تحليل المخاطر: يكون هذا من خلال عملية تصنيفها و تحديد مصادرها الأصلية؛
- ✓ تقييم المخاطر: من خلال تحديد عنصري الآثار الناجمة عن تلك المخاطر و احتمال حدوثها؛
- ✓ التحكم في المخاطر: من خلالها يتم تحديد الآليات التي تستخدم للتقليل من المخاطر، وهنا تكمن فعالية الكفاءة في عملية تسيير الموارد المتاحة للبنك؛
- ✓ الفحص والمراقبة الدورية: تكون لأجل تتبع المخاطر أو تشديد التحكم في المخاطر السابقة.

ويمكن تلخيص مراحل خطوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الشكل التالي:

[1] عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم و إدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص: 06.

الشكل رقم II.02: مراحل و خطوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك

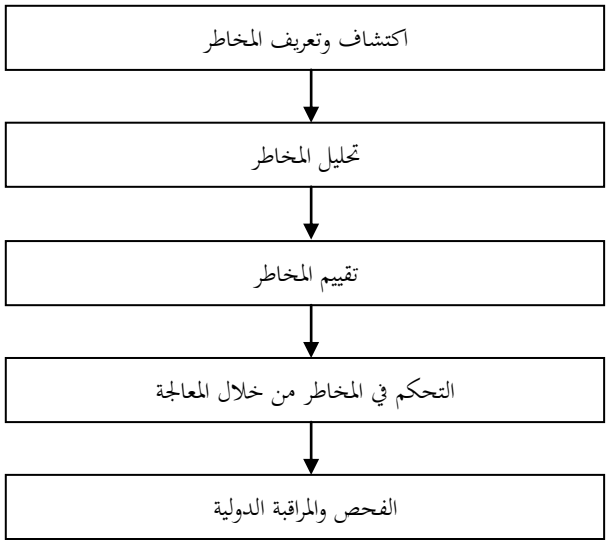

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

3- أبعاد عملية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

يمكن حصر أبعاد عملية إدارة المخاطر عامة و إدارة مخاطر السيولة خاصة، في ثلاث أبعاد أساسية هي[1]:

3-1- البعد الأول : الإدارة القبلية (السابقة)

تتمثل في قيام البنك بدراسة الفرص و التهديدات التي تحيط به في كل من بيئته الداخلية والخارجية، و العمل على زيادة الايجابيات على حساب السلبيات في كلا البيئتين، إلى الحد الأقصى الذي يستطيع فيه البنك القيام بذلك.

3-2- البعد الثاني :الإدارة المتزامنة

تتمثل في قيام البنك بكافة الإجراءات التي من شأنها تقليل الآثار السلبية للمخاطر و التحديات التي وقع فيها البنك فعلا، بما يساعد على تقليص الخسائر التي يمكن أن تترتب على هذا التعرض الفعلي لعوامل الخطر إلى حده الأدنى.

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15- 16.

3-3- البعد الثالث: الإدارة البعدية (اللاحقة)

تتمثل في قيام البنك بدراسة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تعرضه للمخاطر، و العمل على إيجاد آليات تَحُول دون تعرضه لهذه المخاطر مرة أخرى، أو القدرة على ضبطها و تحجيمها أو تحويلها، من نقاط يمكن أن تضعف البنك إلى نقاط قوة له، تُعزز من قوته و مكانته في أذهان محيطه.

4- أهمية و أهداف إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

لقسم إدارة المخاطر في البنوك الأهمية البالغة والمباشرة في تحسين الأداء، خاصة في شق تحقيق الأمان من خلال توفر السيولة اللازمة للبنك، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ حماية الأصول حفظا لأموال المودعين والدائنين؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- ✓ العمل على الحد من الخسائر من خلال عملية التوزيع أو التحوط؛
- ✓ تحديد مختلف الإجراءات اللازم تطبيقها في حالات معينة؛
- ✓ القيام بالدراسات الشاملة قبل وبعد حدوث المخاطر، وحصرها في قاعدة بيانات ومعلومات لتجنب حدوثها مستقبلا؛
- ✓ مساعدة البنك في حساب معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل الدولية؛
- ✓ إحكام السيطرة وتشديد أساليب الرقابة المالية الفعالة، والمتابعة الداخلية لاستيعاب مخاطر السيولة في مختلف أنشطة البنك، بحيث يكون ذلك من خلال[2]:
  - تخطيط استراتيجي؛
  - خطة تنظيمية قبلية محكمة؛

---

[1] صوريا عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بولاية سطيف، الجزائر، 2011، ص: 50.

[2] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 199- 200.

- وضع معايير عادلة، و مؤشرات سليمة لقياس و تقييم الكفاءة و فعالية الأداء بالبنك؛
- مجموعة من التقارير يتم إعدادها بصورة منتظمة حسب حدود السلطة والمسؤولية؛
- مجموعة شاملة من النظم، و الأساليب المحاسبية و الإدارية؛
- اتخاذ الخطوات المصححة و العملية المناسبة؛
- المتابعة والتغذية العكسية بالمعلومات؛
- الاعتدال في عملية المراقبة؛
- مراعاة الجوانب السلوكية للرقابة المالية والميدانية.

كما تهدف إدارة مخاطر السيولة بالبنوك إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين؛
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على مخاطر السيولة في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها، كالقروض، السندات والتسهيلات الائتمانية، وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر، وعلى جميع مستوياتها؛
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة البنك، ومدير قسم إدارة المخاطر؛
- ✓ تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر السيولة، للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- ✓ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها، وذلك بغرض منع إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه الأزمات؛
- ✓ حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين والمستثمرين، بحماية قدراته الدائمة على توليد الأرباح رغم الخسائر العرضية التي قد تنجم، و تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

[1] بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010، ص: 325.

5- أسباب مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب العادية لحدوث مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في النقاط التالية[1]:

- ✓ أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة، حيث أن ازدياد حالات السحب، و بالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات، مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري؛
- ✓ أسباب تتعلق بجانبي نطاق الميزانية، فالأول من خلال جانب الالتزامات، بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم، فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات، والثاني من خلال جانب الأصول، حيث أن خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية، والتي بمجرد قيام الزبون بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، التي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة ؛
- ✓ أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق، من خلال عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك ؛
- ✓ أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة للبنك.

6- أسباب تزايد حدة مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

يمكن تلخيص أهم أسباب تزايد مخاطر السيولة في البنوك التجارية في النقاط التالية[2]:

- ✓ ارتفاع الضغوط التنافسية وزيادة حدتها، مما دفع بعض البنوك وشجعها إلى الميل نحو المخاطرة، لتحقيق أقصى عائد وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق البنكي؛
- ✓ توسع نشاطات البنوك خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى الاستثمار في الأسواق المالية، مما أدى إلى تعرضها لمخاطر سيولة، بالإضافة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف والتضخم؛

[1] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[2] آسيا قاسيمي، حمزة فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

- ✓ التغيرات الهيكلية الكبيرة التي عرفتها الساحة البنكية الدولية في السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة التحرر والعولمة المالية و انفتاح الأسواق المحلية؛
- ✓ تطور وتنوع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية لتضم العديد من أنواع المخاطر، والتي سابقا لم تكن محل اهتمام بالإضافة إلى تمازجها؛
- ✓ التطور التكنولوجي له بعض الآثار السلبية في العمل البنكي، كقرصنة الحسابات و المواقع الرسمية للبنوك، و أنواع التحايل الالكترونية المختلفة.

7- أسباب صعوبة إدارة مخاطر السيولة:

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات البنوك لأسباب متعددة ،أهمها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للبنك سيطرة عليها، والصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية، وسرعة تفاقم مشاكل السيولة عند بدء حدث معين في البنك يستدل منه بوجود مشكله سيولة لديه، كما أن هناك نقطة زمنية عادة ما يكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنك، بالإضافة إلى اعتماد تسيير مخاطر السيولة على كفاية رأس المال[1].

المطلب الثاني: مفهوم السيولة و إدارتها في البنوك التجارية

1- مفهوم السيولة (liquidity):

- السيولة:" في معناها المطلق تعني النقدي، أما في معناها التقني هي تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، لمواجهة الالتزامات في غضون فترة قصيرة، ومن ثم فالسيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و الأصول سهلة التحول إلى نقدية، وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها."[2]

[1] عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن (مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن)، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، العراق، العدد 25، 2010، ص: 112.

[2] نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين-، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013، ص: 302.

– أيضا "تشتمل السيولة على السيولة النقدية وشبه النقدية، فأما السيولة النقدية فهي النقود الموجودة في خزائن البنك، أما شبه النقدية فهي الودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى والودائع لأجل، والأوراق التجارية التي يستطيع البنك تحصيلها دون تأجيل، إضافة إلى سندات الخزانة العمومية، وكذلك الأسهم والسندات التي يستطيع البنك بيعها"[1].

– أما السيولة في الجهاز البنكي؛ فتعني قدرة البنك على مواجهة كافة التزاماته بشكل فوري، من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية جاهزة في خزانته، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار لتسيل الموجودات بقيم غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر تمويل ذات التكلفة العالية[2].

كما وللسيولة ثلاث أبعاد، هي كالأتي[3]:

- ✓ الوقت : وهي السرعة التي ممكن من خلالها تحويل الأصل إلى نقد؛
- ✓ المخاطرة: وهي احتمال هبوط قيمة تلك الأصول أو احتمالية تقصير و إهمال؛
- ✓ التكلفة : وهي التضحيات المالية التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

تجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري لا يستطيع تعظيم عوائده، بسبب قيود السيولة على عملياته وتعارض الأهداف، ولابد أن يكون البنك ساهرا على سيولته، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، وقد يفعل ذلك في ظروف غير مواتية تتسم بارتفاع أسعار الفائدة في السوق البنكي، مما يعني ارتفاع مصروفاته وتقليل الدخل الصافي[4].

[1] أسامة العاني، محمود الشويات، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، قسم المصارف الإسلامية، كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 28-30 يوليو 2015، ص: 05.

[2] عبد القادر الدويك، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سورية الدولي الإسلامي، سورية، 15،16 مارس 2010، ص: 05.

[3] أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية (دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر بين 2011-2014)، **مجلة رؤى اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي، الجزائر، العدد 08، جوان 2015، ص: 107.

[4] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

2- نظريات السيولة:

تنقسم نظريات السيولة إلى ثلاثة، هي كالاتي[1]:

2-1- نظرية السيولة الكلاسيكية (التقليدية):

حيث تؤكد هذه النظرية على ضرورة استخدام أموال البنك التجاري، باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل، أي توظيف أموال البنك في صيغة قروض و استثمارات ذات أمد قصير، وذلك لأن البنوك التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية و النشاطات الصناعية ذات الآجال القصيرة.

2-2- نظرية التحول:

وتشير هذه النظرية إلى أن البنوك التجارية تعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة، أي قابلة للتحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس هو امتلاك البنوك التجارية للاحتياطات الثانوية، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي امكانية تسييلها في فترة وجيزة وبدون خسارة.

2-3- نظرية الدخل المتوقع:

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك التجاري أو المؤسسة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية و البنكية و لآجال مختلفة، لذلك فهي تعتمد على الدخل المحقق للمؤسسة المالية أو البنكية المقترضة، أي مدى قدرتها على توليد مجرى النقد، بمعنى مقدار و حجم الأموال المكتسبة، والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد استحقاقه، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك التجاري، لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

3-أساليب تقدير احتياجات البنك للسيولة:[2]

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي و استراتيجي معاصر-**، ط03، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن عمان، 2006، ص ص: 99- 100.

[2] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 286- 288.

هناك عدة طرق لتقدير احتياجات البنك من السيولة، نذكر منها:

3-1- أسلوب مصادر الأموال و استخداماتها "Sources and uses of funds approach"

يرتكز هذا الأسلوب على أنه ترتفع سيولة البنك عندما تزداد الودائع وتنخفض كمية القروض التي يمنحها والعكس، ويحدث للبنك فجوة تسمى فجوة السيولة "Liquidity Gap" في حالة عدم توافق بين مصادر السيولة و استخداماتها، فعند زيادة مصادر السيولة (زيادة الودائع أو انخفاض القروض) عن استخدامات السيولة (انخفاض الودائع أو زيادة القروض) فيكون لدى البنك فجوة سيولة إيجابية "Positive liquidity gap" ، وفي هذه الحالة وجب على البنك أن يستثمر الفائض من السيولة في موجودات مربحة وبسرعة، وفي حالة حدوث العكس أي وجود فجوة سيولة سلبية "Negative liquidity gap" يعمل البنك على توفير الأموال من مصادر منخفضة التكاليف وفي الأوقات التي يحتاجها.

3-2-أسلوب هيكل الأموال "The Structure of funds approach"

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم الودائع إلى مجموعات حسب احتمال سحبها، وذلك كما يلي:

أ- الأموال الساخنة "Hot Money"

هي الودائع ذات الحساسية العالية للفوائد، أو التي يعتقد مدير السيولة بالبنك أنه سيتم سحبها خلال الفترة الحالية، وهنا على البنك أن يحتفظ بنسبة عالية منها (نحو 95%) على شكل أموال سائلة رصيدا لدى البنك المركزي، أو استثمارها في أذونات خزينة و اتفاقيات إعادة الشراء التي يستطيع تحويلها إلى نقد بسرعة.

ب- الأموال شبه الساخنة "Vulnerable funds"

هي ودائع أحد الزبائن والتي من المحتمل أن يتم سحب جزء منها خلال الفترة الحالية، وهنا يحتفظ البنك بنسبة مقبولة منها، أي نحو 30% على شكل موجودات سائلة.

ت- الأموال الثابتة "Stable funds"

هي الودائع التي لا يتوقع البنك أن يتم سحبها خلال الفترة الحالية، وعليه هنا يحتفظ البنك بنسبة ضئيلة منها في شكل أموال سائلة، أي بنحو يقل عن 15%.

3-3- أسلوب مؤشر السيولة:

يعتمد هذا الأسلوب على بعض من مؤشرات السيولة، كمؤشرات: مركز النقدية و الأوراق المالية السائلة، ونسبة الأوراق المالية المرهونة وغيرها .

4- مفهوم إدارة السيولة :

- إدارة السيولة هي:" الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة للبنك التجاري بما يحقق أعلى نسب من العوائد، بالربط بين مقدار الودائع المكتسبة وحجم القروض الواجب منحها، مع المقدرة على الوفاء بكامل التعهدات والالتزامات تجاه الدائنين في وقتها، وعند الحد الأدنى للتكاليف".[1]

-إدارة السيولة تتمثل في الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية من اجمالي الودائع لدى السلطات النقدية، ومع توفر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي أو الفعلي على القروض والسلفيات، وكذا السحب غير المتوقع من الودائع، مما يبين مدى الصعوبة التي تنطوي عليها عملية تقدير الاحتياجات من السيولة مع ربطها بهدف البنك التجاري الرامي لتحقيق عوائد، بحيث تعتبر النقدية بخزينة البنك و أذونات الخزانة المشكل الأساسي للسيولة، لذلك يجب التعرف على تطور هذا البند، بينما تعتبر القروض والسلفيات أقل سيولة من البند السابق، وتشير نسبة القروض والسلفيات / الودائع، إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات الزبائن، وتسمى هذه بنسبة التوظيف، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك التجاري في تلبية القروض الإضافية، مع توخي الحيطة في عملية منح هذه القروض، كما أن من الناحية النظرية فمقدار الودائع مساوي لحجم القروض الممنوحة لكن عمليا يجب اقتطاع الاحتياطات القانونية والخاصة في عملية تسيير السيولة[2]، مع التأكيد على ضرورة تمتع البنك بمقدرة كبيرة على توليد تدفقات نقدية موجبة (السيولة) من موارد الخزينة المتوفرة، و خلال فترة زمنية محددة، وعند الحاجة من داخل وخارج بنود الميزانية، ويكون ذلك من خلال[3]:

- ✓ بيع أحد الأصول (AS)؛

---

[1] يوسف بن عبد الله الشبيلي، **أدوات إدارة مخاطر السيولة و بدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**، محاضرات منشورة، المعهد العالي للقضاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة، ص: 02.

[2] علا نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 130- 131.

[3] محسن سليم، محمد خميسي بن رجم، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقاربة السيولة المعرضة للخطر، **مجلة الاقتصاد والمالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، العدد 03، 2016، ص: 66.

- ✓ البيع مع إعادة الشراء (REPO)؛
- ✓ الاقتراض من سوق ما بين البنوك (USF).

كما أن هناك عدة عوامل لزم على البنك مراعاتها في إدارة سيولته، وهي[1]:

- ✓ حجم البنك و قوة مركزه المالي، بمعنى أن البنك ذو المركز المالي الضعيف ينظر إلى محفظته من الأوراق المالية بدلا من الاعتماد على جانب المطلوبات في عملية توفير السيولة؛
- ✓ الصناعة التي ينتمي إليها البنك، ويقصد بها تصنيف البنك من طرف السلطات النقدية يعمل على تقييد حريته، حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد المحفظة الاستثمارية لكل بنك، ونسبة موجوداته السائلة الواجب الاحتفاظ بها، ومصادر القروض القصيرة الأجل التي يمكن استخدامها لأغراض السيولة؛
- ✓ الموازنة أو المبادلة بين العائد و المخاطرة، بحيث تتأثر إدارة السيولة بمدى رغبة إدارة البنك في تحمل حجم معين من المخاطرة.

5- مكونات السيولة البنكية :

إن مبدأ إدارة السيولة يعتمد في الأساس على معرفة مكونتها الأساسية، والتي يمكن حصرها فيما يلي[2]:

5-1- الاحتياطات القانونية : هي الأصول النقدية التي بحوزة البنك دون أن يكسب منها عائد، وتشمل هذه الاحتياطات ما يلي :

- ✓ النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق؛
- ✓ الودائع النقدية لدى البنك المركزي؛
- ✓ الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى؛
- ✓ الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

[1] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص: 284

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية**، ط01، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 55.

5-2- الاحتياطات الثانوية : تتمثل في الموجودات السائلة، والتي تدر عائدا دوريا للبنك، وتشمل الأوراق المالية والتجارية المخصومة، والتي يمكن تسييلها بسرعة و أمان، وتتكون من جزأين الأول نسبة محددة قانونيا ويأخذ شكل حوالات و سندات الخزينة، أما الجزء الثاني فهو ثانوي ومحدد بحسب سياسة البنك التجاري، وهو بمثابة ادخار يستعمل عند الحاجة.

6- سياسة البنوك التجارية في توظيف الموارد المتاحة:

يتميز نشاط البنوك التجارية بأهمية الموازنة بين عوامل أربعة عند قيامه بتخصيص الأموال للاستثمارات المتنوعة، وهي الربحية و السيولة والأمان و المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد، و لو نظرنا الى هده العوامل لوجدناها متعارضة من حيث الأهداف، إذ أن البنوك التجارية تعمل على محاولة الموائمة بينها، فلا تقوم البنوك التجارية بعملية استثمارية دون تحقيق قدر كبير من الربحية، مع ضمان وفي نفس الوقت قدرا كبيرا من السيولة و الأمان، ومع تحديد هدف الاستثمار في تنمية الاقتصاد، وتحتاج عملية الموائمة بين هذه الأهداف المتعارضة إلى تحلي الجهاز الإداري للبنك بكفاءة عالية وخبرة ودراية في التسيير و العمل البنكي، مع توفر رؤية سليمة و فاعلية في اتخاذ القرارات في عملية تخصيص السيولة والموارد المتاحة، مبنية على استراتيجيات مسطرة[1].

إن الودائع تعد أهم موارد البنوك التجارية، وعليه كان لزاما على البنوك القيام بوضع خطة معينة لتوظيف هذه الموارد لتجنب المخاطر، بحيث تحقق السيولة اللازمة والكافية لمواجهة مختلف الالتزامات وطلبات السحب على الودائع، مع تحقيق مبدئي الربحية و الأمان، كما وتأخذ بالاعتبار العديد من العوامل عند رسم خطة تخصيص الموارد مقسمة لعوامل عامة، وأخرى خاصة بالبنك يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

6-1- العوامل العامة التي تؤثر على كل البنوك التجارية:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ الظروف الاقتصادية و السياسية، و الاجتماعية و كذا الثقافية التي تعمل البنوك التجارية في ظلها؛
- ✓ المنافسة فيما بين البنوك التجارية، وبين المؤسسات غير البنكية الأخرى؛

[1] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص: 340.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 340- 341.

- ✓ التطور التكنولوجي و تقنيات الاتصال؛
- ✓ درجة تطور السوق النقدي و سوق رأس المال؛
- ✓ تزايد عملية اصدار السندات و الاقتراض في السوق المالي.

6-2- العوامل الخاصة التي تؤثر على كل بنك تجاري على حدى:

و يمكن تحديد أبرزها في النقاط التالية:

- ✓ حجم موارد البنك و تدفقاته النقدية؛
- ✓ نمط سلوك الودائع لدى البنك؛
- ✓ قوة المركز المالي للبنك؛
- ✓ حجم البنك التجاري و مدى تفرعه؛
- ✓ الهيكل التنظيمي للبنك؛
- ✓ كفاءة الموارد البشرية في البنك؛
- ✓ العائد على الاستثمار المطلوب تحقيقه؛
- ✓ مدى تنوع حجم الخدمات التي يعرضها البنك؛
- ✓ الموقع الجغرافي للبنك في البلد.

7- مفهوم كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

يقصد بكفاءة إدارة مخاطر السيولة قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات و الوفاء بالالتزامات في مواعيدها و بتكلفة معقولة، كما وتعني الموائمة بين الاحتياطات المالية في الأجل المتوسط والطويل، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك و نمطها من ناحية تكلفة الحصول عليها، و العائد المتحقق من استخدامها في التوظيفات الأخرى، كما يجب على البنك أن يعمل دون التعرض لاحتمالات الفشل وضمان النتائج المطلوبة، حيث إن محاولة التوفيق بين سياسة جذب الودائع وتنويعها، وسياسة الإقراض هدفه

تحقيق الآمان، وتقليل المخاطر وتوفير السيولة اللازمة للبنك، مع الاعتماد على سياسة رشيدة في تسيير محفظة الأوراق المالية[1]، ومع التطور الكبير الذي تشهده الصناعة البنكية وكذا اشتداد المنافسة بين البنوك، جعل البنوك عرضة لمواجهة عديد المخاطر خاصة في السنوات الأخيرة، و اجتياح تكنولوجيا الإعلام والاتصال العمل البنكي، مما لزم وضع آليات و سبل من قبل الجهات الرقابية والإشرافية للحد منها[2].

تجدر الإشارة إلى أنه على البنك و بعد تحديده لمخاطر السيولة وقياسها، عليه بوضع المعايير المناسبة لضبطها والتحكم فيها، بمعنى آخر تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي تعترض البنك لدى ممارسته لأنشطته المختلفة، أي تحقيق كفاءة في إدارة التكاليف و المخاطر، ويتحقق ذلك من خلال[3]:

- ✓ تجنب الدخول في أسواق جديدة أو إنتاج منتجات معينة؛
- ✓ وضع قيود على بعض الأنشطة، كسقوف الائتمان و التداول و المتاجرة، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية المختلفة؛
- ✓ إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين.

يعتقد معظم خبراء البنوك وجود توءم بين المخاطر و الائتمان، وهنا وجب على إدارة البنوك المعرفة والدراية الدقيقة للزبائن، وتحديد حجم الضمانات اللازم من خلال تنصيب خلية أو قسم خاص بمتابعة و إدارة المخاطر، حيث يطبق أسلوبي الإدارة الاحترازية و الإدارة العلاجية، مع الحرص على تكريس واجب احترام القانون في العمل البنكي، وهنا تبرز مكانة الكفاءة التشغيلية في البنوك من جهة، مع لعب الدور الجوهري للبنك المركزي في تشديد عمليات الرقابة و إصدار اللوائح التنظيمية و التوجيهية، و ضبط أداء البنوك عموما من جهة أخرى[4].

---

[1] صالح خالص، **تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14،15 ديسمبر 2004، ص: 384.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

[3] سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية -**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009، ص: 48.

[4] أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ضل معايير بازل، **مجلة دراسات اقتصادية و إسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد 19، العدد 01، 2013، ص: 60.

كما وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة في البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الالكترونية، إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة و التأثير على الربحية، ويمكن قياس و إدارة سيولة البنك من خلال وسائل متعددة، أهمها السحب أو الإضافة إلى الرصيد لدى البنك المركزي، أو الإقراض و الاقتراض من البنوك الأخرى و الاقتراض من البنك المركزي، خاصة إذا كان النقص في السيولة بهدف مواجهة عجز الاحتياطي القانوني، أو الاحتياجات الموسمية أو مواجهة حالات طارئة، ويمكن مواجهة هذا الاشكال كذلك بتخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض و بيع أو شراء الأوراق المالية في سوق رأس المال[1].

8- كفاءة الإدارة الإستراتيجية لتسيير سيولة البنك :

هي مختلف الإجراءات اللازمة للقيام بأعمال معينة قصد الوصول لغايات مسطرة سلفا وبكفاءة تسييرية عالية، من خلال عملية ضبط دقيق وتخصيص لمختلف الموارد المتاحة بالبنك، وتوجيهها و استخدامها وتنميتها، وعليه يتضح أنه من الضروري تطبيق سياسة الإدارة بالإستراتيجية ضمن إطار الأنشطة المالية للبنك، فهذه السياسة تعتمد على تحديد التوجه و التخطيط طويل المدى، و كذا الأداء المالي للبنك، وهو ما يتطلب الأداء الكفء والفعال للتقييم المستمر للإستراتيجية المعتمدة في عملية توظيف موارد البنك وتسيير السيولة، فكفاءة الإدارة الإستراتيجية للسيولة بالبنك تحقق عديد المزايا نذكر منها ما يلي[2]:

- ✓ تساهم في بلورة إطار فكري شمولي و أساسي للبنك، و أيضا في تكوين و تقييم الأهداف و الخطط والبرامج المطبقة في إدارة السيولة؛
- ✓ تساعد في توقع العديد من القضايا الإستراتيجية أو التغيرات المحتملة في البيئة البنكية التي يعمل فيها البنك، وبالتالي صياغة الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذا التغير خاصة في مجال ضبط السيولة؛
- ✓ تساهم بشكل مباشر في تخصيص الموارد المالية على أوجه الاستخدامات المتعددة للأنشطة المختلفة في البنك، حيث يمكن توقع التكلفة والعائد الناجم عن البدائل الاستثمارية المتاحة، وبالتالي تحديد أولوية

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 242-243.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55- 56.

الأهداف المتعددة و المتداخلة، و من ثم اتخاذ القرارات اللازمة و توجيه الموارد على تلك الأهداف ذات الأهمية الكبيرة، وبذلك تحقيق كفاءة في توجيه وتسيير الموارد المتاحة؛

- ✓ كفاءة الإدارة الإستراتيجية تساهم في توجيه و تكامل الأنشطة الإدارية و التنفيذية، وبذلك فإنها تحقق النظرة الشمولية للعمل البنكي، كما وتساهم في تحقيق تكامل الأهداف ومنع ظهور التعارض بين أهداف الوحدات الفرعية للبنك، أو التركيز عليها بدلا من الأهداف العامة، كما تسعى إلى تحسين كل الطاقات الموجهة لانجاز الأهداف التنظيمية؛
- ✓ تسمح باكتشاف وتحديد المتغيرات البيئية المؤثرة في أنشطة البنك وفاعليتها، ومن ثم السعي للتكيف معها أو السيطرة على جزء منها، خاصة تلك التي تتعلق بالبيئة الداخلية و التنافسية، وبالتالي تحكم كبير في سيولة البنك مع تقليل حجم المخاطر التي يواجهها؛
- ✓ تمكن كفاءة الإدارة الإستراتيجية من تحديد الفرص الاستثمارية و الاقراضية و الائتمانية، مع تحديد المجالات التي يمكن أن تخدم فيها مختلف الخدمات البنكية، وذلك لتقليل آثار المخاطر البيئية بالاستناد على القوة الداخلية للبنك؛
- ✓ تؤدي إلى تحقيق الفاعلية و الأداء الأفضل من خلال التعاون و التفاعل، وكذا التكامل لتساهم في النهاية في حل ومواجهة مختلف المخاطر والمشاكل، و اقتناص الفرص و استثمارها للمساهمة في رفع ربحية البنك؛
- ✓ تتيح للبنك قدرة عالية على الاتصال بالمجموعات المختلفة داخل البيئة المالية و البنكية، بحيث يتم توضيح صورة البنك أمام المجموعات و المصالح والمخاطر المختلفة التي يعمل فيها؛
- ✓ تساهم كفاءة الإدارة الإستراتيجية في تنمية المهارات الفكرية و التحليلية و التنفيذية للمدراء على كافة المستويات الإدارية، كما أنها تلعب دورا واضحا في تزويدهم بالمعلومات اللازمة، وضمن الإطار الزمني المطلوب لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وبذلك فإنها تساهم في تحقيق سرعة ودقة في عملية اتخاذ القرارات، خاصة ما تعلق منها بسياسات إدارة موارد البنك؛
- ✓ التشجيع على بلورة و تكوين الأفكار المتطورة، مما يعني زيادة الابتكار و الإبداع ضمن البنك.

يمكن تحديد المستويات الأربعة للإدارة الإستراتيجية التي تساهم بشكل مباشر في عملية كفاءة تخصص الموارد بالبنك في المخطط التالي:

الشكل رقم II.03 : نموذج الأربعة للإدارة الإستراتيجية

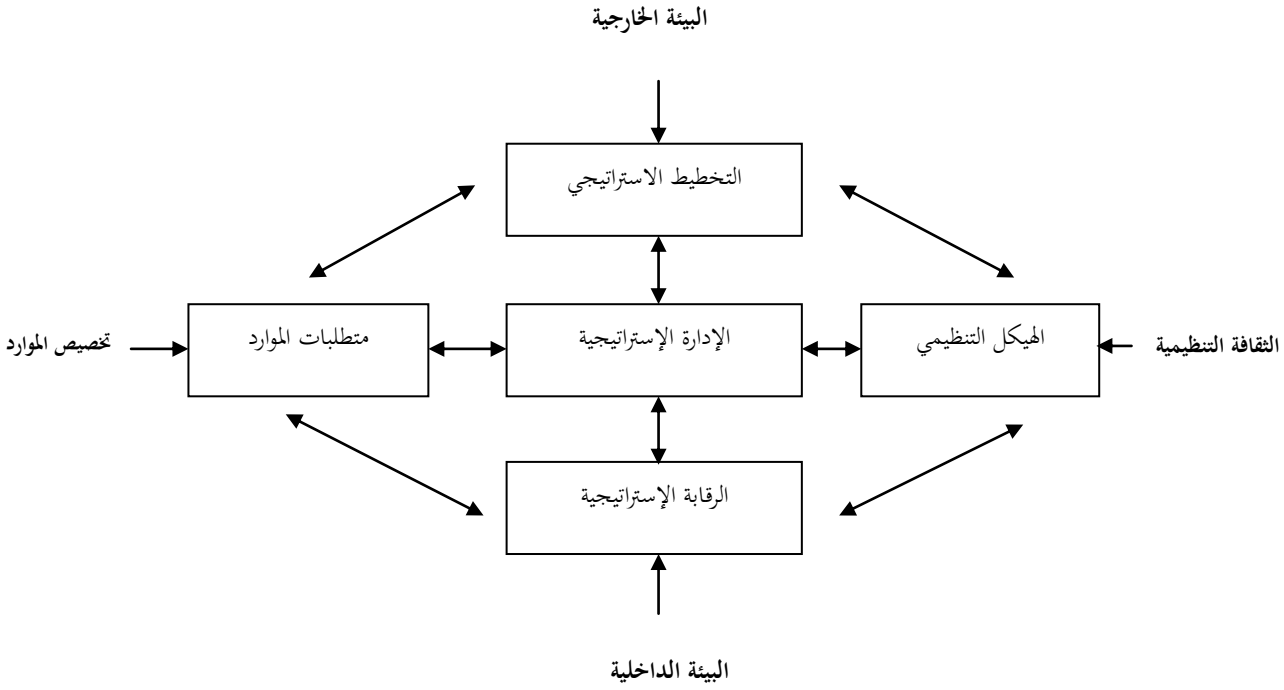

المصدر: فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

قصد تحقيق كفاءة في التسيير وجب على البنوك تبني أهداف تطبيق الإدارة بالجودة في عملية التسيير الإداري للبنك وموارده الخاصة، والتي تعمل من خلالها على خلق عديد الميزات التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ تعزيز الموقع التنافسي للبنوك بجودة عالية و بأقل التكاليف، و السعي لزيادة الحصة السوقية؛
- ✓ تطبيق سلسلة من الفعاليات المتتابعة التي تسمح للبنك بإنجاز أهدافه، والمتمثلة في تحقيق النمو و زيادة الأرباح، و الاستثمار الأمثل في الموارد المادية والبشرية المتاحة؛
- ✓ تعبئة جهود الجميع، و توفير المناخ التنظيمي الملائم قصد التركيز على تلبيات حاجيات الزبائن؛

[1] ربيع المسعود، **نحو قيادة إبداعية للجودة الشاملة**، ط01، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص: 48- 49.

- ✓ التركيز المستمر على نوعية الخدمات البنكية، فالتركيز على مخرجات أو نتائج النشاط البنكي تعد غاية في الأهمية مع تطويرها لتحقيق الجودة؛
- ✓ رفع مستوى الكفاءة من خلال تقليص الضياع في المخزون، وتقليص الأخطاء في العمليات التشغيلية للموارد، وكذا تقليل المشاكل المتعلقة بالزبائن، من خلال حساب التكلفة داخل البنك ليشمل الأعمال المتعلقة بالخدمة المقدمة؛
- ✓ ضبط و تطوير النظام الإداري بالبنك من خلال تحديد المسؤوليات بدقة؛
- ✓ توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين بالبنك، بحيث يحل التعاون والمساندة بدلا من التنافس.

المطلب الثالث: خطوات تقوية كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

إدارة مخاطر السيولة جد معقدة، ويلزمها فهم عميق للعمل البنكي وحضور دائم ومتابعة دقيقة لجميع الموارد المتاحة، و لتقوية إدارة مخاطر السيولة تتبع البنوك التجارية المراحل التالية[1]:

- ✓ تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك بصفة دورية، لمعرفة مدى قدرته على توفير النقد بسرعة؛
- ✓ تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك، ومن الضرورة فهم التغيرات المستقبلية التي تطرأ على ميزانية البنك ومدى تأثيرها على السيولة؛
- ✓ تطوير نظام الإنذار المبكر، لتمكين الإدارة من معرفة ضغط السيولة؛
- ✓ إجراء اختبارات الضغط، و متابعة النتائج وتحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة، و القيمة المعرضة للخطر ومدى تغطية سعر الفائدة المطبق حاليا لها؛
- ✓ تنصيب على مستوى كل بنك إدارة تدعى بقسم إدارة الأزمات والمخاطر، مهمتها متابعة كل نشاطات البنك و موافاة الإدارة العليا بمختلف التقارير الدورية؛
- ✓ تعزيز الدور الرقابي و أساليب التدقيق الداخلي بالبنوك؛

[1] عدنان شاهر الأعرج، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

- ✓ توثيق الإجراءات المتخذة و فحص دوري للسيولة، و وصف كامل لما تقوم به الإدارة في مجال مراقبة و إدارة السيولة.

كما يجب الإشارة الى أن من أسس تقوية كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية هو كيفية ادارتها وتنميتها لمختلف مواردها المتاحة، ومدى تحكمها و مستوى كفاءة تسيير هذه الموارد، وكذا مدى تطبيقها لمختلف اللوائح و النسب الاحترازية المعمول بها في العمل البنكي، وعليه لتعزيز قدرة وكفاءة إدارة السيولة بالبنوك التجارية يمكن مراعاة و القيام بما يلي[1]:

1- أسس تنمية و إدارة مصادر تمويل البنوك التجارية لخلق السيولة:

تبذل البنوك التجارية مجهودا كبيرا في سبيل تنمية مصادر تمويلها، فبزيادة هذه الأخيرة تزيد فعالية البنوك في استثمارها وتحقيق عوائد اضافية، وبغرض ذلك تعمل البنوك التجارية على تفعيل وادارة مختلف مواردها وهذا من خلال ما يلي:

1-1- تنمية الأموال الخاصة للبنك التجاري:

بحيث تحدد مختلف التشريعات الخاصة بالمجال البنكي الحد الأدنى لرأس مال البنك التجاري، حيث تكتفي الكثير من البنوك التجارية بالمحافظة على رأس مالها دون محاولة منها لرفعه، ولكن هذا لا يعني أنها لا تعمل على زيادة حجم أموالها الخاصة عن طريق زيادة رأس المال بعد أخذ موافقة البنك المركزي أو زيادة حجم الاحتياطات، بحيث تكون لهذه الاحتياطات صفة رأس المال، بالإضافة إلى أنها تمتاز عن رأس المال بالمرونة من حيث كيفية استعمالها عند الضرورة، كما ويمكن تنمية رأس المال عن طريق استيفاء جزء من أرباحها على شكل أرباح مدورة، و يكون لإدارة البنك مطلق التصرف فيها من حيث التوزيع، فقد يتم ضمها لاحتياطي رأس المال أو حجزها كأرباح محتجزة، وهكذا تتم الموازنة والربط بين ما يتطلبه البنك من المحافظة على سلامة أمواله وسيولته ومتانة مركزه المالي، من خلال تنمية رأس المال ودعمه، وبين ما يطلبه أصحابه من ربحية وتوزيع للأرباح.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: (80- 89).

1-2- تنمية الودائع:

تتبع البنوك التجارية طرقا متنوعة لتنمية ودائعها، والتي من أبرزها جذب المودعين عن طريق منح تسهيلات خاصة، بالإضافة إلى المحافظة على سمعة البنك و سيولته في نفوس الأفراد والمتعاملين، كما أن البنوك التجارية تجذب المودعين بما تعطيه لهم من فوائد على ودائعهم، خاصة إ ذا كانت في غير حسابات جارية، وهكذا فإن البنوك تتنافس في بعض الأحيان في إعطاء معدلات فوائد أعلى للمودعين لكنها من جهة أخرى تعمل هذه المنافسة على الحد كثيرا من أرباحها، وهذا ما يجعل البنوك في الغالب تتفق فيما بينها ولو بطريقة غير مباشرة على اخراج نسب الفائدة من مجال المنافسة، ولتنمية الودائع خاصة في الدول النامية يجب تظافر جهد الحكومات و البنوك التجارية على حد سواء في تنميتها وهذا من خلال ما يلي:

- ✓ سن القوانين الرادعة التي تحمي المتعاملين بالشيكات من التلاعب، و تحمي البنوك التجارية ومختلف المؤسسات المالية من عملية التزوير و التدليس؛
- ✓ نظرا لأن حجم الودائع يتأثر بالوضع الاقتصادي فلزم على هذه الحكومات أن تعمل على نشر الثقة، من خلال مشاريع التنمية و استتباب الأمن و الطمأنينة بين أفرد المجتمع؛
- ✓ حماية صغار المودعين من خلال عملية التأمين على الودائع؛
- ✓ تسهيل لإجراءات عملية فتح الحسابات و الايداع و السحب؛
- ✓ العمل على نشر مختلف الخدمات المصرفية في المجال الجغرافي بأكمله؛
- ✓ إيجاد صيغ وطرق للتعامل مع البنوك يرضي الضمير الديني للأفراد الذين يحجمون عن التعامل معها لأسباب عقائدية، وهذا من خلال نشر المعاملات المالية الإسلامية وانشاء بنوك اسلامية محضة، وليس مجرد الاكتفاء بشبابيك تابعة لبنوك تقليدية؛
- ✓ دور البنوك التجارية في تنمية الودائع من خلال جذب المدخرات وتشجيع الجمهور، ويكون ذلك من خلال ما يلي:
  - التوسع في عملية فتح الفروع للتقرب من الجمهور، وعرض مختلف الخدمات؛

- تبسيط الخدمات المعروضة، وهذا من خلال نشريات ومطويات شارحة لمختلف العمليات البنكية، أو عن طريق اللوحات أو بتخصيص أقسام على مستوى البنك والفروع خاصة بالإرشاد البنكي؛
- نشر الوعي البنكي من خلال عملية الاتصال بالجمهور ومختلف المتعاملين، وهذا باستغلال عملية الإشهار و الصالونات الدولية والوطنية و الجهوية، أو القيام بأبواب مفتوحة و أيام دراسية واعلامية لتقريب وتقديم وعرض المنتجات البنكية وشرحها؛
- نشر الوعي الاستثماري من خلال نشر مطويات دورية تفسر فيها بواعث القوانين الاقتصادية و المالية وتوضح المراكز المالية للشركات، وتشرح أهداف المشروعات الجديدة وعلاقتها بهذه القوانين والشركات، وبذلك تساهم في تنشيط التداول في أسواق الأوراق المالية.

1-3- تنمية و إدارة مساهمة البنك المركزي في تمويل البنوك التجارية:

من المعلوم أن البنوك التجارية تفقد كثيرا من فرص الاستفادة من هذا المصدر، بسبب سوء تفسير هذه المساهمة من طرف البنك المركزي، وعليه ان ارادت تنميتها فإنها تسعى دوما إلى التقيد بمختلف التعليمات، واللوائح التنظيمية والتشريعية التي يضعها، خاصة فيما يتعلق بالعناصر التي تؤهلها للحصول على قروض أو لإعادة الخصم (إعادة الحسم)، مع العلم أن القروض لا تمنح لجميع البنوك التجارية على نفس المستوى، لأن البنك المركزي يحدد سقفا لكل بنك حسب متانة مركزه، أو حجم سيولته أو مقدار احتياجاته، أو مستوى ودائعه وتسليفاته، لهذا فالبنك التجاري يستطيع أن ينال حدا معتبرا من هذه القروض نظير مراعاته بصورة أكبر شروط البنك المركزي خاصة في مجال تنمية رأس ماله و احتياطاته.

1-4- تنمية التسهيلات الائتمانية الخارجي:

تعتبر التسهيلات عنصر ضروري لتنفيذ عمليات البنك في الخارج، ويمكن تنميتها من خلال ما يلي :

- ✓ المحافظة على حد معين من التعامل بين البنك المحلي والبنك الأجنبي، حيث يتبادل من خلالها البنكان المنافع فيشعر بذلك البنك الأجنبي أن له مصلحة الاستمرار في التعامل مع البنك المحلي؛
- ✓ توسيع حجم عملياته؛

- ✓ المحافظة على سمعة البنك المحلي و سلامة أعماله؛
- ✓ على البنك المحلي الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الأجنبي بدقة وبسرعة.

1-5- تنمية مصادر التمويل الأخرى:

وتكون من خلال التعاملات اليومية مع باقي البنوك التجارية و المؤسسات المالية والهيئات الأخرى، كتنمية القروض من البنوك الأخرى، بحيث يقلل هذا الاجراء من حاجة البنوك التجارية الدائمة إلى البنك المركزي وجعله فقط الملاذ الأخير للإقراض، مع التنويه على عدم الاتساع في هذا المجال، وذلك راجع لتنافسية البنوك فيما بينها وتعارض الرغبة في تحقيق العوائد للطرفين، و كذا صيغ التأمينات المختلفة التي يتقاضاه البنك من زبائنه نظير قيامه بكفالتهم.

2- لجنة بازل وإدارة مخاطر السيولة:

تشكلت لجنة بازل سنة 1975، وكانت كرد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوربية، و للتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية أواخر الستينات من القرن الماضي، وتتكون من مجموع الدول العشر الصناعية الكبرى، وعقد أول اجتماع بمدينة بازل السويسرية في مقر بنك التسويات الدولية، حيث عمدت إلى تنظيم القطاع البنكي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معيارا لكفاية رأس المال حده الأدنى 08%، وهو ما عُرف باتفاق بازل الأول وذلك سنة 1988، ليطبق تدريجيا و إلى غاية 1992،وهو ما يعالج مخاطر الائتمان فقط، ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996و 1998 ليضم أيضا مخاطر السوق، مع إضافة تعديلات جديدة سنة 2004 لتضم المخاطر التشغيلية وحدد آخر أجل لتطبيقها سنة 2006[1]، وفي أعقاب أزمة الرهن العقاري تم إجراء تعديلات أخرى تظم حساب رأس المال التنظيمي و إعادة تقسيمه لشريحتين، وتحديد نهاية سنة 2019 كمهلة للتطبيق، ومن أهم المبادئ التي تنادي بها لجان بازل الدولية في مجال إدارة مخاطر السيولة في البنوك، ما يلي[2]:

[1] سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر - الأسلوب والمبررات -**، مداخلة بالملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص ص: 294- 295.

[2] نصر رمضان احلاسه، مرجع سبق ذكره، ص: (59-61).

- ✓ يتوجب على البنك اعتماد إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة، بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل البنكي، بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموع الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، مع قياس كفاية كل أصل في إدارة مخاطر السيولة لحماية أموال المودعين؛
- ✓ يجب على البنك أن يحدد و بوضوح مستوى المخاطر المرغوب بها، والذي يتناسب مع إستراتيجية عمله، وعلى الإدارة التنفيذية للبنك المراجعة المستمرة للمعلومات المتعلقة بحالة السيولة، مع الحرص على موافاة مجلس إدارة البنك بتقارير دورية؛
- ✓ أن يقوم البنك بحساب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر، ويأخذها في عين الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء، وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل وخارج الميزانية؛
- ✓ على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس، ومتابعة و مراقبة مخاطر السيولة، مع توفرها على تقنيات التنبؤ بالتدفقات النقدية، والتي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك من البنود خارج الميزانية خلال فترة زمنية مستقبلية؛
- ✓ مراقبة ومتابعة تعرض البنك لمخاطر السيولة و الاحتياطات التمويلية بين المؤسسات النقدية أو الفروع التابعة له، أو مختلف نشاطاته و بمختلف العملات، آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية، والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- ✓ البنك ملزم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- ✓ على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه، و خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية خلال الفترة الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- ✓ إدارة أوضاع أصول البنك بكفاءة و فعالية، وعليه أن يميز بين الأصول المقيدة و الأصول غير المقيدة، ومع التماشي مع الظروف و قانونية الضمانات المقدمة و إمكانية التنفيذ عليها؛
- ✓ اتخاذ خطة طوارئ منظمة و رسمية للتمويل، و إدارة توفير السيولة في ظروف الأزمات؛
- ✓ الاحتفاظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة، تعتبر كهامش أمان لمواجهة مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛

- ✓ الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق، ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر و وضع السيولة في البنك؛
- ✓ على هيئات الرقابة البنكية و بشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك و أوضاع السيولة لديها، لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛
- ✓ على هيئات الرقابة القيام بالتنسيق الدوري والمستمر مع الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية الأخرى، بهدف تسهيل عمليات الرقابة على مخاطر السيولة في البنوك.

3- طرق و مؤشرات قياس مخاطر السيولة في البنوك:

3-1- طرق قياس مخاطر السيولة :

هناك ثلاثة طرق لقياس مخاطر السيولة، هي كالأتي[1]:

أ- طريقة الفروقات المتتابعة:

و يكون ذلك من خلال حساب الفرق بين الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاق، حيث تعبر هذه الطريقة عن المبلغ و الآجال لعملية تحويل الاستحقاقية المتخذة من طرف البنك، فمثلا يجب على البنك إيجاد موارد إضافية من اجل تلبية احتياجات السيولة.

ب- طريقة الفروقات المجمعة :

يكون من خلال جمع كل فترة من فترات الاستحقاقية مع الفترة التي تليها.

ت- طريقة الأصول والخصوم المرجحة:

بحيث تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية بمتوسط السنوات لكل مرحلة، ثم نقوم بحساب نسبة إجمالي الخصوم المرجحة إلى إجمالي الأصول المرجحة، وفي حالة كانت

[1] عبد الحافظ السيد البدي، **إدارة مخاطر الأسواق و المؤسسات المالية - نظرة معاصرة-**، دار الفكر العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص: 321.

النسبة أكبر أو يساوي الواحد، فهذا يعني أن البنك لا يقوم بعملية تحويل الاستحقاقية، حيث أن استحقاقية الموارد تكون أكبر من استحقاقية الاستخدامات، وبالتالي ليست هناك مخاطر سيولة.

3-2- مؤشرات قياس مخاطر السيولة :

لحساب مؤشرات مخاطر السيولة نعتمد على التقارير السنوية للبنوك، وهذا من خلال استخراج البيانات المالية اللازمة وحساب النسب المالية، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات المستخدمة في حساب مخاطر السيولة في الجدول التالي:

الجدول رقم II.04: مؤشرات قياس مخاطر السيولة بالبنوك

المؤشر	طريقة القياس	الشرح
مخاطر السيولة "LR"	النقد و الأرصدة لدى البنك/ إجمالي الأصول	ارتفاع هذا المؤشر دليل على انخفاض مخاطر السيولة
	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	ارتفاع هذا المؤشر دليل على ارتفاع مخاطر السيولة
	الأصول المتداولة / إجمالي الودائع	ارتفاع هذا المؤشر دليل على انخفاض مخاطر السيولة
	النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول	ارتفاع هذا المؤشر دليل على انخفاض مخاطر السيولة

المصدر: من إعداد الطالب و بتصرف، وبالاعتماد على :

رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، العراق، العدد31، 2012، ص: 126.

4- تقييم كفاءة البنوك التجارية و إدارة مخاطر السيولة:

درجة كفاءة البنك تقاس بمدى تخصيصه لموارده المتاحة، من خلال حسن تحكمه فيها بالاستفادة الدنيا من مجموع مدخلاته مع تحقيق الحد الأكبر من المخرجات كما ونوعا، بمعنى تحصيل أعلى مداخيل ممكنة بأقل التكاليف المستخدمة، كما قدم الاقتصاديون مقاربتين لقياس مدخلات و مخرجات البنك، حيث تعرف الأولى بالمقاربة الإنتاجية، وتقاس وفقها المدخلات والمخرجات بعدد الوحدات أي عدد الحسابات أو عدد القروض أو الصفقات، وتعرف الثانية بمقاربة الوساطة أي تقاس المدخلات والمخرجات بالوحدة النقدية المستعملة[1]، و يكون

[1] فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013، ص: 140.

هذا في التنسيق اليومي والدوري بين قسم إدارة المخاطر وقسم منح القروض و تلقي الودائع على مستوى البنك، من خلال اتخاذ القرارات المناسبة حسب تصنيف القروض و نسب الفوائد وتواريخ تسديدها، إضافة إلى تقسيم فئات الزبائن طالبي القرض و الغرض منه، و كذا تحديد حجم الضمانات اللازمة ومدة القرض ... الخ ، إذ العمل على تحديد السحوبات و المطلوبات التي قد تكون ممثلة في استرداد الودائع وتقسيمها ونسب الفائدة المقدمة عليها، إضافة إلى مختلف الالتزامات التي على عاتق البنك والمتوقعة الحدوث كدراسة استشرافية، مع ربطها بآلية تجعل وضعية البنك في راحة و حالة توفر للسيولة، مع وضع كل المناورات التي قد تقع، و تحضير التقنيات اللازمة لتغطية الخطر المتوقع، تعتبر من بين أهم النقاط الواجب على إدارة البنك المحافظة عليها، من خلال كفاءة الربط بين هذه المتغيرات لتجنب الوقوع في ازمة سيولة.

إن درجة كفاءة أداء البنك تتيح له توفير وفورات حجم و وفورات نطاق، من خلال إنتاج مجموعة من المنتجات دفعة واحدة عوض إنتاجها على حدا، وهو ما يجعله يتجنب تكاليف إضافية و يعطيه القدرة على اتخاذ قرارات زيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، و رفع حجم الإنتاج وتسعيرته مع توفيره لمداخيل جراء الاستغلال الأمثل للموارد و بأقل تكلفة ممكنة[1]، كما و أن هناك عوامل تؤثر على سيولة البنك وجب على عليه مراعاتها أثناء مزاولته لنشاطه، ويمكن تحديد هذه العوامل في النقاط التالية[2]:

- ✓ عمليات الإيداع والسحب على الودائع؛
- ✓ معاملات الزبائن مع الخدمة العامة؛
- ✓ رصيد عمليات المقاصة بين البنوك؛
- ✓ موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك؛
- ✓ رصيد رأس المال الممتلك.

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65 -66.

[2] محمد حمد خلف، ناجي أحمد فريد، مخاطر السيولة و آثارها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق-، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، العراق، العدد 52، 2017، ص: 406.

إن تطبيق آليات الحوكمة في التسيير والمعايير الاحترازية خاصة في مجال تحديد كفاية رأس المال، و الرقابة الداخلية في البنك وفق مقررات لجنة بازل، وكيفية إدارة الأصول والخصوم و إدارة مشكلة التعارض في الأهداف، وهي تحقيق أعلى مستوى ربحية ممكنة مقابل تدنيت التكاليف مع مراعاة المركز المالي للبنك، وعدم وقوعه في أزمة سيولة و الحفاظ أو رفع مجموع الزبائن، كل هذا يتيح تحقيق كفاءة تسييريه مثلى للبنك، وهو ما حاولت لجان بازل تقديمه في عدة معايير و نسب تهدف لحماية البنك والمودعين، وبالتالي رفع كفاءة البنك في إدارته لأصوله وخصومه[1].

أيضا إن توفر البنك على نظم للحوافز و الاستفادة من خبرات الموظفين، وتحسين مستواهم كل هذا يحسن كفاءته و يجنبه الوقوع في أزمات سيولة أو التقليل من حدة الأزمة و إدارتها بتقنية عالية، و الخروج من الأزمة بأسرع وقت مع توفر البدائل و الحلول، وقوة المناورة و التحوط مع جعل البنك مستعد لمواجهة أي خطر، من خلال تطبيق اختبارات الضغط بخلق إشكالية في السيولة، و تتبع ومعرفة مدى ردت و قدرة البنك على استيعابها وإدارتها، وهنا تكمن فعاليته في إدارة السيولة.

كما يجب على البنوك بهدف تطوير قسم إدارة المخاطر ومتطلبات التفتيش، و الرقابة والمتابعة على المخاطر التي تنشأ عن تنفيذ الأعمال البنكية، ولتأمين ذلك تقوم إدارة البنك بما يلي[2]:

- ✓ الالتزام بالحد الأدنى من كفاية رأس المال، بهدف رفع قدرة البنك على مواجهة المخاطر و امتصاص الخسائر، ولحماية أموال المودعين و الدائنين للبنك؛
- ✓ الالتزام بالمعايير العامة وكفاءة معايير البنك الخاصة في عملية منح الائتمان، من حيث مصادر جمع البيانات والمعلومات عن الزبون، و أسس تقييمه وتصنيفه مع التأكد من نوعية و كمية توفر البيانات التفصيلية عن أنشطة الزبون، ومدى كفاءة عناصر منح الائتمان؛
- ✓ تقييم معايير تقييم كفاءة وجود الأصول، ومدى كفاية مخصصات الديون المعدومة لمواجهة الديون المتعثرة في البنك؛

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

- ✓ الحد من التركز البنكي و تنويع توظيف أموال البنك في خدمات و مجالات متعددة، ومنع التركز البنكي في أكثر من 25% من رأس مال البنك كمثال، وليس على سبيل الحصر؛
- ✓ تطبيق شروط و ضوابط الإقراض مع جميع الزبائن الحاليين والجدد، والحد من مخاطر السوق والفائدة التي قد تؤدي فيما بعد لمخاطر سيولة للبنك، مع التأكيد على أهمية استخدام التحليل المالي و أساليب القياس المختلفة في الحكم على حجم المخاطر، لأن تقنية دراسة الخطر المتوقع تعتبر كرقابة مسبقة تكشف مدى سلامة المركز المالي للزبون قبل التورط معه في أي اتفاق؛
- ✓ تخفيض و التحوط من مخاطر السيولة و محاولة السيطرة و المتابعة الدقيقة واليومية للمخاطر التشغيلية للبنك.

كما وتستخدم المؤسسات المالية والبنوك عديد المؤشرات المالية، للحكم على مدى كفاءة إدارة مخاطر السيولة فيها كما سبق وأشرنا، وبما يمكنها من تأدية مختلف التزاماتها المالية تجاه الغير و في مواعيد استحقاقها، مع العلم أن السيولة تمثل سيف ذو حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحجم الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات تزيد عن الحد المطلوب سيؤثر سلبا على مستوى ربحية البنك من ناحية، وفي حالة انخفاضها عن الحد المطلوب سيؤدي إلى إمكانية التعثر المالي، و يحقق الضعف في الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين في حالة سحب ودائعهم، مع عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له[1].

إن تقييم مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الحالي للسيولة، وكذلك الحاجة المستقبلية لها، وهذا استنادا للاحتياجات التمويلية اللازمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه على إدارة السيولة أن تكفل بأن الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب التكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة، ولتوفير إدارة جيدة لمخاطر السيولة يجب تصنيف السيولة وفق العوامل التالية[2]:

- ✓ كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ومقدرة البنك على مقابلة الالتزامات دون التأثير على نشاطه وبشكل سلبي؛

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96- 97.

[2] نوري موسى شقيري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 292- 293.

- ✓ مدى جاهزية الأصول القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر؛
- ✓ المقدرة على الوصول إلى الأسواق النقدية؛
- ✓ مستوى تنوع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية؛
- ✓ درجة الاعتماد على مصادر الأموال القصيرة الأجل؛
- ✓ اتجاه واستمرار الودائع؛
- ✓ القدرة على توريق وبيع الأصول؛
- ✓ مدى مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط وضع السيولة متضمنا ذلك إدارة السيولة و ومستوى إدارة أنظمة المعلومات، وكذا خطط الطوارئ المعتمدة.

5- تقنيات ضبط السيولة بالبنوك التجارية:

تطبق البنوك التجارية لمواجهة بعض المشاكل المالية، و للرفع من كفاءة إدارتها للسيولة، وتجنبا لمختلف المخاطر خاصة مخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين بعض التقنيات لضبط السيولة، هي كما يلي[1]:

5-1- تقنية ضبط النقد في الصندوق:

ويكون من خلال عملية ضبط للأموال و المسكوكات و العملة الأجنبية في خزائن البنك التجاري، والعمل على أن يكون مستوى النقد فيه لأدنى حد ومستوى ممكن، وهذا للأسباب التالية:

- ✓ احتمال التلاعب بالنقد من قبل بعض الموظفين؛
- ✓ احتمال السرقة و السطو على البنوك، وخاصة في المناطق شبه الحضرية و غير المستقرة؛
- ✓ النقد بالصندوق و لأنه يعتبر أموال مجمدة و لا يدر ربحا وهو ما يتعارض و فلسفة البنوك التجارية؛

بحيث يعتمد رصيد النقد بالصندوق على عدة اعتبارات وجب على البنك مراعاتها والتحكم فيها لتحقيق كفاءة في تسيير سيولة الصندوق، وهذه الاعتبارات هي :

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص:98 -99.

- ✓ التقلبات الموسمية كالمناسبات و الإنتاج الزراعي وغيرها؛
- ✓ مواعيد تسوق الجمهور خلال الأسبوع فهي تختلف من منطقة لأخرى؛
- ✓ مواعيد دفع الرواتب والأجور خاصة للنسبة الأكبر من زبائن البنك؛
- ✓ المسافة من حيث البعد والقرب من البنك المركزي و مدى تطور شبكة المواصلات، فكلما قلت المسافة بين البنك التجاري و البنك المركزي قلت الحاجة لرصيد الصندوق؛
- ✓ سياسة البنك بخصوص توظيف أمواله، فكلما اتجه نحو الربحية أو استجابة لتلبية طلبات الاقتراض قل الرصيد في الصندوق.

5-2- تقنية الحساب الطليق لدى البنك المركزي:

بحيث تحتفظ البنوك التجارية بحسابين في البنك المركزي إحداهما مجمد و الآخر طليق، ويستعمل الأخير لدعم السيولة ومواجهة مختلف الالتزامات الطارئة، و كذا متطلبات التجارة الخارجية وهذا تحقيقا لكفاءة مثلى في تسيير السيولة وتحدد نسبته حسب خصوصية كل بنك، و يستعمل أيضا للأغراض التالية :

- ✓ مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي؛
- ✓ تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة البنوك التجارية و طرح التغطية (قيمة الاعتماد) من رصيد البنوك التجارية الطليق فور إجرائها؛
- ✓ تدعيم الرصيد النقدي في صندوق البنك التجاري عند الحاجة لأن الحساب الطليق يدخل ضمن الموجود النقدي لذلك البنك موجود لدى البنك المركزي.

خلاصة الفصل:

إن موضوع كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية موضوع جد مهم في العمل البنكي، فهدف البنوك التجارية تحقيق الأهداف المسطرة من ربحية وسيولة في ظل تحقيق الأمان، وعليه وجب على إدارة هذه البنوك وضع أجهزة و تخصيص قسم لدراسة وإدارة المخاطر البنكية التي قد يتعرض لها و إيلائه كل العناية.

إن بين أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذا الفصل أن المخاطر تعتبر من معوقات العمل البنكي، خاصة أنها تعرف تطور من حيث الشكل والحجم، والتي من بينها مخاطر السيولة من خلال عدم قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته أو جزء منها، ولمواجهة هذه الأخطار على إدارة البنك التحلي بالكفاءة اللازمة والحيطة والحذر، وكذا الخبرة في التسيير وحسن اختيار وتوظيف العاملين بالبنك، مع ضرورة استعمال كل الطرق التقنية و الإحصائية في مجال اكتشاف و التنبؤ بمختلف المخاطر التي تعيق نشاط البنك، والسعي إما لتجنبها أو تحويلها أو بالتخفيف من آثارها، وهنا تبزر نقطة الاختلاف بين البنوك من حيث كفاءة الجهاز الإداري وحسن تسييره لمختلف موارده المتاحة، من خلال عملية الربط بين الأهداف المسطرة ومستويات السيولة المتاحة، أي عملية ضبط الصندوق والعمل على تقوية وتنمية مصادر التمويل، وتحديد الالتزامات ومواعيد استحقاقها وبدقة وبشكل دوري و حجم المخاطر المتوقعة الحدوث، لأن وجود عملية قياس ومراقبة فعالة يعتبر أمرا ضروريا لإدارة السيولة بكفاءة، حيث تتضمن عملية قياس السيولة أساسا لمعرفة تدفقات البنك النقدية مقابل التدفقات النقدية الخارجة، وهذا لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلا قصد تجنبه، إضافة لهذا قيام إدارة البنك بتطبيق المعايير الاحترازية والعلاجية اللازمة من خلال القيام بدراسة السوق البنكية و مختلف المخاطر، وتحليلها ومعرفة مصادرها، ومدى مقدرة البنك على مواجهتها وإدارتها يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة في التسيير مع وضع وتحديد تقنيات كمية لضبط السيولة.

الفصل الثالث :

قياس فعالية الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري و تقديم عينة الدراسة؛

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

تمهيد

كما سبق وقلنا فالنظام البنكي من المكونات الأساسية للاقتصاد، و أحد السبل الرئيسية لعملية التمويل، بحيث يكون في هرم هذا النظام بنك يسمى البنك المركزي للدولة، فهو القائم والمشرف على تسيير و بسط السياسة النقدية باعتباره بنك البنوك.

من خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول التطرق لأهم التطورات و الإصلاحات التي عاشها النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى الفترة الراهنة، و من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر نستخرج إجمالي الموارد المجمعة متمثلة أساسا في الودائع، و كذا إجمالي تفصيل القروض الممنوحة حسب الأجل من طرف البنوك العمومية والخاصة لكونهما مهمين في التأثير على المحيط الاقتصادي للدولة، مع القيام بتحديد عينة الدراسة التطبيقية والمتمثلة في 07 بنوك تم الحصول على تقاريرها السنوية هي: بنكين عموميين متمثلين في البنك الوطني الجزائري و بنك الجزائر الخارجي، و بنك يقدم المعاملات وفق الشريعة الإسلامية متمثل في بنك البركة، و بنك تجاري مشتركا يقدم الخدمات والمعاملات التقليدية هو بنك الخليج الجزائر، و إضافة لثلاث بنوك أجنبية هي ترست بنك و وسوسيتي جينيرال الجزائر وبنك باريبا الجزائر، ثم القيام بقياس وتقييم مستويات الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لها، و في الأخير تشكيل نموذج لدراسة قياسية بين مؤشرات متغيري الدراسة، و هذا لتحديد العلاقة بينهما خلال الفترة من 2010 إلى 2015 قصد الخروج بالنتائج اللازمة، و محاولة للإجابة على مختلف الأسئلة قمنا بتقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى مبحثين، هما كالتالي:

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري و تقديم عينة البنوك محل الدراسة؛

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري و تقديم عينة البنوك محل الدراسة

سنحاول من خلال المبحث تقديم لمحة عن النظام البنكي الجزائري ومختلف مكوناته، ومسار تطورات الإصلاحات البنكية، ثم التطرق وتقديم للبنوك محل الدراسة وهي مجموعة من البنوك العاملة بالجزائر.

المطلب الأول: مكونات النظام البنكي الجزائري وأهم تطوراته خلال الفترة (1962–1988)

النظام البنكي هو مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في البلد، تنشط تحت مسؤولية ورقابة السلطات الإشرافية متمثلة في البنك المركزي، بحيث يعود إنشاء النظام البنكي الجزائري إلى القرن التاسع عشر، وكان متوافقا و نابعا من النظام البنكي الفرنسي بهدف خدمة مصالحه المالية بصفته مستعمرا للجزائر أن ذاك، فمختلف البنوك التي كانت بالجزائر كانت عبارة عن فروع للبنوك الأم بفرنسا[1].

إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي، بحيث ورثت الجزائر نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا، فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية، وانعدام البعض منها وتخلفها بشكل عام، فكان الهدف المبدئي للجزائر هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي، و بالموازاة تكوين نظام بنكي وطني خاضع كليا لسلطة الدولة، ومهمته الأساسية تمويل التنمية المحلية خاصة بعد الحصول على الاستقلال، فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال هو إنشاء وفصل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية، ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62–144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962[2]، والذي هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية، وهو المكلف الوحيد بإصدار العملة الوطنية بصفته بنك الإصدار[3]، وبعدها سارعت الدولة في المضي في توسيع الاستثمارات في شتى القطاعات الحيوية العامة، وهو ما قابله رفض من البنوك الأجنبية الموروثة لتمويل العمليات الاستثمارية التي تشرف عليها المؤسسات الوطنية الجزائرية و التزامها فقط في تمويل حاجيات التجارة الخارجية، مما جعل البنك المركزي الجزائري في حالة سكون وعجز، مما أدى بالحكومة الجزائرية حينها إلى إنشاء البنوك العمومية تباعا عبر عدة مراحل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 160.
[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، الجزائر، 2005، ص: 126.
[3] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

1- النظام البنكي الجزائري ما بين (1962-1985):

1-1- تقسيمات النظام البنكي الجزائري ما بين (1962-1985):

يمكن تقسيمها إلى فترتين الأولى من 1962 إلى 1982 وتسمى فترة ما قبل إعادة الهيكلة، والتي تميز خلالها النظام البنكي الجزائري بثلاث مستويات، مرحلة ما قبل التأميم و ما بعده، إضافة إلى مرحلة الإصلاح المالي خاصة بعد صدور قانون تأميم المحروقات، وتطبيق سياسية الثورة الزراعية وعمليات تمويل خطط التنمية، والفترة الثانية من 1982 إلى 1985 وتسمى فترة إعادة الهيكلة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم III.01: تشكيلة النظام البنكي الجزائري و أهم تطوراته خلال الفترة (1962-1985)

الفترة	مراحل الفترة	تسمية البنك	رقم قانون وتاريخ الإنشاء	المهام الأساسية و أهم التطورات
ما قبل إعادة الهيكلة (1962-1982)	مرحلة ما قبل تأميم البنوك (1962-1967)	البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) BCA	بموجب قانون رقم: 144/62 بتاريخ: 1962/12/13	- مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية يرئسها محافظ يعين بمرسوم رئاسي وباقتراح من وزير المالية؛ - يمثل هرم السلطة النقدية وهو المسؤول عن مراقبة الجهاز البنكي الجزائري رفقة وزارة المالية؛ - إصدار العملة الوطنية إضافة لتمثيله للوطن داخليا وخارجيا وفي عمليات التجارة الخارجية.
		الصندوق الجزائري للتنمية CAD	بموجب قانون رقم : 165/63 بتاريخ: 1963/05/07	-تعبئة المدخرات متوسطة و طويلة الأجل؛ - تقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل؛ -المساهمة في تمويل مشاريع خطط التنمية.
		الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	بموجب قانون رقم: 227/64 بتاريخ : 1964/08/10	جمع مدخرات العائلات و أموال الهيئات المحلية لأجل تشييد السكنات.
	مرحلة تأميم البنوك الأجنبية (1967-1970)	البنك الوطني الجزائري BNA	بموجب قانون رقم : 178/66 بتاريخ: 1966/06/13	أنشئ كأداة للتخطيط و دعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي.
		القرض الشعبي الجزائري CPA	بموجب الأمر رقم : 75/67 بتاريخ : 1967/05/19	تمويل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

		البنك الخارجي الجزائري BEA	بموجب الأمر رقم : 204/67 بتاريخ : 1967/10/01	مراقبة و تمويل عمليات التجارة الخارجية إضافة للقيام بمختلف العمليات البنكية التقليدية الأخرى.
	مرحلة الإصلاحات المالية (1970-1982)	////	////	-إصلاحات مالية في النظام البنكي الجزائري و إسناد مهمة التحكم والتسيير في العمليات المالية للبنوك العمومية خلال سنة 1970؛ - خاصة بعد تأميم المحروقات 1971 وقانون الثورة الزراعية وتحقيقا لمبدأ الدولة الاشتراكية تم فتح المجال للخزينة العمومية من طرف البنك المركزي سنة 1978 بالقيام بعملية تمويل الخطط التنموية للقطاع العام مع إلغاء العمل بالقرض البنكي المتوسط الأجل باستثناء لبعض الأنشطة كالنقل و الخدمات؛ -الاعتماد على القطاع العام في التمويل وتهميش لدور القطاع الخاص مما أدى إلى ضعف في المدخرات.
إعادة الهيكلة (1982-1985)	مرحلة إعادة الهيكلة	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بموجب مرسوم رقم : 106/82 بتاريخ: 1982/03/13	- إعادة تعزيز نموذج النمو الاقتصادي؛ -التخصص في تمويل القطاع الفلاحي والإنتاج الغذائي؛ -يمنع القروض طويلة الأجل، إضافة لامتيازات في أسعار الفائدة في المجال الفلاحي.
		بنك التنمية المحلة BDL	بموجب مرسوم رقم : 85/85 بتاريخ:1985/04/30	-تولى بعض نشاطات القرض الشعبي وهدفه تحقيق تنمية جهوية متوازنة؛ -بنك وداع بامتياز خاضع لسلطة الدولة؛ -تقديم مختلف العمليات البنكية قصيرة و طويلة الأجل لجميع المتعاملين.

المرجع: من إعداد الطالب وبتصرف، و بالاعتماد على:

زاينة آيت وازو، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، التخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بولاية تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص: (204-211).

1-2- عوائق تطور النظام البنكي الجزائري مابين (1962-1985)

خلال هذه المرحلة لم يستطيع النظام البنكي الجزائري بناء تقاليد وثقافة خاصة به، تساعده على امتلاك حنكة التسيير، ويعود ذلك لعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ ملكية الدولة الكاملة للنظام البنكي، وتوجيه كل طاقات البنوك العمومية لعملية تمويل التنمية والمشاريع العمومية، والمشاركة في الخطط التنموية المركزية، وعدم فتح المجال للبنوك الخاصة، و أيضا عدم قيام البنوك بمهامها الرئيسية كبنوك للودائع؛
- ✓ تداخل الصلاحيات بين البنك المركزي و الخزينة العمومية في عملية منح الائتمان والسلطة على النظام البنكي، أي تداخل بين الدائرة الحقيقية والنقدية، و الهيمنة الكبيرة للخزينة العمومية على العمل البنكي و عملية إصدار النقد؛
- ✓ تحديد شرط حسن نية الدولة كدافع في عملية منح القروض للقطاع العام، مما قلل عملية المراقبة الدورية والمتابعة الكافية لمختلف العمليات المالية، وهو ما زاد من ديون المؤسسات العمومية، مما أثر سلبا على الحالة المالية للبنوك، وبالتالي التأثير على حالة التوازن للاقتصاد الوطني؛
- ✓ تميز النظام البنكي الجزائري بأنه نظام ذو مستوى واحد، وعدم بروز سيطرة و إشراف وكذا توجيه البنك المركزي لعمل البنوك التجارية، وهذا من خلال جعله في رواق واحد مع هيمنة الخزينة العمومية؛
- ✓ تعارض في هذه الفترة فكرة تسريع تحقيق التنمية المحلية الشاملة للبلد جراء الاستقلال مع فكرة رؤية الإشراف العام للبنك المركزي على البنوك التجارية، ومدى تطبيقها لمختلف القوانين والتشريعات والتزامها بشتى التعليمات، مما عجل بالتوجه إلى استحداث إصلاحات جذرية في العمل البنكي بالجزائر، خاصة بعد أزمة تهاوي أسعار النفط العالمية سنة 1986.

2- مرحلة الإصلاحات للنظام البنكي الجزائري (1986-1988)

2-1- مرحلة الإصلاح النقدي لسنة 1986:

بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية، إثر الأزمة العالمية و الانخفاض الكبير في أسعار النفط ابتداء من سنة 1986، فتمخض عن هذا الوضع نقائص شتى في مجال التسيير البنكي الجزائري، و عرقلة كثيرا من المشاريع الاستثمارية، والتي كانت تعتمد على أموال الخزينة العمومية، هذا الوضع أبرز ضرورة إعادة صياغة دور الدولة

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 163، 164.

الاقتصادي، و على اعتبار النظام البنكي جزءا لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي فقد كان لابد من إخضاعه هو أيضا إلى إصلاحات تتماشى والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، بحيث في سنة 1986 تم صدور قانون رقم 86-12 بتاريخ 1986/08/19 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، ومن أهم الإجراءات التي جاء بها ما يلي[1]:

- ✓ استعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق المهام التقليدية، وهذا من خلال تكليفه بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم للبنوك التجارية؛
- ✓ وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية؛
- ✓ استعادة مؤسسات القرض دورها داخل نظام التمويل، من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وباستطاعة البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها و مدتها، وبالموازاة مع ذلك بإمكانها منح القروض دون تحديد شكلها ومدتها مع استعادة حق متابعة القرض ورده؛
- ✓ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية؛
- ✓ إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.

2-2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح :

بصدور قانون 1986 كان لزاما تحيين وتكييف الأحكام و القوانين النقدية، لكي تتماشى و فلسفة وتوجه هذه الإصلاحات، وهذا ما عجل بصدور القانون رقم 88-01 الصادر في 1988/01/12، و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الإطار جاء القانون 88-06 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالإصلاح النقدي، وجاء قانون 1988 لمنح الاستقلالية للبنوك في مجال التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات، وعليه يمكن تحديد العناصر الرئيسية التي جاء بها في النقاط التالية[2]:

- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، أي يهدف البنك لتحقيق الربحية أثناء ممارسته لنشاطه التجاري؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل الوطن أو خارجه؛

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194، 195.
[2] نفس المرجع السابق، ص: 195.

- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية على المستوى الكلي.

المطلب الثاني : قانون النقد و القرض 90-10 و أهم التطورات بالنظام البنكي الجزائري بعده

1- تدابير قانون النقد والقرض 90-10:

القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر اللبنة الأولى لنص تشريعي يعكس بحق اعترافا بأهمية و مكانة النظام البنكي، و يكرس تسمية البنك المركزي ببنك الجزائر، كما يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالجزائر، وكذا قام بالإلمام بالأفكار الأساسية التي جاء بها كلا من قانوني 86 و 88 مجسدا أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي و أدائه، حيث عرف في مادته 114 البنوك التجارية على أنها:" أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون"، وبالعودة لهذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع و منح القروض، إضافة لتوفير وسائل الدفع و وضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها، وقد تناول القانون أيضا جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض و البنك في ثمانية محاور رئيسية، هي[1]:

- ✓ النقد؛
- ✓ هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته؛
- ✓ التنظيم البنكي؛
- ✓ مراقبة البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ حماية المودعين والمقترضين؛
- ✓ تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال؛
- ✓ العقوبات الجزائية؛
- ✓ أحكام انتقالية ومختلفة.

كما يمكن اختصار أهم مبادئ قانون النقد والقرض في النقاط الأساسية التالية[2]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: (196- 199).

- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، بحيث كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية فقط، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، فمن خلال هذا المبدأ تهدف السلطة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله، إضافة لتحريك السوق النقدية وتنشيطها، مع توفير وخلق وضع لمنح القروض، مع توفير مرونة نسبية في تحديد أسعار الفائدة؛
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة، وهذا من خلال عدم حرية الخزينة في عملية تمويل عجزها، فالبنك المركزي لم يتمتع بتلك التلقائية في سد عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث سمح هذا المبدأ باستقلالية البنك المركزي كمشرف على الجهاز البنكي، مع تقليص ديون الخزينة تجاه البنك من خلال بسط الطريق لتطبيق السياسة النقدية للحد من الآثار السلبية للسياسة المالية على التوازنات النقدية؛
- ✓ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض، وهذا من خلال حجب دور الخزينة من عملية منح القرض، وليبقى دورها يقتصر على تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الكبرى، وقد حقق هذا المبدأ تناقص التزامات الخزينة تجاه تمويل الاقتصاد، مع استعادة البنوك و المؤسسات المالية لدورها التقليدي، بحيث أصبح القرض لا يستند لتعليمات إدارية بل يرتكز أساسا على الجدوى الاقتصادية منه؛
- ✓ إنشاء سلطة وحيدة و مستقلة تسمى مجلس النقد والقرض تابعة للدائرة النقدية لتجنب التعارض بين الأهداف، ولكي تضمن وتسهر على تطبيق السياسة النقدية؛
- ✓ وضع نظام بنكي ذو مستويين، من خلال جعل البنك المركزي كبنك للبنوك والتفرقة بين عمله كمشرف على النظام البنكي، وعمل البنوك التجارية في عملية منح القروض.

هذا وتجدر الإشارة أن قانون النقد والقرض 90-10 قد ألغى صراحة أحكام القانونين السابقين الخاصين بالإصلاح النقدي و استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية على التوالي.

2- هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري:

فتح التنظيم الجديد حينها المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على اقتصاد السوق، لهذا وجب توفر سلطة نقدية قادرة على التحكم والرقابة على مكونات السوق البنكي، فقد نص قانون النقد والقرض 90-10 صراحة على إنشاء عدة هيئات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ وفقا للمادة 143 من قانون النقد والقرض فإنه: " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة"، وعليه تم إنشاء لجنة تسمى لجنة تسمى لجنة الرقابة المصرفية أساس عملها الرقابة على المستندات، و تشكيل و إرسال اللجان للرقابة الميدانية على عمل جميع البنوك و المؤسسات المالية، وتحرير التقرير النهائي للرقابة، مع حرية اللجنة في إقرار التدابير اللازمة وفقا للمادة 156 من القانون (التنبيه، اللوم، ...الخ)؛
- ✓ وفقا للمادة 160 من القانون 90-10، والتي نصت على ما يلي: " ينظم و يسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر، تتكفل بجميع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعية و سقف القروض الممنوحة، و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات"، فهذه اللجنة توفر مراقبة ومتابعة مستمرة لأنشطة مختلف البنوك و المؤسسات المالية، ومدى تطبيق قواعد الحيطة و الحذر التي يحددها بنك الجزائر، هذا وتتضمن لائحة القرار 92-01 والصادرة بتاريخ 1992/03/22 عن بنك الجزائر تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله؛
- ✓ قام بنك الجزائر بموجب النظام 92-02 الصادر بتاريخ 1992/03/22 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل مؤسسات الوساطة المالية الانخراط فيها، وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، من خلال تنظيم بطاقية لعوارض الدفع و نشر القائمة، وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وجميع المتعاملين في المجال البنكي و المالي؛
- ✓ في نفس الصياغ اصدر بنك الجزائر قرار رقم 92-03 الصادر بتاريخ 1992/03/22 والمتضمن إنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة، وعلى الوسطاء الماليين الذي وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك، لتوفير قاعدة معلومات عن الزبائن والمتعاملين في هذا الشأن وتجنب تكرار مثل هذه المعاملات.

3- أهم التطورات البنكية بعد عام 1990:

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، وكما سبق وأشرنا تبعته عديد القرارات الصادرة عن بنك الجزائر سنة 1992 المنظمة للعمل البنكي، وخاصة توفير سبل الأمان في الأنشطة البنكية ومتابعة دقيقة ومواكبة لمختلف التطورات المالية، فتم إنشاء أربع لجان في مجال الرقابة والحيطة و المتابعة، ونظرا للتطورات التي مست المجال البنكي و الاقتصادي للدولة عرف النظام البنكي بعض التعديلات، يمكن إيجازها فيما يلي :

- ✓ الأمر 01-01 الصادر في 2001/02/27، والذي تضمن تعديل الجوانب الإدارية لبنك الجزائر، من خلال الفصل بين إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض، في حين لم يمس بجوهر القانون 90-10؛
- ✓ الأمر 03-11 الصادر في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، و الذي من خلاله تم تحديد علاقة بنك الجزائر بالحكومة، و تعزيز التشاور بينهما عن طريق تحقيق انسياب المعلومات المالية مع تقوية شروط منح الائتمان، وتعزيز و توضيح سير مركزية المخاطر، وأيضا يقوم بنك الجزائر برسم السياسة النقدية في ظل وجود رقابة لوزارة المالية، و هذا بعد أعقاب أزمة البنك التجاري والصناعي و بنك الخليفة[1]، و يعتقد البعض أنه تعديل لقانون النقد والقرض لكنه في الحقيقة قد ألغى صراحة القانون 90-10 وحل محله، وهذا وفقا للمادة 142 منه، والتي نصت على ما يلي: " تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر لاسيما القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990 والمذكور أعلاه"[2].
- ✓ القانون 04-01 الصادر بتاريخ 2004/03/04، والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط بالجزائر، من خلاله تم رفعه من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دينار للبنوك المحددة في المادة 70 من الأمر 03-01، و من 10 مليون دينار إلى 500 مليون دج للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر 03-01، وكل مؤسسة لا تلتزم بتطبيق هذا القانون ينزع منها الاعتماد؛
- ✓ الأمر رقم 10-04 الصادر في 2010/08/26، وجاء متمما للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، و وفقه تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدافا من أهداف السياسة النقدية، وهو مكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف و التأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته، من خلال الاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات (نص المادة 05 منه)، واشتراط قاعدة 51 % من رأس المال كنسبة للمساهمة الوطنية (نص المادة 06 منه)، بالإضافة لتعزيز الرقابة الداخلية من خلال التشديد على تنصيب جهاز رقابة داخلي فعال، والذي نصت عليه المادة 07 منه كالتالي[3]:"تلزم البنوك والمؤسسات المالية، ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس، بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، يهدف إلى التأكد على الخصوص من:
  - التحكم في نشاطاتها و الاستعمال الفعال لمواردها؛

[1] مجذوب بحوصي، **استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و والأمر11/03**، مداخلة بالملتقى الوطني للمنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بولاية بشار، الجزائر، يومي 04- 05 أفريل 2006، ص: 07.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 27 أوت 2003، ص: 21.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص: 13.

- السير الحسن للمسارات الداخلية، ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها، وتضمن شفافية العماليات المصرفية ومصادرها وتتبعها؛
- الأخذ بنفس الاعتبار، بصفة ملائمة، مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية."؛

✓ القانون رقم 17-10 الصادر بتاريخ 2017/10/11، المتمم والمعدل للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، وتعديلا للمادة 45 منه، والتي نصت على ما يلي [1]:" بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدّين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفّذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات."

4- مكونات النظام البنكي الجزائري حاليا:

في نهاية ديسمبر 2015، بلغ عدد وكالات شبكة البنوك العمومية 1123 وكالة، و 346 وكالة بالنسبة للبنوك الخاصة، و 88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1113 وكالة، و 325 وكالة و22 وكالة، على التوالي، في نهاية 2014[2]، و جاء آخر تعديل وتصريح لشبكة البنوك والمؤسسات المالية في المقرر رقم 18-01 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 02 جانفي 2018، الذي يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، بحيث يضم النظام البنكي في الوقت الراهن 20 بنكا و 09 مؤسسات مالية معتمدة، و يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، ص: 04.
[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، ص: 91.

الجدول رقم III.02: قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر

البنـوك	المؤسسات المالية
1- بنك الجزائر الخارجي؛	1- شركة إعادة التمويل الرهني؛
2- البنك الوطني الجزائري؛	2- الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف " ش . م . ا . م . ت – ش . أ "؛
3- القرض الشعبي الجزائري؛	3- الشركة العربية للإيجار المالي؛
4- بنك التنمية المحلية؛	4- المغاربية للإيجار المالي – الجزائر؛
5- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛	5- سيتيلام الجزائر؛
6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)؛	6- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية " مؤسسة مالية "؛
7- بنك البركة الجزائري؛	7- الشركة الوطنية للإيجار المالي – شركة أسهم؛
8- سيتي بنك – الجزائر (فرع بنك)؛	8- إيجار ليزينغ الجزائر – شركة أسهم؛
9- المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر؛	9- الجزائر إيجار – شركة أسهم.
10- نتيكسيس – الجزائر؛	
11- سوسيتيه جينيرال- الجزائر؛	
12- البنك العربي- الجزائر (فرع بنك)؛	
13- بي . ن . بي باريباس- الجزائر؛	
14- ترست بنك- الجزائر؛	
15- بنك الاسكان للتجارة والتمويل – الجزائر؛	
16- بنك الخليج- الجزائر؛	
17- فرنسا بنك- الجزائر؛	
18- كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري؛	
19- إتش . إس . سي . الجزائر (فرع بنك)؛	
20- مصرف السلام- الجزائر.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04 الصادرة بتاريخ: 28 جانفي 2018، ص: 27.

5- إجمالي تطور الموارد (الودائع) المجمعة من البنوك العمومية و الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

تعتبر الودائع من أهم الموارد للبنك، والتي يبني عليها حجم القروض الممنوحة وعليه يمكن تلخيص إجمالي الموارد المجمعة متمثلة في الودائع للنظام البنكي بالجزائر خلال الفترة (2010-2015) في الجدول التالي:

الجدول رقم III.03: إجمالي تطور الموارد (الودائع) المجمعة من البنوك العمومية و الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2010–2015)

الوحدة: مليار دج، في نهاية المدة.

البيـان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ودائع تحت الطلب:	**2870.7**	**3495.8**	**3356.4**	**3537,5**	**4434,8**	**3891,7**
– البنوك العمومية	2569.5	3095.8	2823,3	2942,2	3712.1	3679.5
– البنوك الخاصة	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0
ودائع لأجل	**2524.3**	**2787,5**	**3333.6**	**3691.7**	**4083.7**	**4443.3**
– البنوك العمومية	233.5	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6	4075.7
– البنوك الخاصة	190.8	235.2	280.0	311.3	290.1	367.6
ودائع لضمانات	**424.1**	**449.7**	**548.0**	**558.2**	**599.0**	**865.7**
– البنوك العمومية	323.1	351.7	426.2	419.4	494.4	751.3
– البنوك الخاصة	101.5	98.0	121.8	138.8	104.6	114.4
إجمالي الودائع المجمعة	**5819.1**	**6733.0**	**7238.0**	**7787.4**	**9117.5**	**9200.7**
حصة ودائع البنوك العمومية %	89.9	89.1	87.1	86.6	87.7	88.3
حصة ودائع البنوك الخاصة %	10.2	10.9	12.9	13.4	12.3	11.7

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص:103؛

– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، ص: 94.

من خلال الجدول رقم (III.03) نلاحظ تزايد في إجمالي الودائع المجمعة من طرف البنوك العمومية والخاصة خلال فترة الدراسة، مع ملاحظة أيضا الارتفاع الكبير للودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع لأجل و ودائع لضمانات، وهو ما يعكس الميل التصاعدي للودائع تحت الطلب للمؤسسة الوطنية سوناطراك.

الشكل رقم 01.III: إجمالي تطور توزيع الودائع المجمعة في البنوك العمومية و الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015

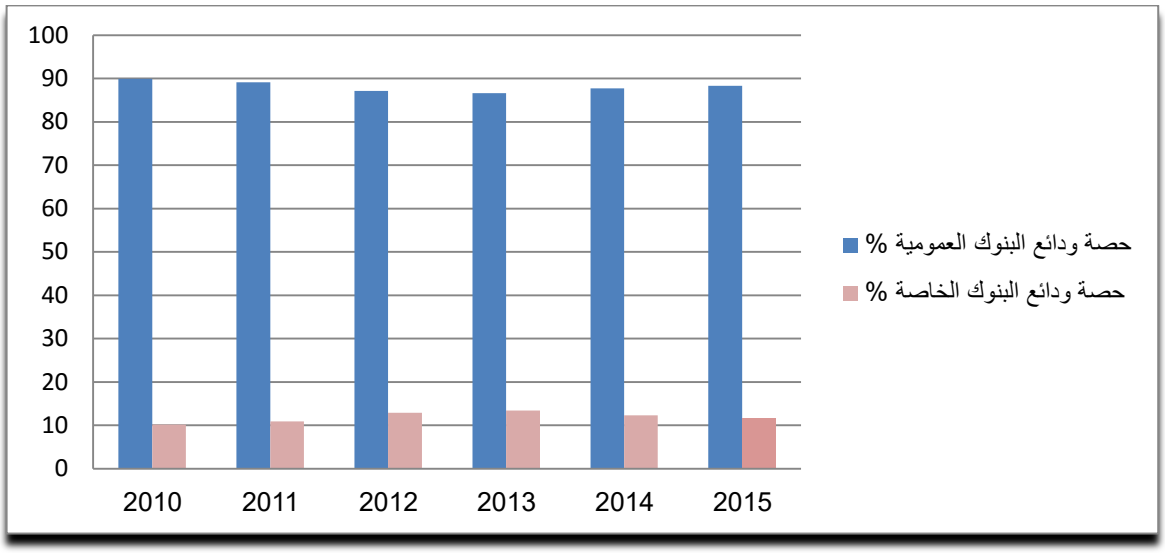

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (03.III)، و باستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الشكل (01.III) نلاحظ أن الودائع المجمعة بالبنوك العمومية تفوق بكثير منها بالبنوك الخاصة، بحيث تتراوح نسبتها بالبنوك العمومية مابين (85%-90%) ، في حين نسبتها بالبنوك الخاصة لا تتجاوز 13.5%، وهذا شيء منطقي فالبنوك العمومية تستقطب مجمل ودائع الشركة النفطية الكبيرة سوناطراك ومختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى، في حين تتكون ودائع البنوك الأجنبية من بعض المدخرات العائلية والمؤسسات الصغيرة الخاصة.

6- إجمالي توزيع القروض حسب الأجل بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

تعتبر القروض بجميع أنواعها من أحد المحركات الأساسية للاقتصاد من خلال عملية التمويل لمختلف المشاريع، و سيتم عرض إجمالي القروض حسب الأجل من خلال هذا الجدول.

الجدول رقم III.04: إجمالي تطور توزيع القروض حسب الأجل بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج، في نهاية المدة.

البيـان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض قصيرة الأجل:	**1311.0**	**1363.0**	**1361.6**	**1423.4**	**1608,7**	**1710,7**
-البنوك العمومية	1045.4	999.6	973,9	936,4	1091.0	1152.5
-البنوك الخاصة	265.6	363.4	387.7	487.0	517.7	558.2
قروض متوسطة وطويلة الأجل	**1955.7**	**2361,7**	**2924.0**	**3731.1**	**4894.2**	**5564.9**
-البنوك العمومية	1790.4	2194.4	2742.2	3521.0	4621.1	5214.1
-البنوك الخاصة	165.3	167.3	181.8	210.1	273.1	350.8
إجمالي القروض الممنوحة	**3266.7**	**3724.7**	**4285.6**	**5145.5**	**6502.9**	**7275.6**
حصة القروض قصيرة الأجل %	40.1	36.6	31.8	27.6	24.7	23.5
حصة القروض م و ط الأجل %	59.9	63.4	68.2	72.4	75.3	76.5
حصة البنوك العمومية من القروض %	86.81	85.75	86.71	82.31	87.84	87.51
حصة البنوك الخاصة من القروض %	13.19	14.29	13.29	17.69	12.16	12.49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 ص: 108؛

-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 ص: 100.

من خلال الجدول رقم (III.04) نلاحظ تناقص مستمر لنسب مستويات القروض قصيرة الأجل في حين تزايد في حجم القروض متوسطة و طويل الأجل، و أيضا حجم القروض متوسطة و طويلة الأجل أكبر من حجم القروض قصيرة الأجل خاصة بالنسبة للبنوك العمومية التي تساهم في التنمية، وهذا يعود للتمويلات الكبيرة الموجهة للقطاعات الإستراتيجية في السنوات الأخيرة كقطاع الأشغال العمومية، والسكن والطاقة من طرف البنوك العمومية على عكس البنوك الخاصة التي جل قروضها صغيرة و موجهة لتمويل المشروعات العائلية الصغيرة أو الممنوحة في شكل قروض استهلاكية للعائلات مقابل فوائد دورية.

الشكل رقم III .02: إجمالي تطور توزيع القروض حسب الأجل للبنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015

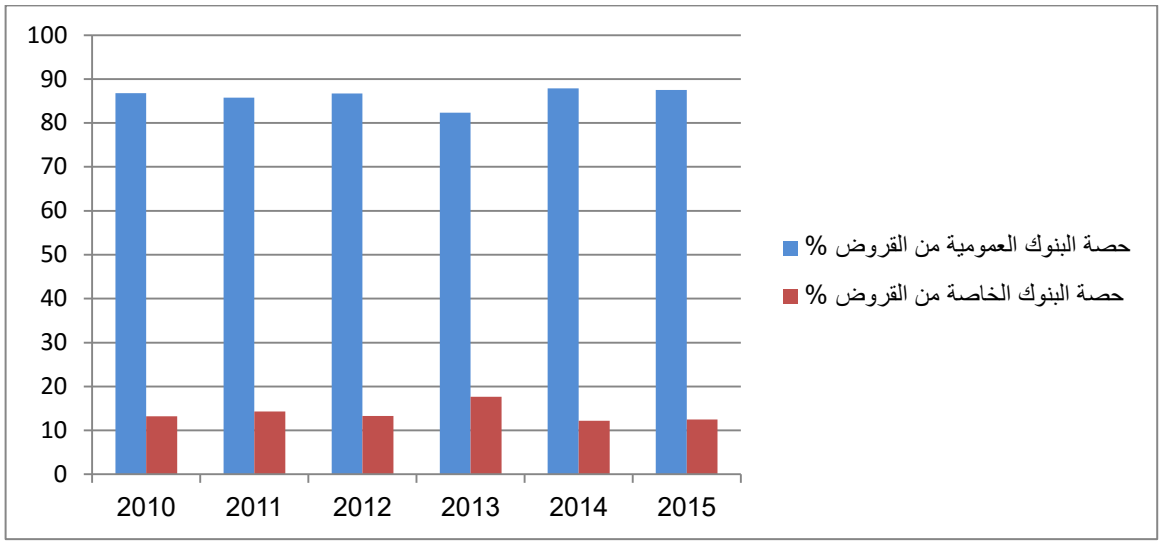

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الجدول رقم (04.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الشكل رقم (02.III) الملاحظ أن حصص البنوك العمومية من إجمالي القروض الممنوحة مرتفعا جدا مقارنة بحصص البنوك الخاصة رغم تناقصها نسبيا خلال سنة 2013، حيث تتراوح مابين (82%-90%) بالبنوك العمومية ، وتتراوح مابين (12%- 18%) بالبنوك الخاصة.

المطلب الثالث: تقديم بنوك العينة محل الدراسة

تتشكل عينة الدراسة من 07 بنوك تجارية معتمدة بالجزائر، وهي :

- ✓ البنك الوطني الجزائري "BNA "؛
- ✓ بنك الجزائر الخارجي "BEA "؛
- ✓ بنك الخليج - الجزائر "AGB"؛
- ✓ بنك البركة - الجزائر "B Baraka "؛
- ✓ سوسيتيه جينيرال- الجزائر "SGA"؛
- ✓ بي . ن . بي باريباس- الجزائر "BNP Paribas "؛
- ✓ ترست بنك – الجزائر" Trust BA ".

أما مميزات تشكيلة البنوك فقد تم اختيارها على أساس توفر التقارير السنوية ومعطيات الدراسة، و لاعتبارات أخرى تتمثل فيما يلي :

- ✓ البنك الوطني الجزائري باعتباره أول بنك تجاري عمومي بالجزائر؛
- ✓ بنك الجزائر الخارجي باعتباره ممثلا للجزائر في الصفقات التجارية الخارجية؛
- ✓ بنك البركة – الجزائر باعتباره بنك مشتركا بحريني جزائري، والذي يقدم معاملات الإسلامية؛
- ✓ بنك الخليج – الجزائر باعتباره بنكا تجاريا مشتركا كويتي جزائري، ويقدم الخدمات التقليدية؛
- ✓ بنك باريبا، و ترست بنك وسوسيتي جينيرال– الجزائر باعتبارهم بنوك تجارية أجنبية.

وبذلك تكون التشكيلة المختارة كعينة ممزوجة بين البنوك العمومية و المختلطة العاملة بالجزائر، و كذا الوطنية و الأجنبية من ناحية الملكية، و بنوك تجارية تقليدية و بنوك تقدم خدمات إسلامية من ناحية نوعية المعاملات المقدمة، وهذا خلال الفترة (2010–2015) لإعطاء أكثر مصداقية وتوسعا لحدود الدراسة التطبيقية.

ويمكن تقديم البنوك عينة الدراسة فيما يلي:

1– البنك الوطني الجزائري "Banque Nationale d'Algérie ":

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس عمليات القروض، و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن، بحيث يعتبر كذلك أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، و في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري[1].

2– بنك الجزائر الخارجي "Banque Extérieure d'Algérie ":

كان إنشاء بنك الجزائر الخارجي (BEA) في عام 1967 بموجب المرسوم رقم 67–204 الصادر 01 أكتوبر 1967 حدثا هاما في إستراتيجية الدولة الجزائرية لجزءرته النظام البنكي الجزائري، بحيث تمكن بنك الجزائر الخارجي من أن يصبح أداة فعالة في المركز المالي و تغطية احتياجات التمويل للتصنيع (الهيدروكربونات–الطاقة– صناعات الصلب–الاسمنت–الصناعة الالكترونية)، فضلا عن قطاعات أخرى، مثل: البناء ، الأشغال العامة، السياحة، الصناعات الزراعية و غيرها من الصناعات. كما يساهم البنك بشكل فعال في تمويل الاقتصاد الوطني

[1] http://www.bna.dz/index.php/ar/.html, cite visitée le: 03/12/2017 a 17:30.

من خلال زيادة دعمه لمختلف شرائح الزبائن المتوطنة في مكاتبه، والمشاركة بنشاطه في تمويل المشاريع الهيكلية الرئيسية[1].

3- بنك الخليج الجزائر "Gulf Bank Algeria ":

تم تأسيس بنك الخليج الجزائر (AGB) في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، مملوك لبنوك تابعة لشركة المشاريع القابضة "Kipco"، وهي مجمع كويتي خاص و أحد الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وملكية بنك الخليج الجزائر مقسمة على نحو 60 % لبنك برقان و 30 % لبنك تونس الدولي و 10 % للبنك الأردني الكويتي، و بنك الخليج الجزائري بنك تجاري بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2004، وقد ساهم بتقديم عديد الخدمات والمنتجات البنكية المتنوعة في السوق البنكي الجزائري، ومنذ تأسيسه استثمر وبشكل واسع في مجال استخدام التكنولوجيا في العمل والصناعة البنكية، ويملك الآن شبكة كبيرة تضم نحو 63 فرع موزعة في جميع أنحاء الوطن، والتي مكنته في شمل جزء كبير ورقعة واسعة من السوق البنكية بالجزائر[2].

والشكل التالي يوضح حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر :

الشكل رقم III.03 : حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر

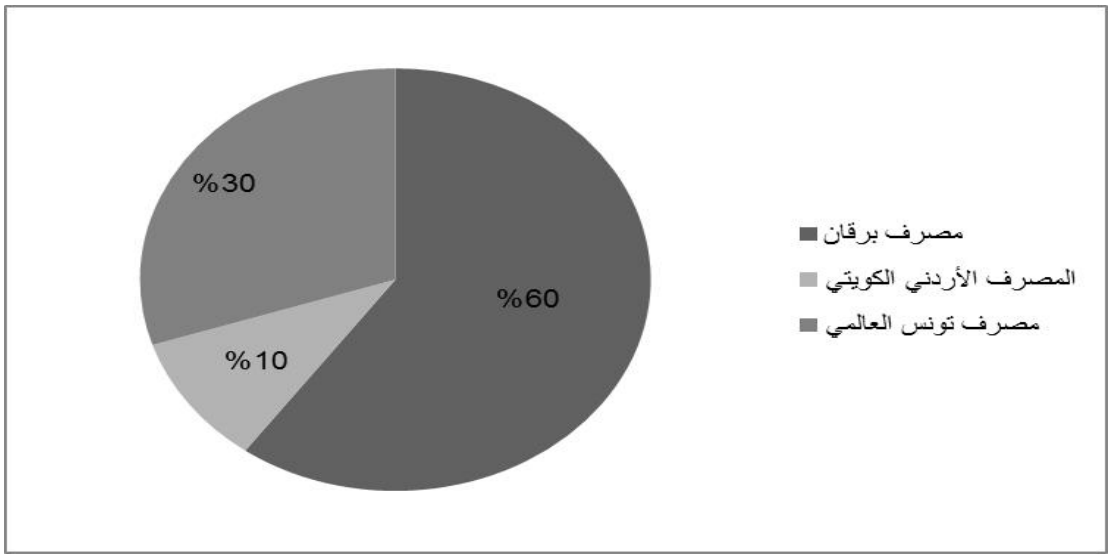

Source : Rapport annuel 2010 , www ,.ag-bank , cite visitée le: 04/12/2017 a 18:30.

[1] https://www.bea.dz/arabe/index.html, cite visitée le: 04/12/2017 a 18:00.
[2] http:// www ,.ag-bank , cite visitée le: 04/12/2017 a 18:30.

حيث تم تعريف إستراتجية البنك في سنة 2009، وترتكز هذه الإستراتيجية على خمس مجالات، وهي[1]:

- ✓ إدارة الموارد البشرية :من خلال توفير كل سبل الراحة والعمل للموظف وتحسين حياته الاجتماعية، إضافة إلى القيام بعمليات التكوين والمتابعة الفردية والمستمرة لحياته المهنية؛
- ✓ إدارة الجودة الشاملة: هنا يعمل البنك على تقديم أفضل منتجاته وخدماته للزبائن، وهذا من خلال مواكبة جميع التطورات الحاصلة في العمل البنكي، وخلق روح الإبداع و الابتكار لدى الموظفين وتوفير نظام حوافز يتماشى و إنتاجهم؛
- ✓ تطوير وتوسيع النشاط: من خلال تنويع مختلف العروض من أجل تلبية التوقعات؛
- ✓ نمو الحصة السوقية وغزو السوق البنكي: ويرتكز عمل بنك الخليج الجزائر هنا على تطوير خدماته وتسويقها، و فتح فروع جديدة ومحاولة كسب زبائن ومتعاملين جدد في السوق البنكي الجزائري؛
- ✓ توسيع شبكة الوكالة: ليكون قريبا من الزبائن ويوفر لهم مختلف خدماته.

4- بنك البركة – الجزائر "Banque Al Baraka – Algerie ":[2]

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأسمال مختلط (عام و خاص)، حيث تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 متخصصا في عمليات الصيرفة الإسلامية، أما في ما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة البنكية (البحرين)، وفي إطار الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و ذلك بشرط موافقتها مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص أهم التطورات التي عاشها البنك منذ نشأته في النقاط التالية:

- ✓ 1991 :إنشاء بنك البركة الجزائري؛
- ✓ 1994 :استقرار و التوازن المالي للبنك؛
- ✓ 1999 :مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة و الأمان)؛
- ✓ 2000 :تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة؛
- ✓ 2002 :إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين و الأفراد؛
- ✓ 2003 :إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج؛

[1] www.ag-bank.com/article-view-1.html ,cite visitée le: 05/12/2017 a 17:30.
[2] http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28, cite visitée le: 05/12/2017 a 18:45.

- ✓ 2006 :رفع رأس مال البنك إلى 2.500.000.000 دج؛
- ✓ 2009 :رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج؛
- ✓ 2015 :إنشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية؛
- ✓ 2015 :إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دج.

5- بنك سوسيتيه جينيرال- الجزائر "Societe Generale – Algerie ":

بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر (SGA) فرع تابع لمجموعة سوسيتيه جينيرال العالمية، وقد بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2000 كبنك تجاري أجنبي، ولديه حاليا 87 فرع و 11 مركز أعمال، و كذا مركز مخصص للتعامل مع الشركات، بحيث يعمل بالبنك إلى غاية 2014 نحو 1360 موظف، ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات البنكية لنحو 370000 زبون من الأفراد والشركات والمهنيين، وبرأسمال قدره 10 مليار دج خلال سنة 2016 [1].

6- بنك باريبا- الجزائر "BNP Paribas – Algeria " :

بنك بي إن بي باريبا الجزائر (BNP Paribas) هو أحد فروع المجموعة البنكية الفرنسية العالمية، والتي تأسست سنة 2000، و لديها وجود في 80 بلدا مع ما يقرب من 190000 موظف، بما في ذلك أكثر من 145000 في أوروبا، يقوم بتقديم وعرض عدة خدمات بنكية للأفراد والشركات و المهنيين وغيرهم، ولتلبية احتياجات زبائنه على نحو أفضل يوفر بنك بي إن بي باريبا شبكة بنكية مكونة من 71 فرعا و 14 مركزا تجاريا، وكذا مركز مخصص للعلاقات مع الزبائن في الجزائر، و بتعداد موظفين يقارب 1500، وقد تحصل سنة 2011 على شهادة (ISO 9001) في مجال أنشطته بالتجارة الدولية، و انطلاقه في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية منذ سنة 2014، ومنذ جويلية 2017 هو و برأسمال قدره 26 مليار دج[2].

7- ترست بنك- الجزائر "Trust Bank – Algeria":

ترست بنك الجزائر (TBA) هو عضو في مجموعة نيست إنفستمنتس هولدينغ، و التي تتخذ من قبرص مقرا لها، و تستثمر في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات البنكية و / أو المالية والتأمين، وإعادة التأمين، والتطوير العقاري والصناعة، والسياحة ... الخ، بحيث تتواجد هذه المجموعة من قبل شركاتها التابعة في 22 دولة من بينها (الجزائر، الواليات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان،

[1] https://www.societegenerale.dz/, cite visitée le: 06/12/2017 a 19:30.
[2] http://www.bnpparibas.dz/actualite/lacademie-pme-de-bnp-paribas-el-djazair-10-ans-deja/, cite visitée le: 06/12/2017 a 19:45.

فلسطين،...الخ)، بنك الثقة الجزائر (ترست) هو بنك تجاري طبقا للقانون الجزائري ينشط برأس ماله الخاص، وقد بدأ النشاط في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار، تم رفعه في سنة 2012 إلى 13 مليار دينار[1].

[1] http://www.trust-bank.com/présentation, cite visitée le: 06/12/2017 a 20:30.

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر.

من خلال هذا المبحث التطبيقي سنقوم بعرض مختلف البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك محل دراسة خلال الفترة 2010-2015، والتي نحتاجها في عملية قياس مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة، وبعدها نقوم بالدراسة القياسية، والتي نحاول من خلالها الربط بين متغيري الدراسة.

المطلب الأول: تقديم البيانات المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)

سنقدم خلال هذا المطلب تطور لإجمالي أهم البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)، والتي لها علاقة مباشرة بالمؤشرات المالية المراد قياسها.

1- النتيجة الصافية (الربح الصافي):

الجدول رقم III.05: تطور مجموع الربح الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	32560	34819	27180	30238	29784	29538	30686.5
بنك الجزائر الخارجي	19169	30260	35557	20931	33742	33418	28846
بنك الخليج الجزائر	2031	2591	3999	5035	4010	3628	3549
بنك البركة الجزائر	3243	3778	4190	4092	4307	4108	3953
سوسيتيه جينيرال الجزائر	3423	4355	5169	4020	5137	4416	4420
بنك باريبا الجزائر	4033	4972	4566	3825	4337	3723	4243
ترست بنك الجزائر	2163	941	1130	1407	1610	1713	1494

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (05.III) الخاص بتطور إجمالي النتيجة الصافية (الربح الصافي) لعينة البنوك محل الدراسة، أن البنك الوطني الجزائري قد حقق أعلى متوسط لإجمالي النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 30686.5 مليون دج، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 28846 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 4420 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 4243 مليون دج، ثم بنك البركة بـ 3953 مليون دج، ثم بنك الخليج

الجزائر بـ 3549، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 1494 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.04: متوسط إجمالي النتيجة الصافية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

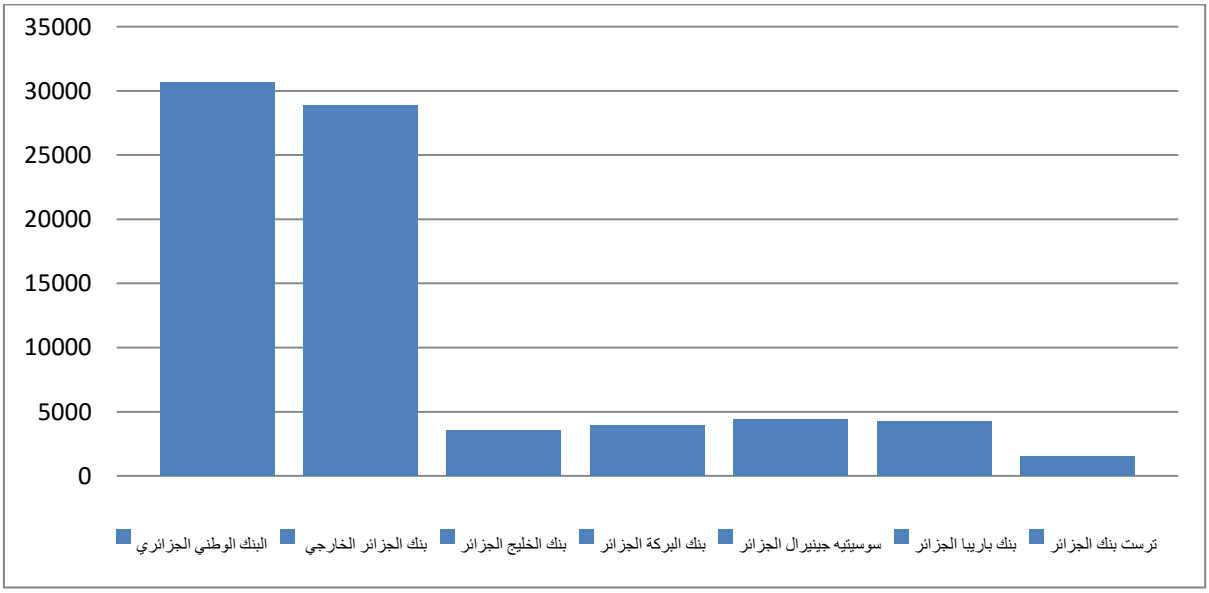

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.05)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

2- إجمالي الأموال الخاصة:

الجدول رقم III.06: تطور إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	66439	107247	128404	140585	147845	172629	127191.5
بنك الجزائر الخارجي	106246	121814	140575	156132	162064	176872	143950.5
بنك الخليج الجزائر	10166	10000	10398	10598	10849	10849	10477
بنك البركة الجزائر	10899	11974	13018	14210	15076	15643	13470
سوسيتيه جينيرال الجزائر	13353	14931	17505	19374	22220	27925	19218
بنك باريبا الجزائر	10494	10696	10944	11000	11000	11000	10856
ترست بنك الجزائر	10930	13094	16142	16193	16540	17356	15042.5

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (06.III) الخاص بتطور إجمالي الأموال الخاصة لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 143950.5 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ127191.5 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 19218 مليون دج، ثم ترست بنك بـ 15042.5 مليون دج، ثم بنك البركة بـ 14470 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 10856 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بنك الخليج الجزائر بمبلغ قدره 10477 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.05: متوسط إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

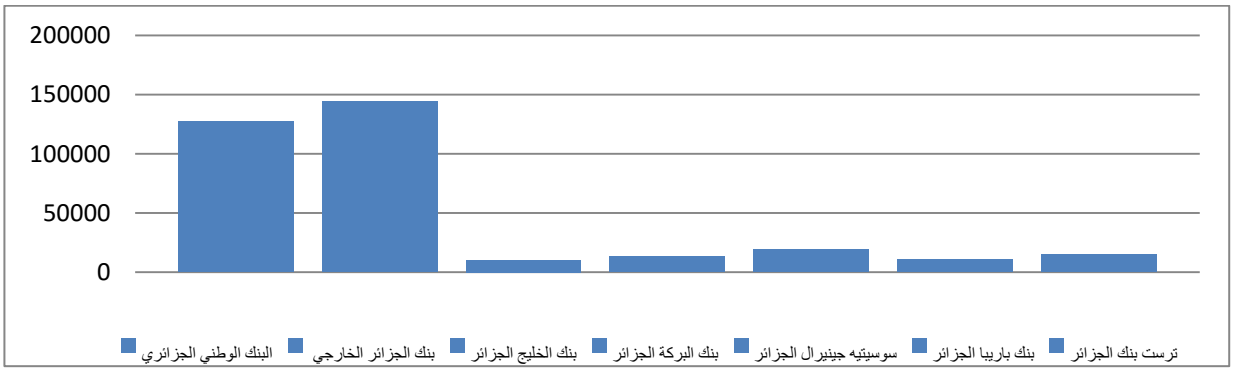

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (06.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

3- إجمالي الأصول:

الجدول رقم III.07: تطور إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة:(مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1421685	1620662	2060079	2185130	2620619	2719081	2104543
بنك الجزائر الخارجي	2367626	2636705	2307759	2111443	2581393	2586504	2431905
بنك الخليج الجزائر	57803	75211	105239	138962	176819	177377	121902
بنك البركة الجزائر	120509	132984	150787	157073	162772	193573	152950
سوسيتيه جينيرال الجزائر	158226	167057	202485	222605	243338	248732	207074
بنك باريبا الجزائر	166826	173457	207165	233869	254285	252587	214698
ترست بنك الجزائر	32868	30115	36434	40990	44702	48501	38935

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (07.III) الخاص بتطور إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 2431905 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 2104543 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 214698 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 207074 مليون دج، ثم بنك البركة بـ 152950 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 121902 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 38935 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 06.III: متوسط إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

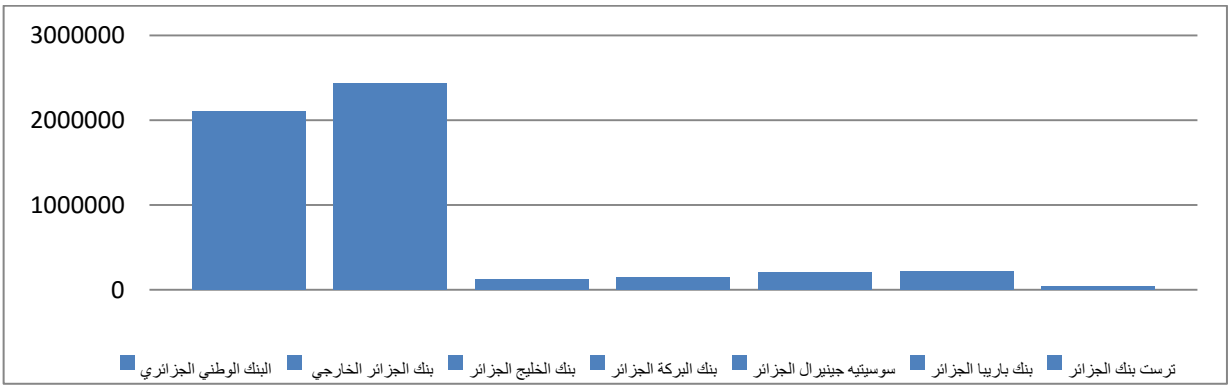

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (07.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

4- إجمالي الودائع:

الجدول رقم 08.III: تطور إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة:(مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	747180	970673	1325198	1498338	1742546	1732218	1336025
بنك الجزائر الخارجي	2018158	2198064	1861843	1680610	2095068	2075734	1988246
بنك الخليج الجزائر	32617	44662	65459	91645	122864	125339	80475
بنك البركة الجزائر	65249	73909	86383	93535	97813	119025	89319
سوسيتيه جينيرال الجزائر	109299	123817	153408	175899	194360	194961	158624
بنك باريبا الجزائر	119522	130430	154654	188452	201371	192779	164535
ترست بنك الجزائر	14358	15224	18826	26666	30560	34538	23362

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (08.III) الخاص بتطور إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 1988246 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 1336025 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 164535 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 158624 مليون دج، ثم بنك البركة بـ 89319 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 80475 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 23362 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.07: متوسط إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

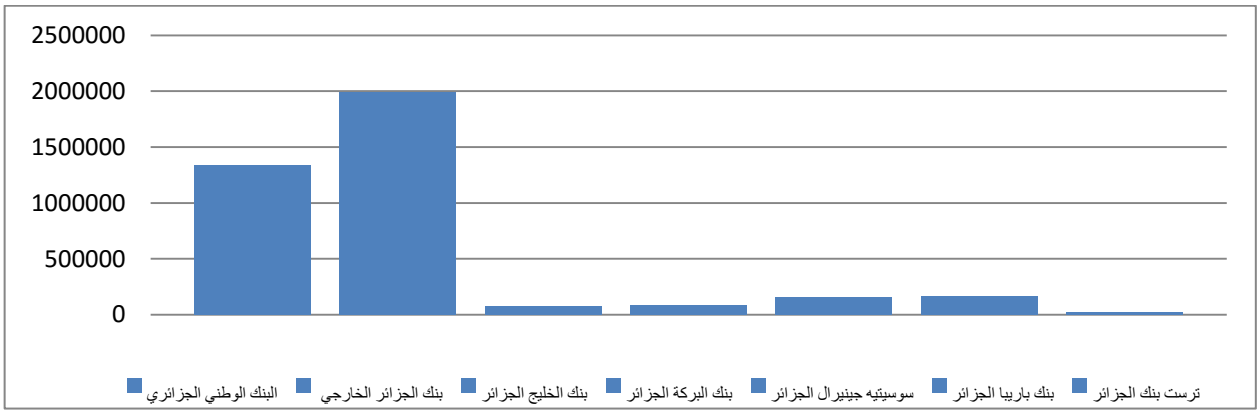

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (08.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

5- إجمالي الإيراد البنكي الصافي :

الجدول رقم III.09: تطور إجمالي الإيراد البنكي الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة:(مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	52437	57012	64150	78493	89106	116641	76306.5
بنك الجزائر الخارجي	36603	40617	44509	45622	61663	69574	49765
بنك الخليج الجزائر	4644	6320	9562	10520	10579	10900	8754
بنك البركة الجزائر	7241	7804	8259	7760	7473	7818	7726
سوسيتيه جينيرال الجزائر	11994	14153	15379	14665	13309	15148	14108
بنك باريبا الجزائر	11007	12789	13229	12980	12471	13648	12687
ترست بنك الجزائر	4182	3868	2652	3626	3565	3809	3617

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (09.III) الخاص بتطور إجمالي الإيراد البنكي الصافي لعينة البنوك محل الدراسة، أن البنك الوطني الجزائري قد حقق أكبر متوسط لإجمالي الإيراد البنكي الصافي خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 76306.5 مليون دج، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 49765 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 14108 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 12687 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 8754 مليون دج، ثم بنك البركة الجزائر بـ 7726 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط محقق لإجمالي الإيراد البنكي الصافي خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 3617 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.08: متوسط إجمالي الإيراد البنكي الصافي لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

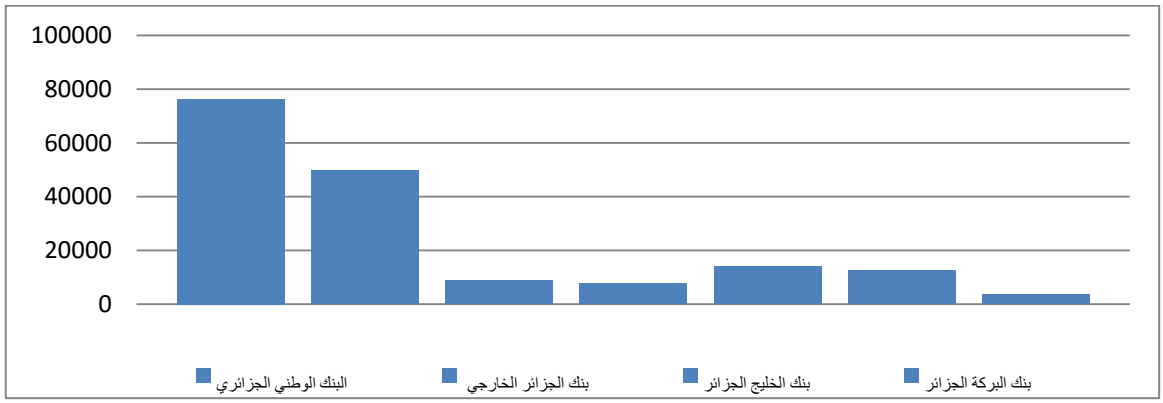

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (09.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

6- إجمالي القروض:

الجدول رقم III.10: تطور إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج.

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	738292	900469	1134166	1315847	1731665	1515053	1222582
بنك الجزائر الخارجي	1916570	2069932	1720639	1394534	1631440	1753744	1747810
بنك الخليج الجزائر	26412	43726	64949	81241	101162	104883	70395.5
بنك البركة الجزائر	55689	58584	57891	58584	78506	94097	67225
سوسيتيه جينيرال الجزائر	104830	111745	102966	112918	117035	154750	117374
بنك باريبا الجزائر	70002	79543	81580	110043	115293	139202	99277
ترست بنك الجزائر	11225	12725	14724	18344	21429	24597	17174

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (10.III) الخاص بتطور إجمالي القروض لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 1747810 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 1222582 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 117374 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 99277 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 70395.5 مليون دج، ثم بنك البركة الجزائر بـ 67225 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 17174 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.09: متوسط إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

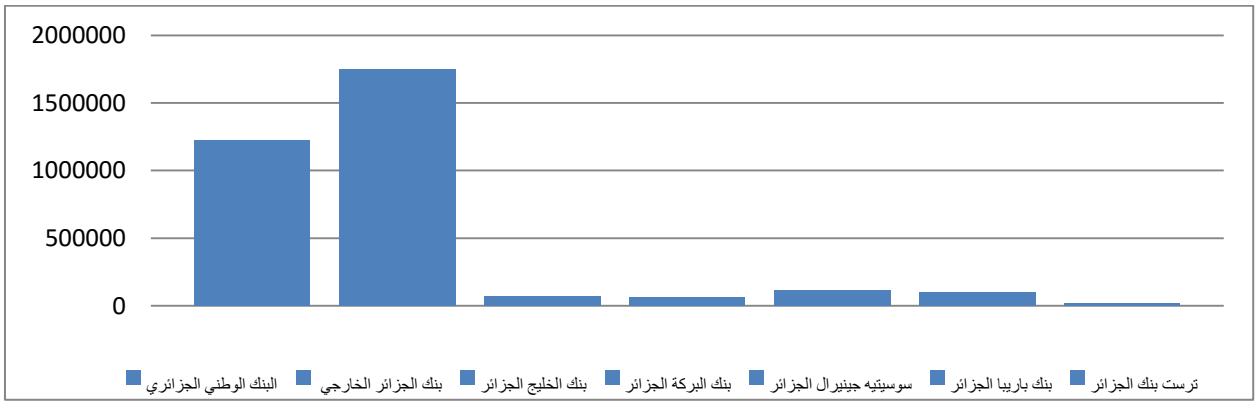

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (10.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

7- إجمالي تكاليف الاستغلال:

الجدول رقم III.11: تطور إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج.

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	9145	9465	13144	18889	24588	25634	16811
بنك الجزائر الخارجي	12412	14685	14757	15919	17029	18940	15624
بنك الخليج الجزائر	421	610	782	1052	1200	1275	890
بنك البركة الجزائر	1276	1582	1578	1746	1949	2078	1701.5
سوسيتيه جينيرال الجزائر	910	907	926	724	1142	1219	971
بنك باريبا الجزائر	972	625	545	598	435	1016	698.5
ترست بنك الجزائر	24	25	29	60	80	102	53

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (11.III) الخاص بتطور إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي تكاليف الاستغلال خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 16811 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 15624 مليون دج، ثم بنك البركة الجزائر بـ 1701.5 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 971 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 890 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 698.5 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي تكاليف الاستغلال خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 53 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.10: متوسط إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

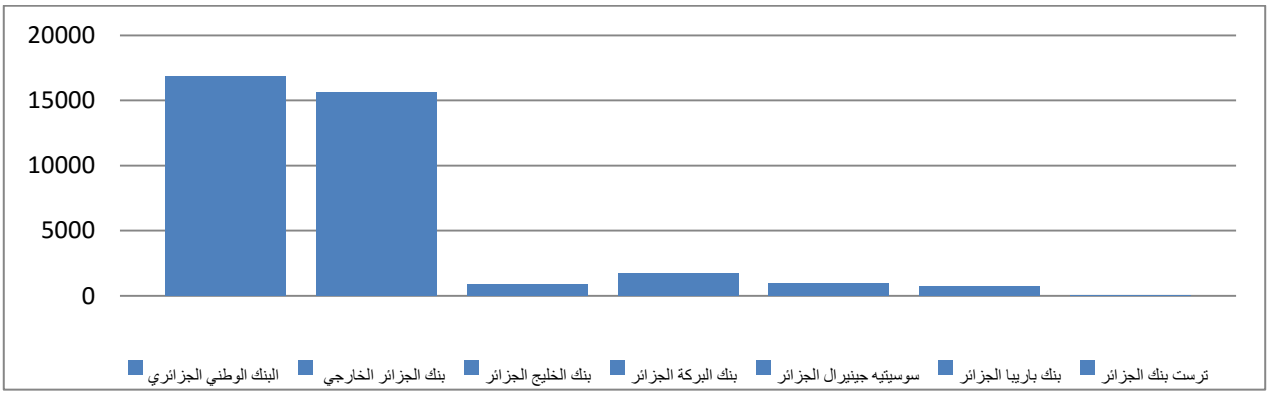

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (11.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

8- إجمالي إيرادات الاستغلال:

الجدول رقم III.12: تطور إجمالي إيراد الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	46860	64529	75390	95134	111560	140202	88946
بنك الجزائر الخارجي	30978	29611	32874	33303	45409	42477	35775
بنك الخليج الجزائر	1993	2706	4195	5633	7402	10025	5326
بنك البركة الجزائر	6697	7227	7099	7730	6886	7812	7242
سوسيتيه جينيرال الجزائر	7855	8871	8766	9034	12061	13274	8516
بنك باريبا الجزائر	6372	7387	7099	10514	11040	11847	9043
ترست بنك الجزائر	1658	1723	1920	3041	3152	3506	2500

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (12.III) الخاص بتطور إجمالي إيرادات الاستغلال لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الوطني الجزائري قد حقق أكبر متوسط لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 88946 مليون دج، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 35775 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 9043 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 8516 مليون دج، ثم بنك البركة الجزائر بـ 7242 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 5326 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي إيرادات الاستغلال المحققة خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 2500 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11.III: متوسط إجمالي إيرادات الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

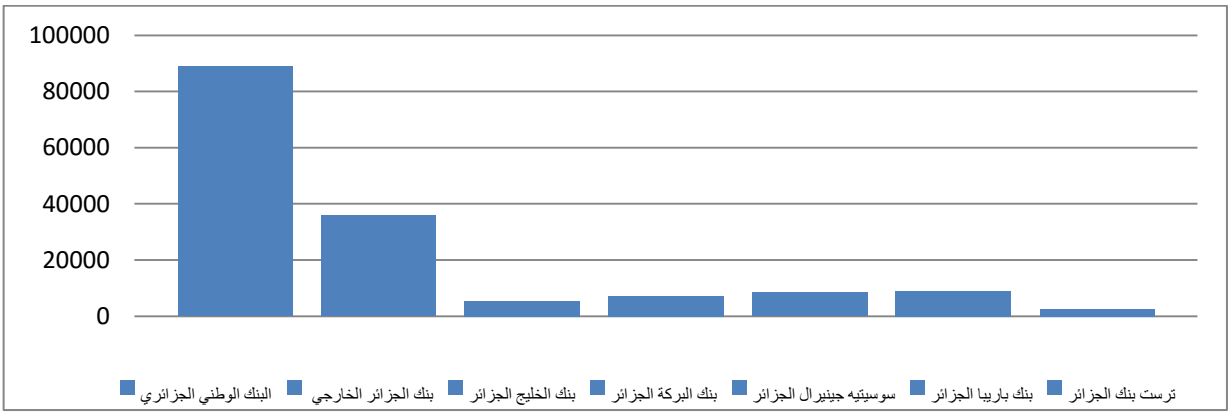

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (12.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

9- إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك:

الجدول رقم 13.III: إجمالي تطور النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليون دج)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	121610	213007	246496	308802	318234	325840	255664.8
بنك الجزائر الخارجي	96114	118399	642459	390351	517010	365815	355024.6
بنك الخليج الجزائر	25807	21014	31722	46775	60230	49345	39148.8
بنك البركة الجزائر	56609	67803	81264	84483	74658	89962	75796.5
سوسيتيه جينيرال الجزائر	26415	25212	52841	70247	80916	50025	50942.6
بنك باريبا الجزائر	20629	27023	53947	39577	36987	48291	37742
ترست بنك الجزائر	6752	7332	8347	5555	5621	6738	6724

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

يتضح من خلال الجدول رغم (13.III) الخاص بتطور إجمالي النقد و الأرصدة لعينة البنوك محل الدراسة، أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 355024.6 مليون دج، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 255664.8 مليون دج، ثم بنك البركة الجزائر بـ 75796.5 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 50942.6 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 39148.8 مليون دج، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 37742 مليون دج، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي النقد و الأرصدة خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ قدره 6724 مليون دج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 12.III: متوسط إجمالي النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

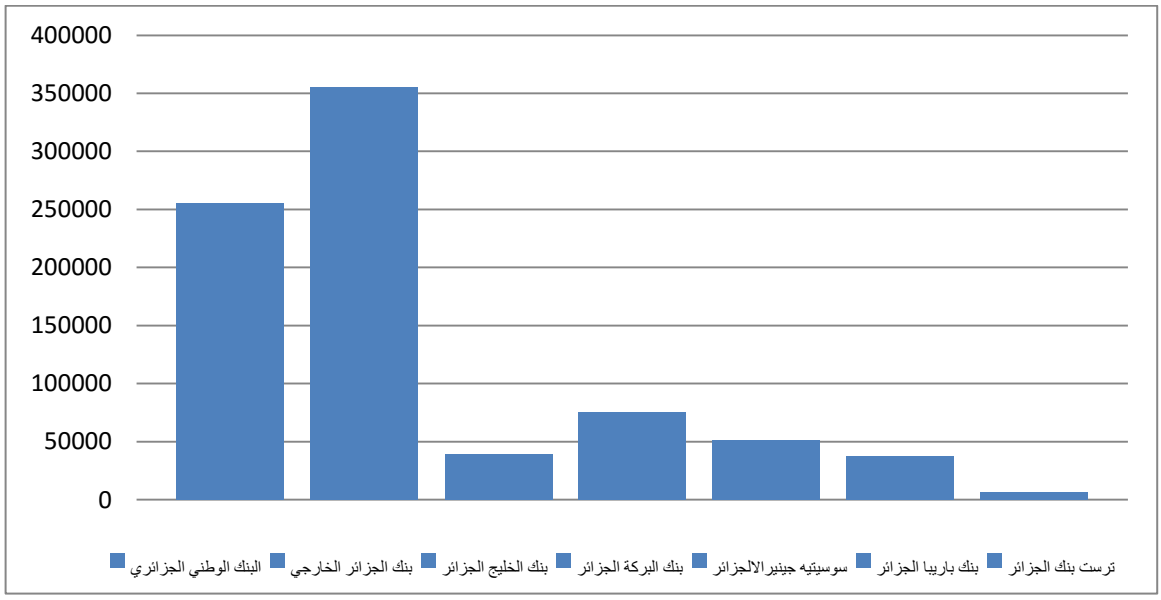

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (13.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

المطلب الثاني: حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة وتقييمهما للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015)

من خلال هذا المطلب سنقوم بحساب أهم المؤشرات المالية المستخدمة لمتغيري الدراسة، وهما الكفاءة التشغيلية (المتغير المستقل) و مخاطر السيولة (المتغير التابع) بالبنوك محل الدراسة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم III.14: المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة لتقييم أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

المتغير	غرض القياس	المؤشر المالي المستخدم	الرمز
الكفاءة التشغيلية (المتغير المستقل)	كفاءة الأرباح	العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	ROE=R/E
		العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	ROA=R/A
		مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) = إجمالي الأصول / الأموال الخاصة	EM= A/E
		العائد على الودائع = النتيجة الصافية / إجمالي الودائع	ROD=R/D
		منفعة الأصول = إجمالي الإيراد / إجمالي الأصول	AU=I/A
	كفاءة التكاليف	هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيراد	PM=R/I
		التكاليف إلى الإيرادات = إجمالي تكاليف الاستغلال / إجمالي إيرادات الاستغلال	CTI=C/I
مخاطر السيولة (المتغير التابع)		إجمالي القروض / إجمالي الودائع	LR1=Cr/D
		النقد و الأرصدة لدى البنك /إجمالي الأصول	LR2=Mo/A

الجدول من إعداد الطالب.

أولا: الكفاءة التشغيلية

1- كفاءة الأرباح:

هناك عديد المؤشرات المالية المستخدمة في حساب الربحية، لكننا سنحاول تطبيق نظام ديبون (Dupont System)، فهو نموذج يضم مؤشرات لحساب العائد والربحية بالبنوك، ويتميز هذا النظام بأنه يدمج بين بنود الميزانية و حسابات الدخل معا لقياس الربحية[1]، حيث يوضح الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، كما يبين أيضا قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول[2]، ويمتاز هذا النموذج بالمرونة إذ إنه يمكننا من تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، إضافة إلى أنه يعمل على ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، فإذا ما حقق بنك ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا، فيمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو كليهما، فإن كان السبب الرافعة المالية فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، أما إذا كان السبب يعود إلى

[1] مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص: 282.
[2] ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

العائد على الأصول، فإن هذا يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من الكفاءة التشغيلية[1]، وقمنا بإضافة مؤشر آخر مدعم للدراسة، و هو العائد على الودائع لتحديد مستويات الربحية جراء الودائع المستغلة في شكل قروض.

1-1- مؤشر العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم III.15: معدل العائد على حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%49.01	%32.46	%21.16	%21.51	%20.14	%17.11	%26.90
بنك الجزائر الخارجي	%18.04	%24.84	%25.29	%13.41	%20.82	%18.89	%20.21
بنك الخليج الجزائر	%19.98	%25.91	%38.46	%47.51	%36.96	%33.44	%33.71
بنك البركة الجزائر	%29.75	%31.55	%32.19	%28.80	%28.59	%26.26	%29.52
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%25.63	%29.17	%29.53	%20.75	%23.12	%15.81	%24.00
بنك باريبا الجزائر	%38.43	%46.48	%41.72	%34.77	%39.43	%33.85	%39.11
ترست بنك الجزائر	%19.79	%07.42	%07.00	%08.69	%09.73	%09.87	%10.42

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.15) يتضح أن بنك باريبا الجزائر قد حقق أعلى متوسط للعائد على حقوق الملكية من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 39.11%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 33.71%، ثم بنك البركة بـ 29.52%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 26.90%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 24.00%، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ20.21%، ليأتي في الأخير و بأقل معدل عائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة ترست بنك بـ 10.42%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

الشكل رقم III.13: متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

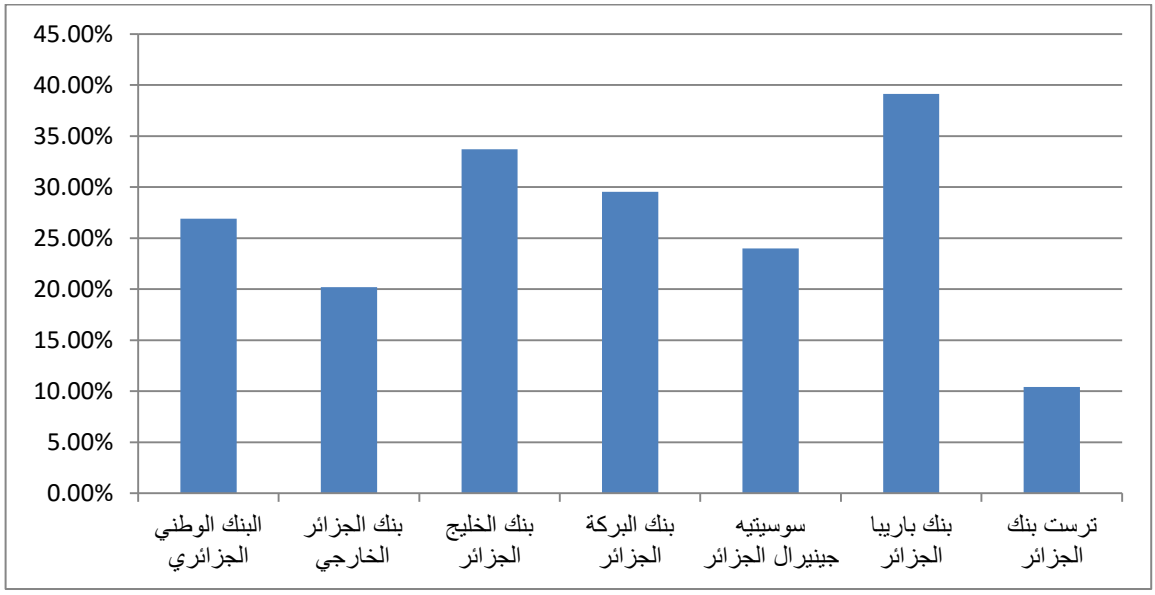

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.15)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

1-2- مؤشر العائد على الأصول:

الجدول رقم III.16: معدل العائد على الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%02.29	%02.15	%01.32	%01.38	%01.14	%01.09	%01.56
بنك الجزائر الخارجي	%0.81	%01.15	%01.54	%0.99	%01.30	%01.29	%01.18
بنك الخليج الجزائر	%03.51	%03.44	%03.80	%03.62	%02.27	%02.04	%03.11
بنك البركة الجزائر	%02.69	%02.84	%02.77	%02.60	%02.64	%02.12	%02.61
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%02.16	%02.61	%02.55	%01.81	%02.11	%01.77	%02.17
بنك باريبا الجزائر	%02.42	%02.86	%02.20	%01.63	%01.70	%01.47	%02.05
ترست بنك الجزائر	%06.58	%03.12	%03.10	%03.43	%03.60	%03.53	%03.89

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.16) يتضح أن ترست بنك الجزائر قد حقق أعلى متوسط للعائد على الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 03.89%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 03.11%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 02.61%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 02.17%، ثم بنك باريبا

الجزائر بـ 02.05%، ثم البنك الوطني الجزائري 01.56%، ليأتي في الأخير و بأقل معدل عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنك الجزائر الخارجي بـ 01.18%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.14: متوسط معدل العائد على الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

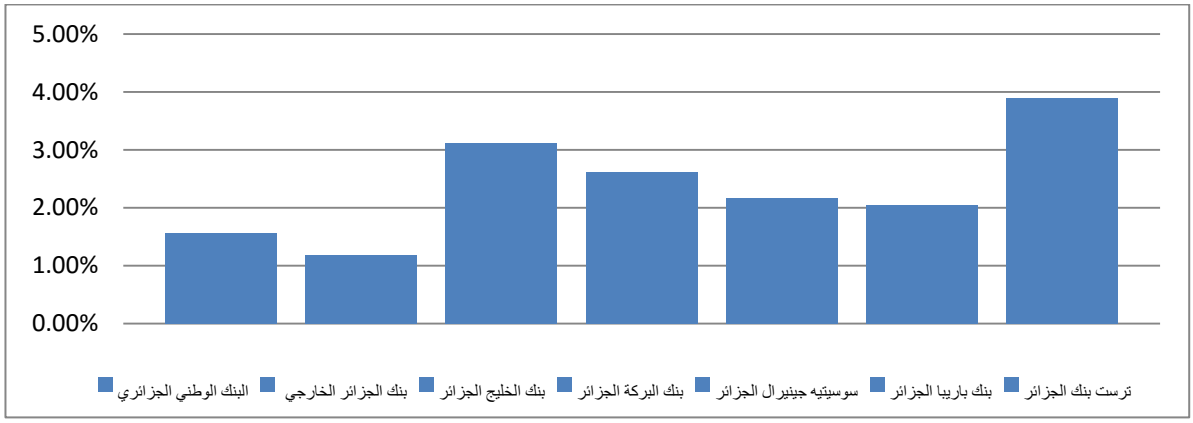

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.16)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

1-3- مؤشر مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية):

الجدول رقم III.17: متوسط مضاعف حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	21.40	15.11	16.04	15.54	17.72	15.75	16.93
بنك الجزائر الخارجي	22.28	21.64	16.42	13.52	15.93	14.62	17.40
بنك الخليج الجزائر	5.68	7.52	10.12	13.11	16.30	16.35	11.51
بنك البركة الجزائر	11.06	11.11	11.58	11.05	10.80	12.37	11.33
سوسيتيه جينيرال الجزائر	11.85	11.19	11.57	11.49	10.95	08.91	10.99
بنك باريبا الجزائر	15.90	16.22	18.93	21.26	23.12	22.96	19.73
ترست بنك الجزائر	03.01	02.30	02.26	02.53	02.70	02.79	02.60

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.17) يتضح أن بنك باريبا الجزائر قد حقق أعلى متوسط لمعدل مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 19.73مرة، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 17.40 مرة، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 16.93 مرة، ثم بنك الخليج بـ 11.51 مرة، ثم بنك البركة الجزائري بـ 11.33 مرة، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 10.99 مرة، ليأتي في الأخير و بأقل معدل

لمضاعف حقوق الملكية خلال فترة الدراسة ترست بنك بـ 02.60 مرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.15: متوسط معدل مضاعف حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

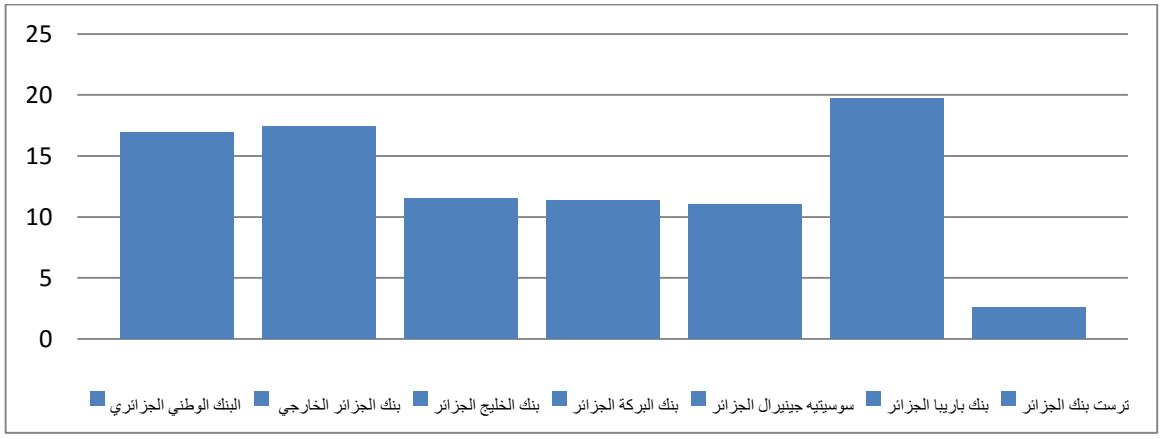

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.17)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

1-4- مؤشر العائد على الودائع:

الجدول رقم III.18: متوسط العائد على الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%04.35	%03.59	%02.05	%02.02	%01.71	%01.70	%02.58
بنك الجزائر الخارجي	%0.95	%01.38	%01.91	%01.24	%01.61	%01.61	%01.45
بنك الخليج الجزائر	%06.23	%05.93	%06.11	%05.49	%03.26	%02.89	%04.98
بنك البركة الجزائر	%04.97	%05.11	%04.85	%04.37	%04.40	%03.45	%04.52
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%03.13	%03.52	%03.37	%02.28	%02.64	%02.65	%02.93
بنك باريبا الجزائر	%03.37	%03.81	%02.95	%02.02	%02.15	%01.93	%02.70
ترست بنك الجزائر	%15.06	%06.18	%06.00	%05.27	%05.27	%04.95	%07.22

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.18) يتضح أن ترست بنك الجزائر قد حقق أعلى متوسط للعائد على الودائع من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 07.22%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 04.98%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 04.52%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 02.93%، ثم بنك باريبا

الجزائر بـ 02.70%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 02.58%، ليأتي في الأخير و بأقل عائد على الودائع خلال فترة الدراسة بنك الجزائر الخارجي بـ 01.45%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.16: متوسط العائد على الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

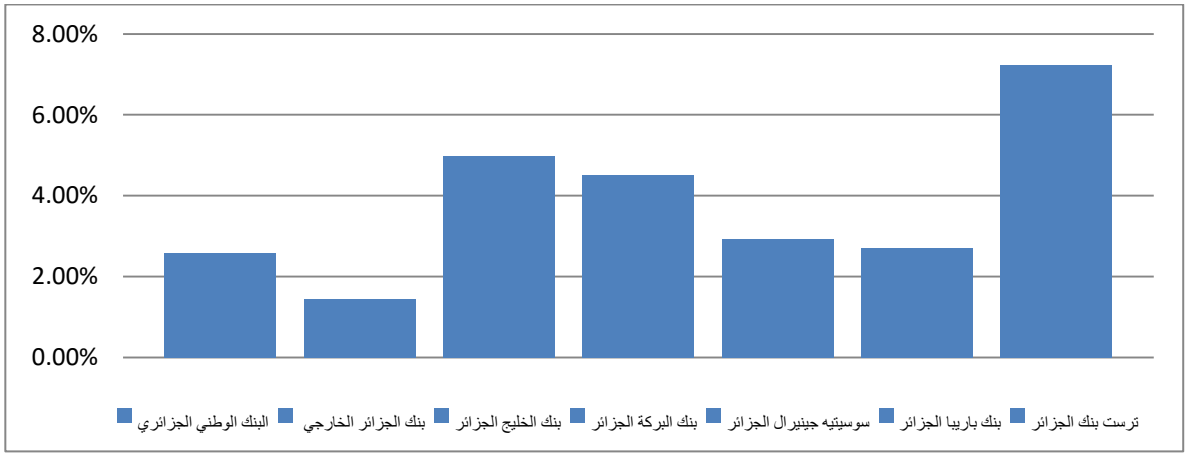

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.18)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

1-5- مؤشر منفعة الأصول:

الجدول رقم III.19: متوسط منفعة الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%03.69	%03.52	%03.11	%03.59	%03.40	%04.29	%03.60
بنك الجزائر الخارجي	%01.54	%01.54	%01.93	%02.16	%02.39	%02.69	%02.04
بنك الخليج الجزائر	%08.03	%08.40	%09.08	%07.57	%05.98	%06.15	%07.53
بنك البركة الجزائر	%06.01	%05.86	%05.47	%04.94	%04.59	%04.04	%05.15
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%07.58	%08.47	%07.59	%06.59	%05.47	%06.09	%06.96
بنك باريبا الجزائر	%06.60	%07.37	%06.38	%05.55	%04.90	%05.40	%06.03
ترست بنك الجزائر	%12.72	%12.84	%07.31	%08.84	%07.97	%07.85	%09.58

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.19) يتضح أن ترست بنك الجزائر قد حقق أعلى متوسط منفعة الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 09.58%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 07.53%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 06.96%، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 06.03%، ثم بنك البركة الجزائري بـ

05.15%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 03.60%، ليأتي في الأخير و بأقل عائد على الودائع خلال فترة الدراسة بنك الجزائر الخارجي بـ 02.04%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.17: متوسط منفعة الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

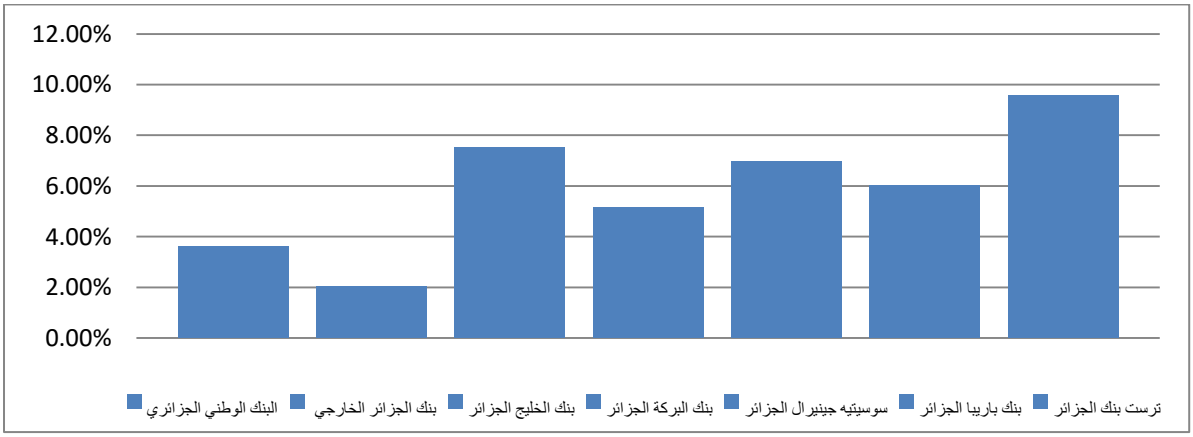

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.19)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

2- كفاءة التكاليف:

نستعمل مؤشرين لتقييم كفاءة التكاليف بالبنوك وهما: هامش الربح (PM) و نسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI)، واللذان يبرزان مدى تحكم البنك في تكاليفه.

2-1- مؤشر هامش الربح:

الجدول رقم III.20: متوسط هامش الربح لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%62.09	%61.07	%42.40	%38.52	%33.42	%25.32	%43.80
بنك الجزائر الخارجي	%52.37	%74.50	%79.99	%45.88	%54.72	%48.03	%59.25
بنك الخليج الجزائر	%43.73	%40.99	%41.82	%47.86	%37.90	%33.28	%40.93
بنك البركة الجزائر	%44.78	%48.41	%50.73	%52.73	%57.63	%52.54	%51.14
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%28.54	%30.77	%33.61	%27.41	%38.60	%29.15	%31.35
بنك باريبا الجزائر	%36.64	%38.88	%34.51	%29.47	%34.77	%27.28	%33.59
ترست بنك الجزائر	%51.72	%24.33	%43.05	%38.80	%45.16	%44.97	%41.34

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (20.III) يتضح أن بنك الجزائر الخارجي قد حقق أعلى متوسط لهامش الربح من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 59.25%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 51.14%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 43.80%، ثم ترست بنك الجزائر بـ 41.34%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 40.93%، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 33.59%، ليأتي في الأخير و بأقل هامش ربح خلال فترة الدراسة بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 31.35%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.18: متوسط هامش الربح لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

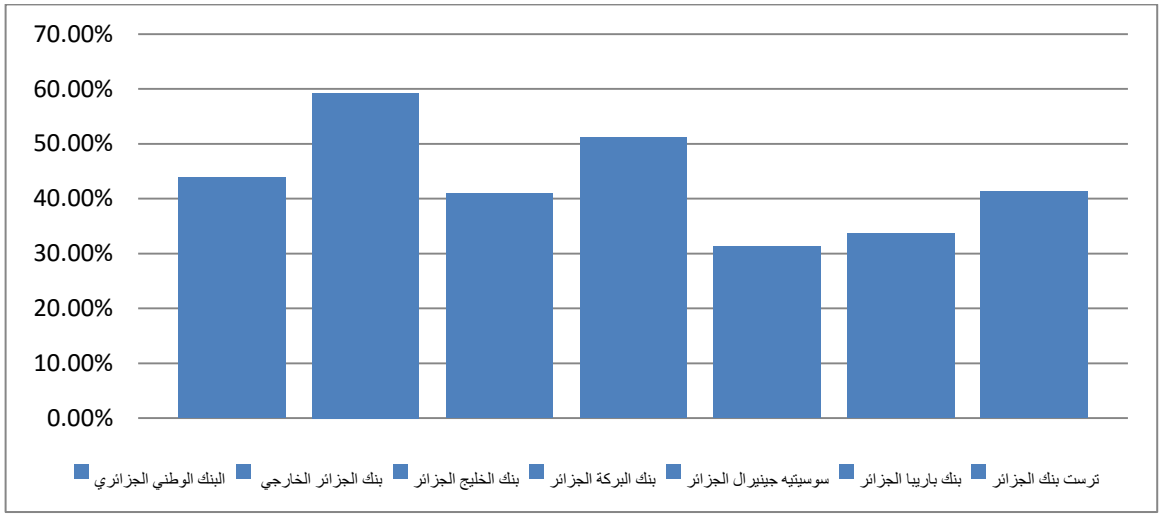

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (20.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

2-2- مؤشر التكاليف إلى الإيرادات:

الجدول رقم III.21: متوسط التكاليف إلى الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%19.51	%14.67	%17.43	%19.85	%22.04	%18.28	%18.63
بنك الجزائر الخارجي	%40.07	%49.59	%44.89	%47.80	%37.50	%44.59	%44.07
بنك الخليج الجزائر	%21.12	%22.54	%18.64	%18.67	%16.21	%12.72	%18.32
بنك البركة الجزائر	%19.05	%21.89	%22.22	%22.58	%28.30	%26.60	%23.44
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%11.58	%10.22	%10.56	%08.01	%09.47	%09.18	%09.84
بنك باريبا الجزائر	%15.25	%08.46	%07.67	%05.68	%03.94	%08.57	%08.26
ترست بنك الجزائر	%01.44	%01.45	%01.51	%01.97	%02.54	%02.91	%01.97

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (21.III) يتضح أن ترست بنك الجزائر قد حقق أقل متوسط لمؤشر التكاليف إلى الإيرادات من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 01.97%، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 08.26%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 09.84%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 18.32%، ثم البنك الوطني الجزائري بـ 18.63%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 23.44%، ليأتي في الأخير و بأعلى مؤشر للتكاليف إلى الإيرادات خلال فترة الدراسة بنك الجزائر الخارجي بـ 44.07%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.19: متوسط التكاليف إلى الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

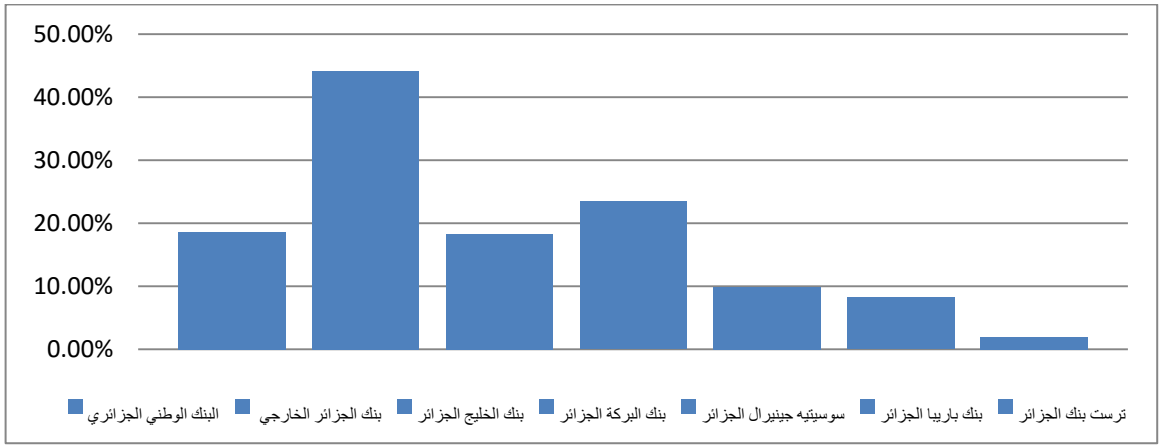

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (21.III)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

3- نتائج تقييم الكفاءة:

3-1- من حيث الربحية: تم تقييم كفاءة الأرباح من خلال مؤشرات العائد على حقوق الملكية (ROE) و العائد على الأصول (ROA)، و العائد على الودائع (ROD) و منفعة الأصول (AU)، و كذا الرافعة المالية (EM)، و حسب النتائج المستخرجة يعتبر بنك باريبا الجزائر أكفأ بنك في بنوك عينة الدراسة من حيث العائد على حقوق الملكية، والذي يظهر من خلاله استغلاله الكبير لأمواله الخاصة في عملية توليد الأرباح، أما من حيث العائد على الأصول و كذا العائد على الودائع فقد حقق ترست بنك أعلى معدل فيهما، وهو يدل على مدى كفاءته في تسيير و توظيف موارده المتاحة من ناحية، و المستوى العالي من العوائد المحققة من عملية استثمار الودائع من ناحية أخرى، كما حقق كذلك نفس البنك (ترست بنك) أعلى معدل لمنفعة الأصول، وهذا مؤشر على استغلاله الأمثل للأصول، ومن المعلوم أن كل البنوك تنشط لتحقيق عوائد في ظل حجم مخاطرة معين يمكن التحكم فيه، وهو ما تم الإشارة له من خلال حساب مؤشر الرافعة المالية، والذي أظهر أن درجة المخاطرة في

ترست بنك جد ضئيلة، وهذا راجع لمحدودية وقلت اعتماد البنك على التمويلات بالديون، في حين هي مرتفعة كثيرا في بنك الجزائر الخارجي، وهذا يدل على الحجم الكبير لتمويل الاستثمارات بالديون.

3-2- من حيث التكاليف: من خلال مؤشر هامش الربح يتبين أن بنك الجزائر الخارجي أفضل بنك من ناحية هامش الربح المحقق، وهو ما يعكس حجم الربح الصافي من مجمل الإيرادات المحققة للبنك وهذا لمساهمته شبه الحصرية في تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية بصفته بنك عمومي، لكن من ناحية إجمالي التكاليف إلى الإيرادات فالنسبة جد مرتفعة، ويعود ذلك ارتفاع تكاليفه لكبر حجم ونشاط البنك و كثرة فروعه والعدد الكبير لموظفيه، وكذا تعاملاته الكبيرة خاصة في تمويل عمليات التجارة الخارجية وغيرها، و في نفس الوقت حسب نفس المؤشر يظهر تدني نسبة التكاليف إلى الإيرادات بالنسبة لترست بنك، وهذا يدل على مدى كفاءته العالية في التحكم في تكاليفه، وهو راجع أيضا إلى صغر حجم البنك و قلت فروعه وعدم تشعب تعاملاته مقارنة بالبنوك العمومية محل الدراسة، وهو ما أدى لتحكمه و لتقليل تكاليفه مقارنة بالإيرادات المحققة.

3-3- من حيث الإنتاجية: من خلال النتائج يعتبر أيضا ترست بنك أكثر إنتاجية من بين البنوك محل الدراسة، وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول فهو يجسد مدى الاستغلال الكبير للأصول و بأقل درجة مخاطرة من طرف البنك، وهذا راجع لصغر السوق البنكي الجزائري و قلت المنافسة، و مع اعتماد أغلب البنوك التجارية على التعاملات التقليدية و قلت المنتجات الجديدة وتطورها ببطء.

ثانيا: مخاطر السيولة

هناك عديد المؤشرات المالية المستعملة في قياس مخاطر السيولة بالبنوك التجارية، وسنقتصر دراستنا على مؤشرين هما: مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول.

1- مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:

الجدول رقم III.22: متوسط القروض إلى الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%98.81	%92.77	%85.58	%87.82	%99.37	%87.46	%91.97
بنك الجزائر الخارجي	%94.96	%94.17	%92.47	%82.98	%77.87	%84.49	%87.82
بنك الخليج الجزائر	%80.97	%97.90	%99.22	%88.64	%82.33	%83.67	%88.79
بنك البركة الجزائر	%85.37	%79.26	%67.01	%62.63	%80.26	%79.05	%75.59
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%95.91	%90.25	%67.12	%64.19	%60.21	%79.37	%76.17
بنك باريبا الجزائر	%58.56	%60.98	%52.75	%58.39	%57.25	%72.20	%60.02
ترست بنك الجزائر	%78.18	%83.58	%78.21	%68.79	%70.12	%71.22	%75.02

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.22) يتضح أن البنك الوطني الجزائري قد حقق أعلى متوسط لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 91.97%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 88.79%،ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 87.82%، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 76.17%، ثم بنك البركة الجزائري بـ 75.59%، ثم ترست بنك الجزائر بـ 75.02%، ليأتي في الأخير و بأقل مؤشر لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بنك باريبا الجزائر بـ 60.02%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.20: متوسط القروض إلى الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

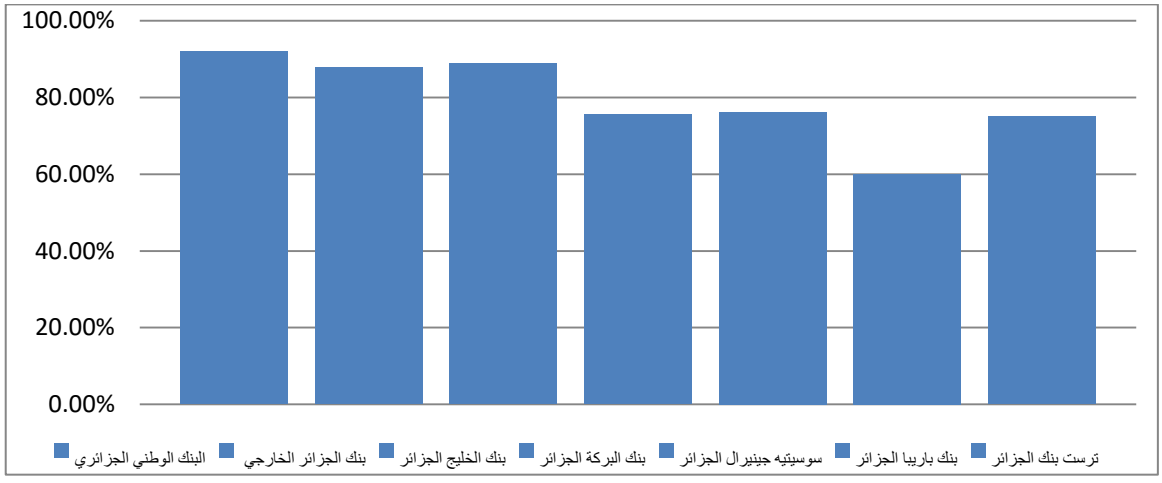

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.22)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

2- مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم III.23: متوسط النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	%08.33	%13.14	%11.96	%14.13	%12.14	%11.98	%11.95
بنك الجزائر الخارجي	%04.06	%04.49	%27.84	%18.48	%20.03	%14.14	%14.84
بنك الخليج الجزائر	%44.64	%27.94	%30.14	%33.66	%34.06	%27.82	%33.04
بنك البركة الجزائر	%46.97	%50.98	%53.89	%53.78	%45.86	%46.47	%49.66
سوسيتيه جينيرال الجزائر	%16.69	%15.09	%26.09	%31.56	%33.25	%20.11	%23.79
بنك باريبا الجزائر	%12.36	%15.58	%26.04	%16.92	%14.54	%19.12	%17.43
ترست بنك الجزائر	%20.54	%24.35	%22.91	%13.55	%12.57	13.89	%17.97

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

من خلال الجدول رقم (III.23) يتضح أن بنك البركة الجزائري قد حقق أعلى متوسط لمؤشر النقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) بمعدل قدره 49.66%، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 33.04%،ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 23.79%، ثم ترست بنك الجزائر بـ 17.97%، ثم بنك باريبا الجزائر بـ 17.43%، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 14.84%، ليأتي في الأخير و بأقل مؤشر للنقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة البنك الوطني الجزائري بـ 11.95%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم III.21: متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

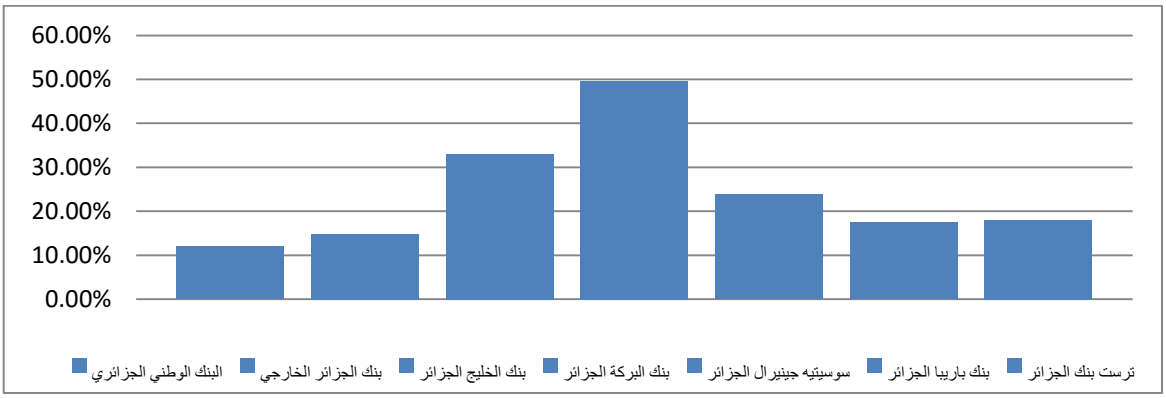

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى البيانات الموجودة بالجدول (III.23)، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel).

3- نتائج تقييم مخاطر السيولة:

من خلال مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة يعتبر بنك البركة الجزائري الأفضل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قل حجم مخاطر السيولة، وهو ما يدل على اعتماد البنك على موارده الخاصة بصفته يقدم معاملات وفق الشريعة الإسلامية تعتمد على رأس المال البنك، و تطبيقه لمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، أما بالنسبة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع كانت جد مرتفعة بالبنك الوطني الجزائري، وهو ما يعكس الحجم الكبير في مستويات مخاطر السيولة التي توجهه خلال هذه الفترة وبشكل متصاعد، وهذا نتيجة التقلص السريع للسيولة في الاقتصاد الوطني، بسبب الانخفاض الكبير في ودائع قطاع المحروقات الناتجة عن تهاوي أسعار النفط منذ سنة 2014، في حين نجد نفس النسبة منخفضة نوعا ما ببنك باريبا الجزائر، وهو ما يعكس انخفاض مستويات مخاطر السيولة لديه، و هذا راجع لنشاط البنك في حدود موارده المتاحة، و بطريقة حذرة خاصة في تسييره لمحفظة الودائع مع ربطها الدقيق بمعدلات الإقراض.

المطلب الثالث: تقديم نموذج الدراسة القياسية

بعد التطرق للجانب النظري المتعلق بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالكفاءة التشغيلية بالبنوك ومحدداتها وطرق قياسها، و كذا مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية و كيفية قياسها و الحد منها وإدارتها، و بما أن الجانب النظري غير كاف لتوضيح طبيعة العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة بالبنوك، تم استخدام الجانب التطبيقي لإثبات أو نفي فرضية الدراسة، و التي تؤكد على أن مخاطر السيولة التي تمثل المتغير المعتمد (التابع) تتأثر وبشكل عكسي بمستوى الكفاءة التشغيلية، و التي بدورها تمثل المتغير المستقل وذلك باستخدام نماذج بانل.

1- نماذج الدراسة:

سنتطرق فيما يلي إلى مجموعة النماذج القياسية التي سوف نطبقها لتحديد العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة بالبنوك، ومن أجل ذلك ارتأينا لتطبيق النماذج القياسية المستعملة لمعطيات بانل (Panel Data)، وهذا نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في المعطيات الطويلة (Longitudinal) والعرضية (Transversal) في نفس الوقت، أي أنها تربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات (الأفراد)، ومن أجل التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة في هذا البحث، ارتأينا في بداية الأمر القيام بإعطاء نظرة تاريخية لكيفية نشأة نماذج بانل، ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال، ثم التطرق إلى مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية، وإلى كيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية.

1-1- تحليل التباين ونماذج بانل:

عرف القياس الاقتصادي لمعطيات بانل منذ أربعين سنة من الوجود تطور معتبر سوءا من حيث التطبيقات أو من حيث بناء النماذج الملائمة، ويعود أساس هذه النماذج إلى تحليل التباين والتباين المشترك، والتي تسمى كذلك بالنماذج ذات الأثر الثابت، أما أول استعمال لنماذج بانل يعود إلى القرن التاسع عشر، وكان ذلك في ميدان علم الفلك و في علم الزراعة، وفي هذه الأخيرة استعمل من أجل معرفة المردودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.[1]

سنقوم فيما يلي بربط العلاقة بين نموذج تحليل التباين والنموذج القياسي لبانل، وذلك بإعطاء كيفية المرور من تحليل التباين إلى نموذج بانل.

1-1-1- نموذج تحليل التباين (Anova /Analyse de variance)

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي، والذي يعبر عن البنوك في بحثنا، ويرمز لها بالمؤشر i ، وهو يتغير من i=1…N ، والبعد الثاني هو البعد زمني، أي أنه مرتبط بالزمن التي تم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد، ومنه نتحصل على ما يسمى (بانل) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين T≥2، أي لدينا مقطع لحظي لـ N مشاهدة، أي T مقطع و NT مشاهدة كلية.[2]

وكل فرد مشاهد يعبر عنه بمؤشرين (I,t) ويكتب أبسط نموذج لتحليل التباين كالأتي :

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2...,N; t = 1,2,...,T$$

وبتجزئة التغير الكلي للبيانات إلى مركبتين نتحصل على :

$$\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{..})^2 = T\sum_{i=1}^{N}(\bar{y}_{i.} - \bar{y}_{..})^2 + \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - \bar{y}_{i.})^2$$

حيث : $\bar{y}_{i.} = \frac{\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{N}$ ، $\bar{y}_{..} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{NT}$

و بقسمة كل مركبة من المركبات السابقة على درجة حريتها نتحصل على المعادلة التالية :

التباين الكلي = تباين ما بين الأفراد(دائم) + تباين داخل الأفراد(انتقالي)

[1] Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, **Revue d'économie politique** ,Nov/Déc 2003, pp: 728-729.

[2] Alain Trognon, op cit , p: 130.

حيث أن تباين الأفراد يعبر عن جزء دائم ما بين الأفراد (y_i(Between. أما التباين داخل الأفراد (Within) .$y_{it}-y_i$ ، يعبر عن الجزء المتغير.

1-1-2- نموذج التباين الأحادي والإنحدار البسيط

إذا قمنا بإدخال متغيرة خارجية (مستقلة) x_{it} على نموذج التباين نتحصل على ما يلي:[1]

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2...,N; t = 1,2,...,T$$

بحيث يتم التفكيك حسب طريقة المربعات الصغرى إلى جزء دائم (Between):

$$y_{i.} = (\mu + \alpha_i) + \beta x_{i.} + \varepsilon_{i.} \qquad , i = 1,2...,N$$

وإلى جزء انتقالي (Within):

$$y_{it} - y_{i.} = \beta(x_{it} - x_{i.}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon), i = 1,2...,N, t = 1,2,...,T$$

وعليه فان التقديرات السابقة ناتجة عن التغير الكلي، والذي بدوره ينقسم إلى تغير دائم (طويل المدى) و العنصر القصير المدى (انتقالي)، وما يمكن ملاحظته أن تقديرات معلمة المتغيرة الخارجية B يتغير حسب النموذج المقدر.

1-2- نماذج بانل الشائعة الاستعمال:

عادة عندما نقوم ببناء نموذج بانل فإن الأثر النوعي α_i هو عامل ثابت في الزمن وخاص بكل فرد، بالإضافة إلى ذلك فانه يلعب دور في تحديد المتغير التابع، حيث إذا كان العامل B هو نفسه لكل الأفراد وفي جميع الفترات، فإن الأثر النوعي يقوم بإزالة هذا التجانس، وباعتبار هذا العامل ثابت ففي هذه الحالة نتكلم على نموذج ذو أثر ثابت، وفي الحالة المعاكسة نتكلم عن نموذج ذو أثر عشوائي.

1-2-1- نموذج بانل ذو الأثر ثابت: يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى[2]:

أ- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بنك إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر آخر يتمثل في الأثر الفردي.

[1] IBID, p: 731.

[2] Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New YorkUniversité, Novembre 2003,pp: 3-4. Source :http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf (consulter le 04/04/2018).

ب– نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البنوك) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان.

ت– نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد: يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، وبتغير الأفراد (البنوك).

ث– نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل: يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العامل الثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البنوك)، أو الاثنان معاً.

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الجماعي للمعطيات(Pooled Data)، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج بانل تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.[1]

1–2–2– نموذج بانل ذو الأثر العشوائي:

من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تتفق العديد من الدراسات في أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، ويمكن تبرير استعمال الأثر العشوائي لما تكون N فرد المشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع.[2]

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب، تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة(GLS)، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within).

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج آخر متمثل في نموذج ذو المعاملات العشوائية، والمتمثل في وجود تغير العشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

[1]J.Johnston**, MéthodesEconométriques**, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara,Paris, Ed Economica , 1985, p 471.
[2] Alain Trognon, op cit , p: 733.

1-3- تقدير نماذج بانل ذات الأثر الثابت والعشوائي

كما ذكرنا من قبل فإن التغيرات التي تنتج في هذا النوع من النماذج نابعة من المعامل الثابت، حيث أنها تسمح من تحديد الأثر الفردي الغير ملاحظ في النموذج، والتي يتم استخراجه من الثابت، وعليه من أجل تحديد هذا الأثر سنتطرق إلى مختلف الطرق التي تسمح لنا من تقدير كل من نماذج بانل ذات الأثر الثابت والعشوائي وكيفية التعامل معها، أي إعطاء مختلف الاختبارات التي تسمح من معرفة إن كان هناك فعلا أثر ثابت وأثر عشوائي، وكيفية اختيار أحسن نموذج.

1-3-1- نماذج بانل ذات الأثر الثابت:

من أجل تقدير هذا النموذج هناك طريقتين، الطريقة الأولى تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية، أما الثانية فهي طريقة التفكيك الناتجة من تقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within)،لكننا في دراستنا هذه سنركز على الطريقة الأولى، ثم نقوم بتقديم النموذج الذي يتغير فيه كل من الزمن و الأفراد، وكيفية تقديره.

1-3-2- تقدير نموذج ذو الأثر الثابت:

أ- طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)[*]

عادة ما نربط نموذج بانل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة، وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا قمنا بوضع α_i المعلمة التي نريد تقديرها؛ ونضع Y_I و X_I لمشاهدات T المتعلقة بالفرد I، يصبح النموذج كما يلي [1]:

$$Y_i = X_i\beta + i\alpha_i + \varepsilon_i$$

وبتجميع الأفراد نتحصل على :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & i & \cdots & 0 \\ \vdots & & & \\ 0 & 0 & \cdots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

وإذا وضعنا di المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد i نتحصل على:

$$Y = \begin{bmatrix} X & d_1 & d_2 & \cdots & d_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

(*) LSDV : Least Squares Dummy Variable

[1] Wiliam Green , **Ecnometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, pp: 287-288.

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة D $n_T \times n$، وبتجميع الأسطر نتحصل على :

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

ومنه فإن تقدير معالم β لهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$b = [X'M_D X]^{-1}[X'M_D Y]$$

مع: $M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 \cdots & 0 \\ & \cdots & & \\ 0 & 0 & 0 & M^0 \end{bmatrix}$$

و التي تمثل المصفوفة القطرية التالية :

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كما يلي : $M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ و المتغير المستقل $M_D X$؛ يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \bar{y}_{i.}]$ على $[x_{it} - \bar{x}_{i.}]$، حيث تمثل $\bar{y}_{i.}$ و $\bar{x}_{i.}$ متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد i.

وعليه مما سبق يمكن تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالأتي:

$D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$ ؛ منه $\hat{\alpha} = [D'D]^{-1}D'(Y - Xb)$، وهذا يعني لكل فرد لدينا $\hat{\alpha}_i = \bar{y}_{i.} - b'\bar{x}_{i.}$.

ب– مصفوفة التباين والتباين المشترك واختبار الأثر الفردي:

✓ **مصفوفة التباين والتباين المشترك:** تعطى مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة لمعلمة b هي:

$$Est.Asy.Var[b] = s^2[X'M_D X]^{-1}$$

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\alpha}_i)^2}{nT - n - K} = \frac{(y - M_D Xb)(y - M_D Xb)}{(nT - n - K}$$

حيث :

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي:

$$Est.Asy.Var[\hat{\alpha}_i] = \frac{\sigma^2}{T} + \bar{x}'_{i.}\{Asy.Var[b]\}\bar{x}_{i.}$$

✓ **اختبار الأثر الفردي الجماعي:**

يسمح اختبار ستودنت من اختبار وجود أو عدم وجود α_i ، وعليه فهي تسمح من معرفة وجود أو عدم وجود الأثر لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من النماذج الانحدار؛ ولكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، في هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار فيشر F، والذي يعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{\left(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}\right)}{(1-R^2_{LSDV})/(nT-n-K)}$$

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو التقدير الإجمالي(Pooled)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

1-3-3- تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن و الأثر الفردي:

يمكن توسيع النموذج المتغيرات الصورية بإضافة الأثر الزمني، ومنه يصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = x'_{it}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

تحت القيد التالي : $\sum_{i=1}^{n}\alpha_i = \sum_{t=1}^{T}\gamma_t = 0$

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي :[2]

$$y^*_{it} = y_{it} - \bar{y}_{i.} - \bar{y}_{.t} + \bar{\bar{y}} \quad \text{و} \quad x^*_{it} = x_{it} - \bar{x}_{i.} - \bar{x}_{.t} + \bar{\bar{x}}$$

حيث : $\bar{y}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_{it}$ ، $\bar{\bar{y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} y_{it}$ ، $\bar{x}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{it}$ ، $\bar{\bar{x}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} x_{it}$

وبالنسبة للثوابت الأخرى يتم الحصول عليها عن طريق المعادلات التالية :

$$\hat{\mu} = \bar{\bar{y}} - \bar{\bar{x}}'b \; ؛ \quad \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_{i.} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{i.} - \bar{\bar{x}})'b \; ؛ \quad \hat{\gamma}_t = (\bar{y}_{.t} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{.t} - \bar{\bar{x}})'b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b متحصل عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير x^*_{it} كما يلي :

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT-(n-1)-(T-1)-K-1}$$

[1] IBID, p: 289.
[2] IDEM, p: 291.

1-4-1- نماذج بانل ذات الأثر العشوائي:

يتم استعمال هذا النوع من النماذج إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدرة، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج هناك طريقتين للتقدير؛ متمثلتين في طريقة المربعات الصغرى المعممة، و طريقة التفكيك الناتجة عن التقدير "ما بين الأفراد"(Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within)، سنتطرق في ما يلي إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة، و إلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي.[1]

أ- طريقة التقدير:

✓ **طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)**

ليكن النموذج التالي:[2] $y_{it} = x'_{it}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$

مع افتراض: $E(\varepsilon_{it}) = E(u_i) = 0$ ؛ $E(\varepsilon_{it}^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ؛ $E(u_{it}^2) = \sigma_u^2$ ؛

$E(\varepsilon_{it}u_j) = 0, \forall i,t,j$ ؛ $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) = 0,\ t \neq s, i \neq j$ ؛ $E(u_i u_j) = 0, i \neq j$

حيث: u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I و هو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات T نضع: $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ ،والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث: $E[\eta_{it}^2] = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma_u^2; t \neq s$ ،

$$E[\eta_{it}\eta_{js}] = 0; \forall t \wedge s, i \neq s$$

ونضع لكل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i: $\Sigma = E[\eta_i \eta'_i]$ إذا:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 \\ & \cdots & & & \\ \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \sigma_u^2 & \cdots & \sigma_u^2 + \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix} = \sigma_u^2 I_T + \sigma_\varepsilon^2 i_T i'_T$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس n_T هي:

---

[1] للمزيد من التفصيل عن طريقة التفكيك Within و Between أنظر:

- Jerry A.Haussman, William E.Taylor, Pa**nnel Data Unobservale Individual Effects**, Econometerica, Vol 49, N°6, Novembre 1981,p: (1379-1382).

[2] WiliamGreen ,op cit ,pp: 294-295.

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & \Sigma & 0 \cdots & 0 \\ & & \vdots & \\ 0 & 0 & 0 \cdots & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

إذا تقدير معالم النموذج عن طريق طريقة المربعات الصغرى تعطى بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta} = (X\Omega^{-1}X)^{-1}X\Omega^{-1}y = (\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}X_i)^{-1}(\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}y_i)$$

ومن أجل إيجاد هذه المعالم عن طريق المربعات الصغرى العادية يجب تحويل المعطيات كما جرت العادة في النموذج العادي(*)، ولهذا يجب معرفة $\Omega^{-\frac{1}{2}} = [I_n \otimes \Sigma]^{-\frac{1}{2}}$، مما يتطلب إيجاد $\Sigma^{-\frac{1}{2}}$ والتي تقدر بـ:

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\left[I - \frac{\theta}{T} i_T i_T'\right]$$ ، حيث : $$\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2 + T\sigma_u^2}}$$

وعليه فإن التحويل اللازم لكلا من y_i و X_i هوكالآتي :

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} X_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix} X_{i1} - \theta\bar{X}_{i.} \\ X_{i2} - \theta\bar{X}_{i.} \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta\bar{X}_{i.} \end{bmatrix} \quad \text{و} \quad \Sigma^{-\frac{1}{2}} y_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix} y_{i1} - \theta\bar{y}_{i.} \\ y_{i2} - \theta\bar{y}_{i.} \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta\bar{y}_{i.} \end{bmatrix}$$

إلا أن مصفوفة التباينات Σ غير معلومة، وعند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى الممكنة (Feasible Generalized Linear Regression « FGLR »)

✓ **حساب مصفوفة التباينات Σ :**

لحساب مصفوفة التباينات المركبة نتبع الخطوات التالية :

حساب النموذج التالي: $y_{it} - \bar{y}_{i.} = [x_{it} - \bar{x}_{i.}]'\beta + [\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.}]$ والذي يسمح من إزالة عدم التجانس، وبما أن:

$$E\left[\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it} - \bar{\varepsilon}_{i.})^2\right] = (T-1)\sigma_\varepsilon^2$$

فإن التقدير الغير متحيز لـ σ_ε^2 للمشاهدات T و المتعلقة بالمجموعة i هو:

*للمزيد من التفصيل في كيفية تفادي طريقة المربعات الصغرى المعممة، والحصول على نفس النتيجة عن طريق المربعات الصغرى بالقيام بالتحويلات على المتغيرات في النموذج العادي أنظر:

-Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3 édition, Paris, Dunod, 2000, p: (126-129).

$$\sigma_{\varepsilon}^{2}(i)=\frac{\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.})^{2}}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقيLSDV عن طريق درجة الحرية المصححة نتحصل على σ_{ε}^{2} :

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^{2}=s_{LSDV}^{2}=\frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(e_{it}-\bar{e}_{i.})^{2}}{nT-n-K}$$

أما تقدير قيمة σ_{u}^{2} تتم كما يلي : نقوم بحساب تباين النموذج الإجمالي، الذي يضم الثابت المشترك (Pooled) فنتحصل على :[1]

$$p\lim S_{Pooled}^{2}=p\lim\frac{e'e}{nT-K-1}=\sigma_{\varepsilon}^{2}+\sigma_{u}^{2}$$

$$\Rightarrow\hat{\sigma}_{u}^{2}=S_{Pooled}^{2}-S_{LSDV}^{2}$$

ب– اختبار التحديد:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل نستعمل ما يسمى باختبار التحديد، والذي يتمثل فيما يلي[2]:

✓ **اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الأفراد):**

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار "برش و باقن" (Breusch and 1980,Pagan)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاقرانج المتعلق بالأخطاء $\hat{u}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى حيث اختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي :

$$H_0: \quad \sigma_u^2=0$$

$$H_1: \quad \sigma_{\mathrm{u}}^2\neq 0$$

والذي يتم اختبارها عن طريق الكمية التالية:

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

-Wiliam Green , op cit, pp: 297-298

[2] Madala ,G.S, Limite Dependent Variable Models Using Panel Data, **The journal of Human Ressource**, Vol.22, No.3, Summer, 1987, pp: 311- 312.

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه، فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

✓ **اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الزمن):**

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أناختبار فرضية العدم والبديلة تكونان كالآتي:

$$H_0: \quad \sigma_\lambda^2 = 0$$
$$H_1: \quad \sigma_\lambda^2 \neq 0$$

يتم عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{T}\left(\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

والتي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه.

✓ **اختبار هوسمان (Haussman)**

من أجل تحديد أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة نماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، نستعمل اختبار "هوسمان"، والذي يعطى بالعلاقة التالية :[1]

$$H = \chi^2(K-1) = \left[b-\hat{B}\right]' \hat{\psi}^{-1}\left[b-\hat{B}\right]$$
$$\hat{\psi} = Var\left[b-\hat{B}\right] = Var[b] - Var\left[\hat{B}\right]$$ حيث :

و تمثل كل من مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعالم الانحدارية b المتحصل عليها من طريقة LSDV ماعدا الثابت، ومصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الأثر العشوائي $\hat{B}$ بدون الثابت، وعليه تحت

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Jerry A.Haussman, William E.Taylor, op cit, pp: 1382-1383.
- Wiliam Green, op cit, pp: 300-301.

فرضية العدم فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر العشوائي وهذا يعني أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، في الحالة المعاكسة فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت.

المطلب الرابع: تقدير النموذج و تحليل نتائج الدراسة القياسية

1- تقدير النموذج المتعلق بقياس فعالية الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك

لقياس فعالية الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك لعينة الدراسة المكونة من (07) بنوك، و خلال الفترة 2010-2015، سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) و النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) للعينة المأخوذة، ثم نقوم باختيار النموذج الملائم و الأفضل للتحليل.

الجدول رقم III.24: تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات	LR1		LR2	
	النموذج الإجمالي (Pooled)	النموذج ذو الأثر الثابت(LSDV)	النموذج الإجمالي (Pooled)	النموذج ذو الأثر الثابت(LSDV)
ROE	-0.5815 (0.0000)	-0.6833 (0.3319)	0.4986 (0.023)	0.3062 (0.5408)
ROA	-7.6001 (0.2846)	-2.9653 (0.7643)	4.6298 (0.6198)	-13.4677 (0.0647)
EM	0.00058 (0.1298)	0.0128 (0.0492)	-0.0109 (0.0353)	-0.0144 (0.0033)
ROD	2.9346 (0.2032)	0.6251 (0.8297)	0.7686 (0.7988)	3.8704 (0.0705)
AU	2.7637 (0.1571)	4.6563 (0.0198)	-2.3087 (0.3673)	0.3584 (0.7920)
PM	0.0988 (0.6949)	0.1720 (0.5082)	-0.2483 (0.4577)	0.3052 (0.1074)
CTI	0.3480 (0.0784)	0.8405 (0.0815)	0.5096 (0.0526)	-0.6149 (0.0749)
الثابتC	0.6116	0.2840	0.3179	0.5101

	(0.0003)	(0.1169)	(0.1225)	(0.0004)
معامل التحديد R^2	0.6105	0.7587	0.3675	0.8855
F-statistic	7.6160	6.7743	2.8228	16.6710
Prob(F-statistic)	0.000016	0.000012	0.019756	0.000000

المصدر: من إعداد الطالب، و بالاعتماد على الملحق رقم (27) و (28) و (30) و (31).

(...): تمثل المعنوية.

2- الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر وتحليل النتائج

من المعلوم أنه في الدراسات الإحصائية لا نكتفي بتقدير النموذج الإحصائي فقط و القيام بالتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له، وهذا من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في الدراسة، وهي كالأتي:

- ✓ الاختيار بين النموذج الإجمالي والنموذج ذو الأثر الثابت ؛
- ✓ اختبار جودة التوثيق
- ✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر؛
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

2-1- الاختبارات الإحصائية للنموذج :

2-1-1- الاختيار بين النموذج الإجمالي والنموذج ذو الأثر الثابت:

لأجل المفاضلة بين استخدام النموذج الإجمالي والنموذج ذو الأثر الثابت لبانل يمكن الاعتماد في ذلك على اختبار توزيع فيشر Fisher-Snedecor للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (الكفاءة التشغيلية) لسلوك المتغير التابع (مخاطر السيولة)، وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية F المحسوبة ومقارنتها بالقيمة المجدولة والمستخرجة من جدول توزيع فيشر عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، والشيء الأساسي هو معرفة ما إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات أم لا، و اختبار فيشر F في هذه الحالة حسب بانل يعطى بالعلاقة التالية:

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{\left(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}\right)}{(1-R^2_{LSDV})/(nT-n-K)}$$

بحيث:

n: عدد الأفراد (البنوك) متمثلة في 07 بنوك؛

T: الزمن بالسنوات، ومقدر بـ 06 سنوات؛

K: مؤشرا المتغير المستقلة متمثلة في الكفاءة التشغيلية، ومقدرة بـ 07 مؤشرات؛

R^2_{LSDV}: معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت؛

R^2_{Pooled}: معامل التحديد للنموذج الإجمالي.

و قصد اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين:

$H_0 : \beta_j = 0/\ j=1,2,3,4,5,6,7$

$H_1 : \beta j \neq 0/\ j=1,2,3,4,5,6,7$

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو التقدير الإجمالي(Pooled)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

أ – بالنسبة للنموذج الأول لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الأول LR1:

وعليه انطلاقا من النتائج المحصل عليها نقوم بحساب قيمة F-stat للنموذج حسب العلاقة أعلاه:

$$F(6,28) = \frac{(0.7587 - 0.6105)}{(1-0.7587)/(28)} = 17.23$$

عند مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر والمقدرة 17.23 مع القيمة المجدولة لتوزيع فيشر المقدرة بـ 3.87 نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن β_j يختلف معنويا عن 0، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، و أفضل نموذج يُطبق في هذه الحالة هو النموذج ذو الأثر الثابت.

ب – بالنسبة للنموذج الثاني لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الثاني LR2:

وعليه انطلاقا كذلك من النتائج المحصل عليها نقوم بحساب قيمة F-stat للنموذج حسب العلاقة أعلاه:

$$F(6,28) = \frac{(0.8855 - 0.3675)}{(1-0.8855)/(28)} = 39.5$$

عند مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر والمقدرة 39.5 مع القيمة المجدولة لتوزيع فيشر المقدرة بـ 3.87 نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أن β_j يختلف معنويا عن 0، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، و أفضل نموذج يُطبق في هذه الحالة هو النموذج ذو الأثر الثابت.

2-1-2- اختبار جودة التوثيق:

يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد R-squared، والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع (مخاطر السيولة) والمتغيرات المستقلة (الكفاءة التشغيلية) مرة واحدة، كذلك مع مراعاة معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared، والذي يساعد أيضا على مدى قبول النموذج الكلي.

أ – بالنسبة للنموذج الأول لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الأول LR1:

حسب النتائج المتحصل عليها نفضل استعمال النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) في التحليل، وهذا بسبب قيمة معامل التحديد، والذي يساوي 0,7587 واقترابه من الواحد، أي تظهر النتائج أن 75.87% من التغير في مخاطر السيولة مفسر بالمتغيرات المستقلة لمؤشرات الكفاءة التشغيلية بالبنوك عينة الدراسة، وبمعامل تحديد مصحح 0,6467 أي بنسبة 64.67%، في حين في النموذج الإجمالي (Pooled OLS) قيمة معامل التحديد منخفض نسبيا مقارنة بالنموذج ذو الأثر الثابت و هو 0,6105 أي بنسبة 61.05%، وبمعامل تحديد مصحح 0,5304 أي بنسبة 53.04%.

ب – بالنسبة للنموذج الثاني لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الثاني LR2:

حسب النتائج المتحصل عليها نفضل استعمال النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) في التحليل، وهذا بسبب قيمة معامل التحديد، والذي يساوي 0,8855 واقترابه من الواحد، أي تظهر النتائج أن 88.55% من التغير في مخاطر السيولة مفسر بالمتغيرات المستقلة لمؤشرات الكفاءة التشغيلية بالبنوك عينة الدراسة، وبمعامل تحديد مصحح 0,8324 أي بنسبة 83.24%، في حين النموذج الإجمالي (Pooled OLS) معامل قيمة التحديد منخفض مقارنة بالنموذج ذو الأثر الثابت و هو 0,3675 أي بنسبة 36.75%، وبمعامل تحديد مصحح 0,2373 أي بنسبة 23.73%.

2-1-3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

بحيث يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج المستخدم (النموذج ذو الأثر الفردي) من خلال إحصائية فيشر، ويتم مقارنة Fc بقيمة فيشر المجدولة ($k ,n-k-1,\alpha$).

أ – بالنسبة للنموذج الأول لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الأول LR1:

من خلال الجدول المتعلق بالنموذج ذو الأثر الثابت لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الأول و المتحصل عليها نجد أن قيمة فيشر Fc = 06.77 أكبر تماما من القيمة الإحصائية المجدولة لفيشر، والتي تقدر بـ F(7,34,0.05) = 2.25، و أيضا من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية بالنموذج و التي قدرت بـ Prob(F-stat) = 0.0012، و الذي هو أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1، أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية.

ب – بالنسبة للنموذج الثاني لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الثاني LR2:

من خلال الجدول المتعلق بالنموذج ذو الأثر الثابت لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع الثاني و المتحصل عليها نجد أن قيمة فيشر Fc = 16.67 أكبر تماما من القيمة الإحصائية المجدولة لفيشر، ، والتي تقدر بـ F(7,34,0.05) = 2.25، و أيضا من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية بالنموذج و التي قدرت بـ Prob(F-stat) = 0.000000، و الذي هو أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1، أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية.

2-1-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء، والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية، وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة، ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع أخطأ الفترة الزمنية سابقا.

ويمكن اختبار وجود ارتبط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (Durban Watson) بالنسبة للنموذجين المقبولين الأول والثاني للأثر الثابت، وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة DW (أنظر الجدول بالملحق رقم 28 و 31)، والذي قدر بـ DW1=1.739402 و DW2=1.902878 على التوالي.

ومن خلال الشكل التالي الذي يوضح قيم DW (القيم الجدولية الاختيارية)، والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب.

الشكل رقم III.22: القيم الجدولية الاختيارية لـ DW

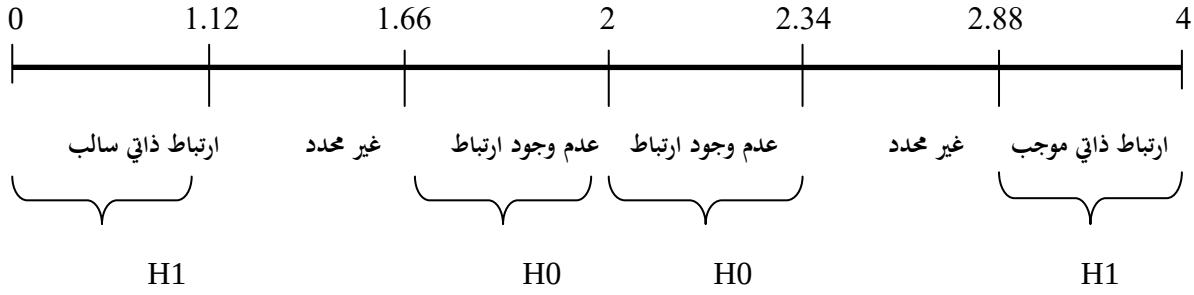

المصدر:سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص127.

ومنه نلاحظ أن إحصائية DW للنموذجين المقبولين للأثر الثابت تقعان في منطقة H_0، ومنه نقول أنه لا يُوجد مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء للنموذجين المطبقين في التحليل.

2-2- تحليل النتائج:

2-2-1- بالنسبة للمؤشر التابع الأول المتعلق بمخاطر السيولة "LR1" :

يتمثل هذا المؤشر "LR1" في إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي الودائع، والذي يقيس مخاطر السيولة بالبنوك، فارتفاع قيمة هذا المؤشر بالبنك دليل على زيادة احتمالية التعرض لمخاطر السيولة و العكس، أما تحليل نتائج علاقة المؤشر التابع "LR1" بمؤشرات المتغير الثابت للكفاءة التشغيلية فيمكن التطرق لها و بالاعتماد على نتائج الجدول بالملحق رقم 02 فيما يلي:

أ- علاقة LR1 بمؤشرات كفاءة الأرباح:

- **بمؤشر العائد على حقوق الملكية "ROE "**: نلاحظ وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية و مخاطر السيولة بالبنوك، لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على حقوق الملكية) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، أي كلما قلت مقدرة

البنك على توليد الأرباح (العوائد) من الأموال الخاصة كلما قلت مقدرته على منح القروض من جهة، و في نفس الوقت في حالة توسعه في سياسة منح القروض من إجمالي الودائع المحصلة، خاصة في حالة اعتماده المفرط على الودائع الجارية، والتي يمكن سحبها وطلبها في أي وقت كان، وقد يتعرض البنك لطلبات سحوبات متتالية من طرف الزبائن لمثل هذه الودائع، مما يسبب له تقلص للسيولة قد تساهم مباشرة في تعرضه لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين من جهة أخرى، وهذا ما ينجر عليه ارتفاع في مخاطر السيولة.

- **بمؤشر العائد على الأصول "ROA"**: نلاحظ وجود علاقة عكسية بين العائد على الأصول و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول و مخاطر السيولة بالبنوك، ولكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على الأصول) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، ومن المعلوم أيضا أنه كلما زادت العوائد المحصلة من جراء استثمار البنك لأصوله المتاحة كلما زادت سيولته، وبالتالي توسع مقدرته في منح القروض بالاعتماد على تلك الأرباح المحققة، وتجنب الاعتماد الكامل و الحصري أو الإفراط في منح القروض الناتجة عن الودائع خاصة في حالة اقتراب مواعيد استحقاقها، وبالتالي المساهمة في تقليص إمكانية التعرض لمخاطر السيولة، مع الإشارة إلى تدني النسبة العكسية بين العائد على الأصول و مخاطر السيولة، وعليه فالمطلوب هو الرفع من الاستغلال لمختلف الأصول المتاحة لأجل توليد أكبر للأرباح والمساهمة في تقليل مخاطر السيولة.
- **بمؤشر الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية) "EM"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرافعة المالية و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عنها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (الرافعة المالية) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 05%، فنشاط البنك يكون عند مستوى حجم مخاطر معين ومقبول لتحقيق عوائد مستهدفة، فالعمل البنكي مرتبط بثلاثية تحقيق الربحية بسيولة معينة في ظل مخاطرة محددة،

فارتفاع مؤشر الرافعة المالية يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، وبالتالي فهو دليل على الارتفاع في نسب منح القروض مقابل الودائع المحصلة، قد ينجم عنه عسر في السيولة المتاحة لديه في حالة توالي السحوبات من طرف الزبائن، وهو ما يزيد من إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة.

- **بمؤشر العائد على الودائع "ROD"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين العائد على الودائع و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الودائع و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على الودائع) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، ومن المعلوم أن عوائد البنك تكون في شكل فوائد نظير منح القروض، فمن خلال مؤشر العائد على الودائع فالملاحظ تدني مساهمة الفوائد المحصلة عن طريق القروض المتأتية من الودائع، مقابل منح فوائد مرتفعة للمودعين عن تلك الودائع، وبالتالي عدم كفاءة الربط بين الفوائد على القروض و الودائع، إضافة إلى تقلبات أسعار الفائدة بالسوق البنكي، ساهم في زيادة إمكانية التعرض لمخاطر السيولة.
- **بمؤشر منفعة الأصول "AU"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين منفعة الأصول و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر منفعة الأصول و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (منفعة الأصول) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 05%، وتشير إلى أن هناك أصول مجمدة لأجل طويل وتدر أرباح ضئيلة، مع تناقص في قيم الأصول جراء التضخم وإعادة التقييم، مع التركيز على تنويع المحفظة الاستثمارية خاصة في ظل الأزمة المالية بالجزائر، والتي ساهمت في تجميد الاستثمار العمومي لأغلب المشاريع الكبرى، مما أثر سلبا على البنوك في عمليات توليد الأرباح عن طريق استغلال الأصول المتاحة خاصة في مجال كراء العتاد والوسائل، أو ما يسمى بالتمويل الايجاري في ظل انخفاض وتيرة الاستثمار من ناحية، و شبه تجمد لبورصة الأوراق المالية من ناحية أخرى، فتصبح عبء قيمة تملك الأصل أكثر من مستوى مساهمته في

تحقيق العوائد، وعليه حجزه لسيولة كبيرة مقابل عائد بسيط، فكل هذا يساهم في الرفع من نسب تعرض البنك لمخاطر السيولة.

ب- علاقة LR1 بمؤشرات كفاءة التكاليف:

- **بمؤشر هامش الربح "PM"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين هامش الربح و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هامش الربح و مخاطر السيولة بالبنوك، ولكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (هامش الربح) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وهو مناقض للواقع، لأن فلسفة العمل البنكي التقليدية تقوم على تلقي الودائع ومنحها في شكل قروض وبالتالي تحقيق هامش ربح، بمعنى كلما زادت عملية منح القروض مقابل الودائع المحصلة زادت نسب هوامش الربح المحققة خاصة بالنسبة للودائع الادخارية و لأجل التي تتسم بمواعيد استحقاق طويلة مقارنة بالودائع الجارية، وكذا عدم إلزامية السحب في أي وقت إلا عند تاريخ الاستحقاق، وعليه فالعلاقة الطردية تعني أن ارتفاع هامش الربح دليل على إفراط البنك في استثماره لأمواله مقابل مخاطر مرتفعة لأن تحقيق عوائد كبيرة يتناسب طرديا مع زيادة تعرض البنك للمخاطر، خاصة مع اعتماده على الودائع تحت الطلب وتوقعه بعدم سحبها في الأجل المتوسط، وهو ما قد يساهم في إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة في أي وقت، وقد يخسر ذلك القدر المحقق من هوامش الربح ولفترات متتالية، وبالتالي الوقوع في أزمة سيولة حادة.
- **بمؤشر التكاليف إلى الإيرادات"CTI"** : نلاحظ وجود علاقة طردية بين التكاليف إلى الإيرادات و إجمالي القروض إلى الودائع، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر إجمالي القروض إلى الودائع بالبنك تزيد نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة طردية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر إجمالي التكاليف إلى الإيرادات و مخاطر السيولة بالبنوك، وحسب النتائج المحصل عنها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (مؤشر التكاليف إلى الإيرادات) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وغير معنوي عند مستوى معنوية 05%، وهذا شيء منطقي فزيادة التكاليف تساهم في استنفاذ للإيرادات المحققة، وبالتالي نقص في

العوائد المكتسبة جراء ارتفاع تكاليف الاستغلال، وهو ما يساهم في تقليل سيولة البنك، وارتفاع إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة.

2-2-2- بالنسبة للمؤشر التابع الثاني المتعلق بمخاطر السيولة "LR2" :

ويتمثل هذا المؤشر "LR2" في إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول، والذي يقيس مخاطر السيولة بالبنوك، فانخفاض قيمة هذا المؤشر بالبنك تعني زيادة في احتمالية التعرض لمخاطر السيولة و العكس، أما تحليل نتائج علاقة المؤشر التابع "LR2" بمؤشرات المتغير الثابت الكفاءة التشغيلية، فيمكن التطرق لها و بالاعتماد على نتائج الجدول بالملحق رقم 05 فيما يلي:

أ - علاقة LR2 بمؤشرات كفاءة الأرباح:

- **بمؤشر العائد على حقوق الملكية "ROE "**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على حقوق الملكية) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وهذا راجع إلى أنه كلما زادت نسبة الربح الصافي (النتيجة الصافية) إلى الأموال دل على مقدرة البنك في توليد السيولة، من خلال مختلف أنشطته مما يساهم في الرفع من مركزه المالي و توسع مقدرته في منح القروض مقابل تجميع نظير ذلك فوائد أكبر، مع توفر راحة مالية للبنك تتيح له المقدرة على الوفاء بمختلف الالتزامات وعند تواريخ استحقاقها، وبالتالي تجنب البنك الوقوع في مخاطر السيولة، أي هناك علاقة عكسية بين كفاءة الأرباح متمثلة في مؤشر العائد على حقوق الملكية و حجم مخاطر السيولة بالبنك.
- **بمؤشر العائد على الأصول "ROA"**: نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر العائد على الأصول و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وبالتالي نستخلص وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول و مخاطر السيولة بالبنوك، وحسب النتائج المحصل عنها

فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على الأصول) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وغير معنوي عند مستوى معنوية 05 %، ومن المعلوم أيضا أن العائد على الأصول يعطي فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق زيادة في الأرباح مما يرفع قدرة حقوق الملكية في مقابلة الأصول الخطرة، وتجدر الإشارة إلى أن الأصول في ميزانية البنك ترتب ترتيبا تنازليا على أساس سرعة القابلية في التحويل للسيولة، وهذا ما يناقض النتيجة المتحصل عليها، و لأجل تفسير ذلك نشير إلى أن الأصول تنقسم إلى أصول حقيقية و أصول مالية، ومهمة البنك إيجاد التوازن بين العائد والمخاطرة في إدارته لمحفظته الاستثمارية المتشكلة من هذه الأصول، وتعود العلاقة الطردية بين العائد على الأصول ومخاطر السيولة في إعادة تقييم الأصول الحقيقية جراء التضخم الكبير الواقع في الاقتصاد الجزائري واعتماد أغلب البنوك على قطاع العقار، و هذا القطاع تميز بالاستقرار في الأسعار بل أحيانا بالركود خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الأزمة المالية، وكذا استمرارية الدولة في سياسة منح السكنات الاجتماعية ومختلف الصيغ السكنية الأخرى، مما ساهم في عدم مساهمة مثل هذه الأصول في تحقيق العوائد المرجوة منها وثبات قيمتها إن لم نقل تقل هذا من ناحية، ومن المعلوم أيضا الركود الحاصل في بورصة الأوراق المالية بالجزائر، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على إمكانية استثمار البنك لأصوله المالية المتاحة في شكل أسهم، وتنشيطها واستغلالها لتحقيق عوائد من ناحية أخرى، فأثر هذا على إمكانية خلق السيولة المستهدفة من الأصول والحيلولة دون استثمارها بشكل مربح أكثر مما هي عليها، وهو ما ساهم في حجز أموال كبيرة أثرت بشكل مباشرة على سيولة البنك، وبالتالي حدوث فجوة سلبية بين ما هو مستهدف وما تم تحقيقه فعلا، كم ويمكن تفسيره من ناحية اعتماد البنك على الأصول الخطرة في تحقيق العوائد، وعليه إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة وارد بشكل كبير.

- **بمؤشر الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية) "EM"**: نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر الرافعة المالية و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وبالتالي نستخلص وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرافعة المالية و مخاطر السيولة بالبنوك، وحسب النتائج المحصل عنها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (الرافعة المالية) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 05 %، وهذا أمر طبيعي فكلما ارتفع مؤشر الرافعة المالية فإن هذا

يعطي مؤشرا للإدارة إلى ذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق هذا المستوى من العائد، وهذا يوحي بالاعتماد على تمويل الاستثمارات بالديون، أي تحقق تلازمية الخطر والعائد المتناقضة في العمل البنكي، بمعنى نشاط و اعتماد البنك على حجم مخاطر معينة ومقبول لتحقيق مستويات من العوائد المستهدفة.

- **بمؤشر العائد على الودائع "ROD"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين العائد على الودائع و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الودائع و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو دل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (العائد على الودائع) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، مع التأكيد أنه من بين أهم مصادر تمويل البنك الخارجية هي الودائع و أهم نشاط تقليدي له هو منح القروض مقابل فوائد دورية وهي التسمية التي تطلق على البنوك التجارية بأنها بنوك الودائع، فكلما زادت نسبة النتيجة الصافية المحققة إلى إجمالي الودائع زادت مقدرة البنك في خلق السيولة جراء استثمار و منح تلك الودائع في شكل قروض بفوائد خاصة في حالة اعتماده على الودائع الادخارية و الودائع لأجل واللتان يتميزان بفترة استحقاق طويلة نوعا ما مقارنة بالودائع الجارية والتي تكون دائما تحت الطلب وعليه توفران للبنك إمكانية الاستفادة منهما و استثمار تلك الأموال وبشكل كبير، مما يتيح له إمكانية إعادة الودائع عند تواريخ استحقاقها و رفع فرص منح القروض واستثمار الأموال الإضافية المحققة منها، و مع تحقيق فائض في العوائد من خلال عملية الطرح بين الفوائد على القروض الممنوحة و الفوائد المطبقة على الودائع، وبالتالي خلق موارد جديدة، وهذا ما يساهم في التقليل من إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة، أي هناك علاقة عكسية بين كفاءة الأرباح متمثلة في مؤشر العائد على الودائع و حجم مخاطر السيولة بالبنك.
- **بمؤشر منفعة الأصول "AU"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر منفعة الأصول و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر منفعة الأصول و مخاطر السيولة بالبنوك، و لكن حسب النتائج المتحصل عليها فهو يدل على عدم معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (منفعة الأصول) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، أي البنك يحقق عوائد من جراء توظيفه و استغلاله

لمختلف الأصول المتاحة لديه، مع عدم نسيان إعادة تقييم تلك الأصول في ظل مستويات التضخم الموجودة والتي تؤثر سلبا، و أيضا دون إغفال جانب اهتلاك الوسائل والمعدات (الأصول الحقيقية)، ورغم هذا فالملاحظ أن منفعة الأصول تؤثر ولو بشكل بسيط في توفير عوائد للبنك تتيح له التخفيف من آثار إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة، أي هناك علاقة عكسية بين كفاءة الأرباح متمثلة في مؤشر منفعة الأصول و حجم مخاطر السيولة بالبنك.

ب – علاقة LR2 بمؤشرات كفاءة التكاليف:

- **بمؤشر هامش الربح "PM"**: نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر هامش الربح و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هامش الربح و مخاطر السيولة بالبنوك، وحسب النتائج المحصل عنها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (هامش الربح) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وغير معنوي عند مستوى معنوية 05 %، فتحقيق البنك لهامش ربح مرتفع يساهم في تحقيق عوائد إضافية جراء استثماره لموارد المتاحة وتقديمه لمختلف الخدمات والمنتجات البنكية و المالية، وهذا دليل على كفاءته الإدارية، مما خلق له راحة مالية ساهمت وبشكل فعال في الوفاء بمختلف التزاماته وفي مواعيد استحقاقها، مما ساعد في التقليل من إمكانية تعرضه لمخاطر سيولة، أي هناك علاقة عكسية بين كفاءة التكاليف متمثلة في مؤشر هامش الربح و حجم مخاطر السيولة بالبنك.
- **بمؤشر التكاليف إلى الإيرادات"CTI"**: نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر التكاليف إلى الإيرادات و إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الأصول، ومن المعلوم أنه كلما زاد مؤشر النقد والأرصدة بالبنك قلت نسبة مخاطر السيولة أي هناك علاقة عكسية بينهما، وعليه نستخلص و بالتعدي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر إجمالي التكاليف إلى الإيرادات و مخاطر السيولة بالبنوك، وحسب النتائج المحصل عنها فهو يدل على معنوية العلاقة بين مؤشر المتغير المستقل (إجمالي التكاليف إلى الإيرادات) ومؤشر المتغير التابع (مخاطر السيولة) عند مستوى المعنوية 10%، وغير معنوي عند مستوى معنوية 05 %، و من المعلوم أنه كلما زادت تكاليف الاستغلال لدى البنك على إيراداته المحققة، وعليه تقلص في السيولة المتاحة مما يزيد من إمكانية تعرضه لعسر مالي، مما يساهم في ارتفاع

نسب تعرضه لمخاطر السيولة، ولتحقيق كفاءة في التكاليف وجب على البنك تخفيض نسبة التكاليف إلى الإيرادات، من خلال وعلى سبيل المثال لا الحصر الاقتصاد في الطاقة و الأعباء الملحقة، و تأطير سياسة التوظيف وترشيد النفقات التشغيلية كربط كتلة الأجور والمكافآت بمستويات المردودية...الخ، فكلما اقتربت هذه النسبة من الصفر دل على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و كذلك تحقيق البنك لوفورات حجم ونطاق يساهم في رفع كفاءة التسيير من خلال استغلال أقل المدخلات لتحقيق أفضل مستويات من المخرجات، وبالتالي المساهمة في تقليل حجم مخاطر السيولة، تساهم كفاءة التكاليف في التقليل من مخاطر السيولة بالبنك.

خلاصة الفصل:

بما أن الدراسات النظرية لم تتوصل إلى نتيجة قطعية للعلاقة بين الكفاءة التشغيلية و حجم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك، فقد قمنا من خلال هذا الفصل بالقيام بدراسة قياسية لأثر الكفاءة على مخاطر السيولة لسبعة بنوك ناشطة بالجزائر تم الحصول على تقاريرها السنوية و هي: بنكين عموميين متمثلين في البنك الوطني الجزائري و بنك الجزائر الخارجي، و بنك يقدم المعاملات وفق الشريعة الإسلامية متمثل في بنك البركة، و بنك تجاري مشتركا يقدم الخدمات والمعاملات التقليدية هو بنك الخليج الجزائر، و إضافة لثلاث بنوك أجنبية هي ترست بنك و وسوسيتيه جينيرال الجزائر وبنك باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2015) ، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة من البيانات المالية السنوية للبنوك محل الدراسة وتقارير بنك الجزائر، بعد ذلك تم بناء النموذج القياسي، ومعالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية، وباختصار قد تم الوصول إلى أن بنك باريبا الجزائر و ترست بنك يتمتعان بكفاءة أرباح جد مرتفعة، وفي نفس السياق ترست بنك يتميز بكفاءة تكاليف مثلى من خلال انخفاض نسب تعرضه لمخاطر سيولة، وهذا من خلال مؤشر إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي الودائع المقبوضة، في حين بنك الجزائر الخارجي يتمتع بكفاءة تكاليف عالية من حيث مؤشر هامش الربح مع إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة بنسب جد مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال مقارنة بالإيرادات المحققة لديه، وقد وصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين مؤشرات المتغير المستقل و مؤشرات المتغير التابع من خلال النموذج المستخدم، بمعنى أن المؤشر التابع متمثلا في مخاطر السيولة بالبنوك يتم تفسيره من خلال مؤشرات المتغير المستقل متمثلا في الكفاءة التشغيلية، وعليه وحسب النتائج فكفاءة البنك التشغيلية تؤثر وتساهم في تقليل إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة.

الخاتمة العامة

يعتبر موضوع دور كفاءة البنوك في إدارة مخاطر السيولة موضوع جد مهم، وينعكس وبشكل مباشر على أداءها و نشاطها في السوق البنكية، فكفاءة البنوك في تسيير مواردها تضمن استقرار النظام البنكي من ناحية عملية التمويل اللازمة لمختلف الأعمال والاستثمارات خاصة الحيوية منها، والتي تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وتطوره.

حيث حاولنا من خلال هذا البحث قياس مدى فعالية الكفاءة التشغيلية في البنوك وعلاقتها بتقليل مخاطر السيولة فيها لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)، وقد شملت العينة بنوك عمومية ومختلطة وكذا بنوك أجنبية، حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالكفاءة و مخاطر السيولة بالبنوك وكيفية إدارتها، أما الجانب التطبيقي استعملنا دراسة حالة، وهذا من خلال الاعتماد على البيانات المالية الأساسية المستخرجة من التقارير السنوية لعينة البنوك المختارة، والقيام بحساب أهم المؤشرات لمتغيري موضوع الدراسة من خلال عملية الربط بينهما، ومعرفة مقدار التأثير وهذا باستخدام نموذج بانل ذو الأثر الثابت، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص وصياغة أهم النتائج المتحصل عليها والتي تتضمن إجابات عن الفرضيات ومختلف الأسئلة الفرعية، والتي تم طرحها بالمقدمة العامة في النقاط التالية:

- ✓ إن الكفاءة تعني مدى سيطرة الوحدة الاقتصادية على مدخلاتها مقابل تحقيق أفضل مستويات من المخرجات، بمعنى تحقيق النتائج المثلى جراء تخفيض التكاليف، و عليه فالكفاءة هي الطريقة المثلى لتسيير الموارد المتاحة؛
- ✓ الكفاءة الإنتاجية تعبر عن العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وناتجها؛
- ✓ تساهم الكفاءة في اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك لكي يتم اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة منعا لتكرارها، كما تعمل على ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة؛
- ✓ الفعالية تعني القيام بالأعمال الصحيحة، وعليه لابد من معرفة تلك الأعمال قصد تأديتها بشكل صحيح لذلك فهي ترتبط بالقيادة، أما الكفاءة فهي تأدية الأعمال بطريقة صحيحة وهي مرتبطة بالإدارة؛

- ✓ الأداء يركز على بعدين أساسيين؛ بعد الكفاءة في كيفية استغلال الموارد المتاحة، وبعد فعالية الوصول للنتائج المسطرة انطلاقا من تلك الموارد، أي الأداء يعبر عن النتيجة والجهد المبذول معا؛
- ✓ يشير مصطلح الكفاية إلى كفاية الشيء من عدمه أي من ناحية الكمية، أما الكفاءة فتركز على الكيفية المثلى لتحقيق الأهداف دون إغفال جانب الكم؛
- ✓ الكفاءة البنكية تعني مدى سيطرة البنك على مدخلاته مقابل تحقيق أفضل مستويات من المخرجات (المنتجات البنكية)، بمعنى تحقيق النتائج المثلى بأقل التكاليف الممكنة، و عليه فالكفاءة هي الطريقة المثلى لتسيير الموارد المتاحة؛
- ✓ محددات الكفاءة التشغيلية تتمثل في مستويات المرونة السعرية ودرجات إحلال المنتجات البنكية، إضافة إلى تحقيق وفورات في الحجم والنطاق، وكذا متطلبات الاندماج البنكي و خوصصة البنوك، ومدى تحقيق مبادئ الحوكمة في التسيير مع مراعاة جوانب هيكل السوق البنكي؛
- ✓ من الضروري تحديد السيولة التي يحتاجها البنك التجاري، و أيضا من المهم دراسة و فهم التغيرات التي تطرأ على الميزانية وكيفية تأثيرها على السيولة قصد وضع السبل الكفيلة بتجنب الأزمات؛
- ✓ على البنوك العمومية الربط بين استثمار الفائض من السيولة لتحقيق عوائد إضافة من جهة، و المساهمة في تمويل الاستثمارات المختلفة للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، مع الحرص على تبني سياسات ناجعة و فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ البنك المركزي له دور كبير في التقليل من المخاطر البنكية، وذلك من خلال عملية الإشراف والمراقبة الدائمة على نشاط البنوك، و أيضا من خلال إصدار اللوائح التنظيمية و التشريعات و التعليمات الدورية المنظمة للعمل البنكي، و الذي يفرض على البنوك التجارية تطبيقها والالتزام بها، وهو ما يساهم بشكل مباشر في الحد من مختلف الأزمات في السوق البنكي؛
- ✓ المخاطر البنكية جزء من العمل البنكي والمالي، وهو الشيء الذي يستدعي توفر قسم خاص بالبنك التجاري يعنى بمتابعة و دراسة المخاطر، و العمل على الحد منها أو تخفيفها أو القيام بتحويلها؛
- ✓ مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند تواريخ استحقاقها، وقد يكون بسبب سوء تقدير وتسيير للموارد المتاحة، أو لضعف تخطيط السيولة في المدى القصير و المتوسط، مما يؤدي لعدم التنسيق بين الأصول والخصوم ، كما وقد تتأثر سيولة البنك بالأزمات الاقتصادية و أزمات أسواق رأس المال؛

- ✓ البنوك التجارية ملزمة بتطوير أدوات قياس ومتابعة و إدارة مختلف المخاطر التي تعيق عملها خاصة مخاطر السيولة منها، مع تطبيق من وقت لآخر اختبارات الضغط على السيولة، و تقييم مدى تجاوب الآليات الموضوعة لذلك، مع الحرص دائما على تطوير خطط الطوارئ الموجهة لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ أهم الطرق المستخدمة في قياس مخاطر السيولة هي طرق الفروقات المتتابعة و المجمعة إضافة إلى طريقة الأصول والخصوم المرجحة بالخطر؛
- ✓ إن درجة كفاءة أداء البنك تتيح له توفير وفورات حجم و وفورات نطاق، من خلال إنتاج مجموعة من المنتجات دفعة واحدة وبشكل متواصل عوض إنتاج كل منتج على حدا، وهو ما يجعله يتجنب تكاليف إضافية، و يعطيه القدرة على توفير قدر كاف من السيولة؛
- ✓ تعد إستراتيجية إدارة أصول وخصوم من أهم الإجراءات التي تسمح للبنك التجاري بمراقبة مخاطر السيولة وإدارتها، حيث ترتكز السيولة على مدى التوفيق بين أجال استحقاق الأصول و أجال استحقاق الخصوم بما يكفل عدم وجود أي ضغوط تمويلية على البنك سواء أكانت ظرفية أو دائمة؛
- ✓ أغلب البنوك التجارية التي ليس لها دور كبير وفعال في الاستثمارات الكبيرة، و لا تقدم خدمات بنكية موسعة لا تتعرض لمستويات مخاطر سيولة مرتفعة.
- ✓ يعتبر بنك باريبا الجزائر أكفأ بنك في بنوك العينة المختارة وخلال فترة الدراسة من حيث العائد على حقوق الملكية، والذي يظهر من خلاله استغلاله الكبير لأمواله الخاصة في عملية توليد الأرباح؛
- ✓ حقق ترست بنك أعلى معدل من حيث العائد على الأصول و العائد على الودائع، وهو يدل على مدى كفاءته في تسيير و توظيف موارده المتاحة من ناحية، و المستوى العالي من العوائد المحققة من عملية استثمار الودائع من ناحية أخرى، مع ملاحظة تدني التكاليف من خلال مؤشر التكاليف إلى الإيرادات، وهذا يدل على مدى كفاءته العالية في التحكم في تكاليفه التشغيلية، وهو راجع أيضا إلى صغر حجم البنك و قلت فروعه وعدم تشعب تعاملاته، وهو ما أدى لتقليل تكاليفه التشغيلية مقارنة بالإيرادات المحققة؛
- ✓ يتبين أن بنك الجزائر الخارجي أفضل بنك من ناحية هامش الربح المحقق، وهو ما يعكس حجم الربح الصافي من مجمل الإيرادات المحققة للبنك أي تحقيق كفاءة في إدارة التكاليف من حيث مؤشر هامش الربح؛

- ✓ من خلال مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة تبين أن إمكانية تعرض البنك الوطني الجزائري لمخاطر السيولة جد مرتفعة، وهذا نتيجة التقلص السريع للسيولة في الاقتصاد الوطني بسبب الانخفاض الكبير في ودائع قطاع المحروقات الناتجة عن تهاوي أسعار النفط منذ سنة 2014؛
- ✓ من حيث مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة يعتبر بنك البركة الجزائري الأفضل في عينة الدراسة، بسبب اعتماد البنك على موارده الخاصة في أنشطته، وبالتالي انخفاض نسب تعرضه لمخاطر السيولة؛
- ✓ من خلال استعمال النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) في التحليل تبين أن معامل التحديد والذي يساوي 75.87% جد مرتفع، أي تظهر النتائج أن 75.87% من التغير في مخاطر السيولة للمتغير التابع المتمثل في إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي الودائع المقبوضة مفسر بالمتغيرات المستقلة للكفاءة التشغيلية لعينة البنوك محل الدراسة، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المختارة، و أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0,05 وهو دليل على معنوية و صحة النموذج المطبق؛
- ✓ أيضا من خلال استعمال النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) في التحليل تبين أن معامل التحديد والذي يساوي 0,8855 جد مرتفع، أي تظهر النتائج أن 88.55% من التغير في مخاطر السيولة للمتغير التابع المتمثل في إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول مفسر بالمتغيرات المستقلة للكفاءة التشغيلية لعينة البنوك محل الدراسة، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المختارة، و أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0,05 وهو دليل على معنوية و صحة النموذج المطبق؛
- ✓ تؤثر كفاءة الأرباح والتكاليف بالبنك عكسيا على مخاطر السيولة، أي كلما زادت كفاءة البنك زاد مستوى أرباحه وانخفض مستوى تكاليفه، وعليه توفير قسط هام من السيولة من جراء العوائد المحققة و الأعباء المنخفضة، وبالتالي التقليل من إمكانية التعرض لمخاطر السيولة.

2- التوصيات:

بناءا على النتائج المتحصل عليها يمكن طرح بعض التوصيات للبنوك العاملة بالجزائر، وهذا بهدف مساهمتها في الرفع من كفاءتها وتقليل مستويات مخاطر السيولة التي قد تواجهها، وهذا في ظل المعطيات الراهنة للسوق البنكي الجزائري، وهي:

- ✓ على البنوك الجزائرية ولوج عالم المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل أعمق و أكثر جدية، بما يتيح لها كفاءة وسرعة في الأداء، وفي تقديم أجود المنتجات البنكية المتاحة؛
- ✓ في ظل الإفصاح و الشفافية المطلوب من السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر إلزام البنوك بالتصريح بمختلف البيانات والتقارير المالية في مواقعها بالانترنيت، وهو ما يساعد المختصين والباحثين في بحوثهم الأكاديمية، وقد توفر هذه الدراسات نتائج و حلولا لأزمات قد تواجه النظام البنكي الجزائري مستقبلا؛
- ✓ على البنوك تطوير أساليب الرقابة والفحص خاصة في ظل تطور المخاطر التي تواجه البنوك، و أيضا تطور وتشعب الأنشطة و العمليات البنكية مما يزيد من حدة هذه المخاطر؛
- ✓ على البنوك القيام ودوريا بدورات تكوينية و توجيهية لموظفي البنك في مجال الإدارة والتسيير البنكي، وهذا قصد مواكبة جل التطورات في المعاملات المالية، وكذا أخلقت مهنة العمل البنكي ورفع مستوى ومؤهلات وكفاءة الموظفين؛
- ✓ الواجب تطوير وتكييف نظم الحوافز بما يدفع بالموظفين نحو الارتقاء في تنويع الخدمات وجذب الزبائن ومختلف المتعاملين، و كذا المساهمة في تحقيق القيمة المضافة للبنك؛
- ✓ عل البنوك تطبيق فكرة الإدارة بالكفاءات و الأهداف من خلال الاستثمار في العنصر البشري، ورسم خطط للعمل تتماشى وإستراتيجية وفلسفة البنك؛
- ✓ على السلطات النقدية التفكير الجدي في فتح بنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية وعدم الاكتفاء ببعض الشبابيك المفتوحة بالبنوك، مع إمكانية فتح إدارة فرعية بالبنك المركزي مهمتها التعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مع هذه البنوك الإسلامية، وخاصة حاليا في ظل حاجة الاقتصاد للسيولة بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط وشبه تعطل لبورصة الأسواق المالية، مما يدفع بهذه البنوك الإسلامية إلى توفير هذا القسط من السيولة من خلال مختلف المعاملات المباحة، خاصة ومن المعلوم

أن المجتمع الجزائري يتميز بأنه مجتمع مسلم، وهو ما قد يساهم و يشجع في نشر المعاملات المالية الإسلامية، وجذب للسيولة التي هي خارج الدائرة النقدية و إعادة استثمارها، وبعث روح المنافسة في السوق البنكي في المنتجات البنكية الإسلامية؛

- ✓ القيام بدراسة معمقة وتقييم دوري للبنوك العمومية، ولما لا القيام بدمج بعض من هذه البنوك للرفع من كفاءة أدائها، وتحقيق وفورات في النطاق والحجم من خلال توسيع أنشطتها و تكاملها، لأجل تعظيم أرباحها وتخفيض تكاليفها ومواكبة للتطورات الحاصلة في المجال البنكي؛
- ✓ تحقيق الاستقرار و الوضوح في مجال التشريع البنكي يساهم في زيادة طلبات فتح البنوك الخاصة والاستثمار في المجال البنكي والمالي؛
- ✓ المطلوب المتابعة المستمرة لمستويات السيولة بالبنوك، و السهر على توفير كل المعطيات لقسم إدارة المخاطر يساهم في تجنبها لأزمات السيولة، مع الحرص على وضع البنك المركزي كل سبل الرقابة و المتابعة الإشرافية على جميع البنوك ومدى احترامها لشروط العمل البنكي.

3- آفاق البحث:

لمواصلة البحث في مواضيع تدور حول عنوان بحثنا هذا أو بعض من جوانبه، يمكن اقتراح بعض العناوين التي تعد بمثابة بحوث مستقبلية، وهي كالتالي :

- ✓ قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات؛
- ✓ دور كفاءة الأرباح في إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية – دراسة لعينة من البنوك –؛
- ✓ تقييم كفاءة الأرباح و التكاليف للبنوك الجزائرية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–؛
- ✓ قياس الكفاءة المصرفية و أثرها على السيولة في البنوك الجزائرية؛
- ✓ أثر مستويات الربحية على حجم مخاطر القرض بالبنوك – دراسة لعينة من البنوك –؛
- ✓ تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام نظام CAMELS.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

– المعاجم والموسوعات:

1– ابن منظور، **لسان العرب** ، م 12، ط01، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988.

2– مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط01، ج 01، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

– الكتب:

3– إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، ط02، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

4– إبراهيم عبد الحليم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

5– أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، ط02، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، 2009.

6– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

7– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

8– أسامة عزمي سلامة، نوري موسى شقيري، **إدارة الخطر و التأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007.

9– جمال خير الله، **الإبداع الإداري**، ط01، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

10– حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.

11– حسين العمر و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، ط01، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2002.

12- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

13- ربيع المسعود، **نحو قيادة إبداعية للجودة الشاملة**، ط01، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017.

14- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

15- دريد كامل آل شبيب، **إدارة المخاطر**، ط01، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

16- طارق الحاج، حسن فليح، **الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

17- طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.

18- طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية – المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة–**، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، سلسلة البنوك التجارية (قضايا معاصرة)، الجزء الخامس، الاسكندرية، مصر، 2001.

19- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة–**، ج 02، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

20- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية**، ط01، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

21- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني – القطاع المصرفي وغسيل الأموال–**، ط01، عالم الكتب للنشر و التوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2004.

22- ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

23- مُحَّد محمود يوسف، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

24- مُحَمَّد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

25- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، الجزائر، 2005.

26- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، ط01، القاهرة، مصر، 2005.

27- مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001.

28- منير إبراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1999.

29- نوري موسى شقيري و آخرون، **إدارة المخاطر**، ط01، دار الميسر للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2012.

30- عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم و إدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مصر، 2008.

31- عبد الحميد كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي أسس و مفاهيم و تطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

32- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

33- عبد الحافظ السيد البدي، **إدارة مخاطر الأسواق و المؤسسات المالية – نظرة معاصرة–**، دار الفكر العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، 1999.

34- عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات و تطبيقات)**، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2000.

35- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.

36- عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط02، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 1998.

37- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية (بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

38- علا نعيم عبد القادر و آخرون ،**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، ط01، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

39- علي السلمي، **إدارة الأفراد و الكفاءة الانتاجية**، ط3، مكتبة غريب للطباعة والنشر، مصر ، 1985.

40- سعيد النجار، **التخصصية و التصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، دار النهضة، 2003.

41- شاكر فؤاد، **الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية إتحاد المصارف العربية**، بيروت، لبنان، 2001.

42- فريدة بخراز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

43- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي و استراتيجي معاصر-**، ط03، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن عمان، 2006.

44- هال فاريان، **الاقتصاد الجزئي التحليلي: مدخل حديث**، ترجمة مُحَّد راشد أبو زيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000.

45- هشام جبر، **إدارة البنوك**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

46- يورك برس، **الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات – سلسلة الإدارة العلمية-**، ط01، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2002.

47- يوسف مُحَّد، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007.

- المذكرات و الأطروحات:

48- ابتسام ساعد، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2009.

49- أحمد الصغير ريغة، **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن– دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PNO–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2- بولاية قسنطينة، الجزائر، 2014.

50- الزهرة فرحاني، **اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بعين التوتة –**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2013.

51- الشيخ الداوي، **دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية و النسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة 1988–1993**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995.

52- أماني عاد مسعود، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان – دراسة ميدانية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، بدون سنة.

53- جازية حسيني، **خوصصة البنوك في الجزائر –واقع و آفاق–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 2008.

54- حسني مبارك بعلي، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2012.

55- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1- بولاية سطيف، الجزائر، 2014.

56- رنا مصطفى دياب، **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين- دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014.

57- رقية ضيف، **إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بولاية قسنطينة، الجزائر، 2005.

58- زاينة آيت وازو، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، التخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بولاية تيزي وزو، الجزائر، 2012.

59- لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة ومشتقات SCIS بسعيدة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأفراد و حوكمة الشركات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان بولاية تلمسان، الجزائر، 2012.

60- نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013.

61- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر المصرفية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية (حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2009.

62- نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA– دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013.

63- صوريا عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بولاية سطيف، الجزائر، 2011.

64- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

65- شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية مقارنة–**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بولاية سطيف، الجزائر، 2011.

66- مُحَّد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2003)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

67- مُحَّد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

68- مفيدة بن عثمان، **قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية– دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي –**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، 2015.

69- مهيب مُحَّد زايدة، **دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.

70- سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية –**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009.

71- عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة سوق عمان للأوراق المالية (2002–2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2014.

72- عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات "DEA"– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، بولاية تلمسان، الجزائر، 2010.

73- علي بن الطاهر، **هيكل السوق وربحية القطاع – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري –**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 2011.

74- فريح خليوي حمادي الدليمي، **قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع فلسفة في الإدارة الصناعية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008.

75- فطيمة الزهرة نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004–2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

76- فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد بوضياف بولاية المسيلة، الجزائر، 2007.

– المؤتمرات والملتقيات والبحوث:

77- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة- دراسة لحالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)**-، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

78- أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

79- أسامة العاني، محمود الشويات، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، قسم المصارف الإسلامية، كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 28-30 يوليو 2015.

80- أسيا قاسيمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة بالمؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة بولاية البويرة، الجزائر، 12- 13 ديسمبر 2011.

81- حسين بلعزوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل بولاية جيجل، الجزائر، أيام 06- 07 جوان 2005.

82- محمد جلال أحمد، طلال الكسار، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**، مداخلة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي السابع بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.

83- محمد راتول، أحمد مداني، **دور التوريق كأداة مالية مستحدثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة بولاية بسكرة، الجزائر، أيام 21 - 22 نوفمبر 2006.

84- مجذوب بحوصي، **استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و والأمر11/03**، مداخلة بالملتقى الوطني للمنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بولاية بشار، الجزائر، يومي 04-05 أفريل 2006.

85- صالح خالص، **تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- الواقع و التحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

86- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر – الأسلوب والمبررات –**، مداخلة بالملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

87- سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بولاية قسنطينة، الجزائر، 06،05 ماي 2009.

88- عبد القادر الدويك، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سورية الدولي الإسلامي، سورية، 16،15 مارس 2010.

89- عمار بوزعرور، مسعود دراوسي، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية– حالة الجزائر–**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

90- يوسف بن عبد الله الشبيلي، **أدوات إدارة مخاطر السيولة و بدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**، محاضرات منشورة، المعهد العالي للقضاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة.

– المجلات والدوريات:

91– أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية (دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر بين 2011–2014)، **مجلة رؤى اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي، الجزائر، العدد 08، جوان 2015.

92– البشير بن عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS – حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014–2015)–،**مجلة إضافات اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية بولاية غرداية، الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2017.

93– الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.

94– أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ضل معايير بازل، **مجلة دراسات اقتصادية و إسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد 19، العدد 01، 2013.

95– بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.

96– حدة رايس، فطيمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية– دراسة حالة للبنوك الجزائرية (2004–2008)، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، فلسطين، المجلد 01، العدد 26، 2009.

97– خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة (2008–2012)، **مجلة الابتكار والتسويق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج بولاية بوعريريج، الجزائر، العدد 03، 2016.

98– رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، العراق، العدد31، 2012.

99- مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، **مجلة المصرفي**، بنك السودان المركزي، السودان، العدد35، مارس 2005.

100- مُحَّد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، **مجلة الباحث** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012.

101- مُحَّد حمد خلف، ناجي أحمد فريد، مخاطر السيولة و آثارها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق-، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، العراق، العدد 52، 2017.

102**–** مُحَّد زرقون، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014.

103- مُحَّد سعيد أحمد، الكفاءة و الكفاية و الفعالية، **مجلة التجاريين**، نقابة التجاريين، القاهرة، مصر، العدد05، أكتوبر/ نوفمبر 1979.

104- مُحَّد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2009.

105- محسن سليم، مُحَّد خميسي بن رجم، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقاربة السيولة المعرضة للخطر، **مجلة الاقتصاد والمالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، العدد 03، 2016.

106- نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ، عدد خاص، فرع النبات بجامعة الأزهر، مصر، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2005.

107- نبيل شنن، أحمد علماوي، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس و تطوير الميزة التنافسية في المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، الجزء C، المجلد 09، العدد 01، جوان 2016.

108- نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين-، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013.

109- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، بنك الجزائر و إرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، **مجلة الاقتصاد الجديد**، جامعة خميس مليانة بولاية عين الدفلى، الجزائر، المجلد 02، العدد 15، 2016.

110- صلاح الدين مُحَّد أحمد الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، **مجلة المنصورة**، العراق، العدد 13، 2010.

111- عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، محمود حمدان العصيمي، تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية و المصارف التجارية: دراسة مقارنة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي**، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد07، العدد 01، 1995.

112- عبد الرزاق خليل، مُحَّد زرقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005.

113- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية- مفهوم وتقييم-، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر 2001.

114- عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصرنة النظام المصرفي، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010.

115- عز الدين مصطفى الكور، نضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الأردن، المجلد 03، العدد 02، 2007.

116- عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن (مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن)، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد، العراق، العدد 25، 2010.

117- علي عبد الله شاهين، بهية مصباح مصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 01، جوان 2011.

118- سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA- دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، جامعة غزة، فلسطين، المجلد 22، العدد 01، جانفي 2014.

119- سليمان ناصر، شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر- دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2008)-، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013.

120- شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية-، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014.

121- فؤاد شاكر، الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة)، **مجلة إتحاد المصارف العربية**، العدد 297، أوت 2005.

122- فاطمة الزهراء طاهري، العقود المستقبلية كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر بولاية بسكرة، الجزائر، العدد 05، 2009.

123- فريد بن ختو، مُحَّد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013.

124- هالة عبد الله الخولي، دراسة تحليلية انتقاديه لمقياس القيمة المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشات الأعمال، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جهاز الدراسات العليا والبحوث بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 56، بدون سنة.

125- هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.

126- وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، **مجلة سلسلة جسر التنمية**، الكويت، العدد 104، 2011.

127- وداد فهد المضف، قياس المخاطر و الكفاءة لبعض البنوك الإسلامية في الكويت، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، المركز القومي للبحوث بغزة، فلسطين، المجلد 03، العدد 02، مارس 2017.

- التقارير:

128- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.

129- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.

130- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2010-2015).

131- التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي (2010-2015).

132- التقارير السنوية لبنك الخليج - الجزائر (2010-2015).

133- التقارير السنوية لبنك البركة - الجزائر (2010-2015).

134- التقارير السنوية لبنك سوسيتيه جينيرال - الجزائر (2010-2015).

135- التقارير السنوية لبنك باريبا - الجزائر (2010-2015).

136- التقارير السنوية لترست بنك - الجزائر (2010-2015).

– الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية:

137- القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

138- الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

139- الأمر رقم 10-04 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

140- القانون رقم 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 ، المتمم والمعدل للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017.

141- المقرر رقم 18-01 الصادر بتاريخ 02 جانفي 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

Livres :

142- Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economiça, Paris, 1999.

143- Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1998.

144- Pierre vernimmen par pascal quiry et yann le fur, **Finance d'entreprise**, 8 ème édition, Dolloz, 2010**.**

145- J.Johnston**, MéthodesEconométriques**, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara,Paris, Ed Economica , 1985.

146- Jean-louis levet, **Economie industrielle en évolution,** economica, Paris, 2004.

147- Godefroy dang nguyen, **économie industrielle appliquée**, librairie vuibert, paris, 1995.

148- Giraud F et al, **Contrôle de Gestion et Pilotage de la performance**, Gualino Editeur, France, 2002.

149- Maurice Baudoux, **Les économies d'échelle et leur degré d'exploition**, edition Cujas, Paris, 1972.

150- Michel Albouy, **Décisions financières et création de valeur**, Economica, Paris, 2000**.**

151- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3 édition, Paris, Dunod, 2000.

152- Xavier Comtesse et Jeffrey Huang**, La chaîne de valeur 2.0**, Think Studio, Genève, 2008.

Articles :

153- Ababacar Mbengue, **Paradigne SCP, Théorie évolutionniste et management stratégique: données ancienne, résultat nouveaux**, XIVème conférence Internationale de mangement stratégique, pays de la loire, Angers, 2005**.**

Théses et Mémoire :

154- Abdelaziz Rouabah, **Compétitivité des banques luxembourgeoises Monnaie Unique et Prospectives Stratégiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, , non publiée, Université Nancy 02, France, 2002**.**

155- Hamid Dehbia, **Analyse de l'efficience productive dans les entreprises publiques algériennes cas: Briqueterie Tuilerie de Freha**, Mémoire de Magister en science économiques, non publiée, Université de Mouloud Memmeri, Tizi-Ouzou, Algérie, 2012.

156- Racha Ghayad, **les facteurs déterminant de la performance globale des banques islamiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, non publiée, Université de Caen ,France , 2002.

Rapports:

157- Jean-Pierre**, La Stabilité Financière nouvelle urgence pour les banques centrales**, bulletin de la banque du France, NO.84, Décembre, 2000.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

BOOKS:

158- Pratten.C.F, **Economies of scale in manufacturing industries**, Cambridge University Press, 1971**.**

159- David P. Norton, Robert S. Kaplan, **The Balanced Scorecard: Translating strategy into action**, Harvard business press, Boston, USA, 1996.

160- Harrington.J.W, Warf, **Industrial Location: principles, practice and policy Routledge**, London, 1995.

161- Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Social science, Statistique and mapping, New York University, Novembre 2003**.**

ARTICLES :

162- Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, **Revue d'économie politique** ,Nov/Déc 2003.

163- Bauer PW, Berger AN, Ferrier GD, Humphrey DB, Consistency conditions for regulatory analysis of financial institutions: a comparison of frontier efficiency methods, **Journal of Economics and Business**, New York, USA, 1998.

164- H.Binswanger, Cost function approach to measurement elastities of substitution, **American Journal of Agricultural Economics**, Oxford University, USA, May 1974.

165- Jerry A.Haussman,William E.Taylor, Pa**nnel Data Unobservale Individual Effects**, Econometerica, Vol 49, N°6, Novembre 1981.

166- Farrell M.J., The Measurement of productive efficiency, **Journal of the Royal Statistical Society**, vol.9(20), series 120, London, 1957.

167- Kaplan R.S, Norton D.P, Putting The Ballanced scorecard to work , **Harvard Business**, Sep-Oct 1993**.**

168- Madala ,G.S, Limite Dependent Variable Models Using Panel Data, **The journal of Human Ressource**, Vol.22, No.3, Summer, 1987.

169- Miller Kent, Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, **Academy of Management Journal**, Vol:33 N°4 ,New York, USA, 1990.

170- Ogundari. K, S.O.Ojo, An examination of technical economic, Allocative efficiency of small farms in Osun state of Nigeria, **Journal of Central of European Agriculture**, vol7, no3 ,Zagreb, Croatia, 2006.

171- Saeed Al-Muharrami et al, Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, **Journal of Banking and Finance**, No.30, USA, 2006.

172- Spivey Stephen, Corporate Governance, The Role of Government, **International Journal of Disclosure, Governance**, Vol.1, No.4, London, September 2004.

173- Wiliam Green , **Ecnometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003**.**

174- Xiaoqing Fu, Shelagh Heffernan, Economies of Scale and Scope in china' s Banking Sector, **Working paper**, Cass Business School, City University, London, January 2006.

175- Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003**.**

– المواقع الالكترونية :

باللغة العربية :

176– وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، **الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك**، ص: 39، على الموقع الالكتروني :

http://www.aoacademy.org/docs/Aletejahat_alhadetha_fy_altahlel_almaaly.pdf

177– موقع البنك الوطني الجزائري:

, cite visitée le: 03/12/2017 a 17:30.http://www.bna.dz/index.php/ar/.html

178– موقع بنك الجزائر الخارجي:

https://www.bea.dz/arabe/index.html, cite visitée le: 04/12/2017 a 18:00.

179– موقع بنك الخليج الجزائر:

http:// www ,.ag-bank , cite visitée le: 04/12/2017 a 18:30.

180- موقع بنك البركة الجزائر:

http://albarakabank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28, cite visitée le: 05/12/2017 a 18:45.

181- موقع بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر:

https://www.societegenerale.dz/, cite visitée le: 06/12/2017 a 19:30.

182- موقع بنك باريبا الجزائر:

http://www.bnpparibas.dz/actualite/lacademie-pme-de-bnp-paribas-el-djazair-10-ans-deja/, cite visitée le: 06/12/2017 a 19:45.

183- موقع ترست بنك :

http://www.trust-bank.com/présentation, cite visitée le: 06/12/2017 a 20:30.

باللغة الأجنبية:

184-Tomas Olivier, DESS IF : **Création De Valeur Financière**, pp: 25-26, Site Internet: http://www.univbrest.fr/masterif/travetud/creationvaleuraction.pdf , visite et : 08/12/2016 ou 17:30.

185- The Our Community team, **An Introduction to Risk Management**, Published By:www.Ourcommunity.com.ou, , cite visited le: 15/10/2017 at 15:45.

الملاحق

الملحق رقم :01

الميزانية الختامية لبنك باريبا الجزائر لسنة 2011

Actif en milliers de dinars	31 décembre 2011	31 décembre 2010
Caisse, Banque Centrale, CCP	27 022 782	20 629 466
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	49 999	101 780
Prêts et Créances sur les institutions financières	56 967 813	59 548 416
Prêts et Créances sur la clientèle	79 542 646	70 002 500
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1 451 797	990 672
Impôts différés-Actifs	370 188	140 156
Autres actifs	3 321 084	10 891 268
Comptes de régularisation	1 306 361	899 373
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	15 675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	3 228 453	3 434 499
Immobilisations incorporelles	178 351	171 831
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL ACTIF	**173 457 149**	**166 825 637**

Passif en milliers de dinars	31 décembre 2011	31 décembre 2010
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	1 893 255	1 116 798
Dettes envers la clientèle	130 429 669	119 522 385
Dettes représentées par un titre	1 102 725	2 131 821
Impôts courants-Passif	2 058 948	1 340 886
Impôts différés-Passif	269 718	233 041
Autres passifs	14 661 146	22 965 592
Comptes de régularisation	1 953 201	1 543 797
Provisions pour risques et charges	233 510	93 662
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 799 255	2 393 988
Dettes subordonnées	-	-
Capital social	10 000 000	10 000 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	695 806	494 155
Ecart d'évaluation (+/-)	-	-
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	2 387 859	956 502
Résultat de l'exercice (+/-)	4 972 059	4 033 008
TOTAL PASSIF	**173 457 149**	**166 825 637**

المصدر: التقرير السنوي لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2011.

الملحق رقم :02

الميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2013

ACTIF en milliers de dinars	31/12/2013	31/12/2012
Caisse, Banque Centrale, CCP	39.577.274	53.947.763
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	66.689	49.698
Prêts et Créances sur les institutions financières	67.249.553	60.352.495
Prêts et Créances sur la clientèle	110.043.069	81.580.201
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.429.743	1.853.053
Impôts différés-Actifs	270.813	275.692
Autres Actifs	9.170.485	3.565.975
Comptes de régularisation	879.044	1.566.528
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	4.917.439	3.750.058
Immobilisations incorporelles	247.013	205.568
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL BILAN ACTIF	**233.868.797**	**207.164.708**

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2013	31/12/2012
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	3.681.823	1.090.214
Dettes envers la clientèle	188.452.271	154.654.487
Dettes représentées par un titre	306.029	684.445
Impôts courants- Passif	1.625.834	1.588.603
Impôts différés- Passif	236.887	313.481
Autres passifs	12.560.976	23.201.636
Comptes de régularisation	1.778.846	2.548.192
Provisions pour risques et charges	961.517	301.101
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	3.204.158	2.549.231
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	1.000.000	944.409
Ecart d'évaluation (+/-)	1.485	-301
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	6.233.620	4.723.456
Résultat de l'exercice (+/-)	3.825.349	4.565.756
TOTAL BILAN PASSIF	**233.868.797**	**207.164.708**

المصدر: التقرير السنوي لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم :03

جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015

ACTIF en milliers de dinars	31/12/2015	31/12/2014
Caisse, Banque Centrale, CCP	48.291.206	36.987.480
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	4.447.866	4.068.371
Prêts et Créances sur les institutions financières	**45.957.808**	**83.688.282**
À vue	559.762	961.361
À terme	45.398.046	82.726.921
Prêts et Créances sur la clientèle	**139.202.453**	**115.293.255**
Comptes ordinaires débiteurs	17.913.759	16.388.484
Créances commerciales	12.562.796	11.167.557
Autres encours à la clientèle	108.725.898	87.737.214
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.618.950	1.463.251
Impôts différés-Actifs	785.741	566.966
Autres Actifs	3.493.447	4.222.224
Comptes de régularisation	1.110.977	536.088
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	7.395.756	7.177.542
Immobilisations incorporelles	265.657	264.249
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL BILAN ACTIF	**252.587.536**	**254.285.383**

المصدر: التقرير السنوي لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :04

جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2015	31/12/2014
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	**4.280.218**	**4.566.887**
À vue	4.280.218	4.566.887
À terme	0	0
Dettes envers la clientèle	**192.778.690**	**201.370.801**
Comptes d'épargne	24.023.091	21.003.627
À vue	24.023.091	21.003.627
À terme	-	-
Autres dettes	168.755.598	180.367.173
À vue	126.847.602	167.021.123
À terme	41.907.996	13.346.050
Dettes représentées par un titre	**61.702**	**186.070**
Bons de caisse	61.702	186.070
Impôts courants - Passif	1.275.612	1.798.833
Impôts différés - Passif	101.148	51.073
Autres passifs	21.712.179	18.279.788
Comptes de régularisation	3.945.417	2.470.359
Provisions pour risques et charges	334.344	350.851
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	3.997.183	3.330.513
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Réserves	1.000.000	1.000.000
Ecart d'évaluation (+/-)	(18.131)	(15.499)
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	9.395.708	6.558.969
Résultat de l'exercice (+/-)	3.723.465	4.336.739
TOTAL BILAN PASSIF	**252.587.536**	**254.285.383**

المصدر: التقرير السنوي لبنك باريبا – الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :05

جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2011

Bilan
Actif

Code	Libelles des postes	Notes	Exercices	
			2011	2010
1	Caisse, Banque Centrale,Trésor publique CCP	2.1	67 803 524 823,19	56 609 931 855,72
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Créances s/institutions financières	2.2	153 598 594,15	81 590 721,94
5	Créances sur la clientèle	2.3	58 583 867 345,76	55 688 886 139,74
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	1058 461 853,40	1 100 686 586,47
8	Impôts différés - Actif	2.5	147 047 205,55	104 241 139,11
9	Autres actifs	2.6	1 952 916 681,39	4 279 823 307,68
10	Comptes de régularisation	2.7	513 667 567,99	14 713 455,84
11	Particip.Filiales,co-entrep.,entités associées	2.8	305 564 845,14	305 634 265,79
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	2 463 534 551,25	2 321 057 674,62
14	Immobilisations incorporelles	2.10	1 785 491,19	2 323 021,27
15	Ecrat d'acquisition		0	0
Total de l'actif			132 983 968 959,01	120 508 888 168,18

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر لسنة 2011.

الملحق رقم :06

جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2011

Passif

Code	Libelle des postes	Note	Exercice	
			2011	2010
1	Banque centrale	0	0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	14 372 421,76	14 443 133,10
3	Dépôt de la clientèle	2.12	73 909 687 742,90	65 249 230 631,59
4	Dépôt représentés par un titre	2.13	29 375 424 295,26	24 714 238 176,14
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 730 923 461,43	1 548 289 628,09
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	3 034 151 611,46	8 293 743 575,61
8	Comptes de régularisation	2.16	4 368 949 103,30	1 845 630 623,57
9	Provisions pour risques et charges	2.17	583 415 910.59	476 330 134.57
10	Subv.Equip.-autres subv.d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 319 449 654,63	3 069 307 054,71
12	Dettes subordonnées		0.00	0.00
13	Capital	2.19	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
14	Primes liées au capital		0.00	0.00
15	Réserves	2.20	1 974 625 270.55	899 560 980.01
16	Ecarts d'évaluation		0.	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 671 917,24	894 671 917,24
18	Report à nouveau(+/-)	2.22	0	260 285 098,24
19	Résultat de l'exercice(+)	2.23	3 778 297 569,89	3 243 157 215,31
Total du passif			132 983 968 959,01	120 508 888 168,18

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر لسنة 2011.

الملحق رقم :07

الميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2012

الأصـــول

رقم الحساب	البند	المذكرة	السنوات المالية 2012	السنوات المالية 2011
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	81.264.583.404.4 8	67.803.524.823.19
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	577.158.936,97	153.598.594,15
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	57.891.423.240,10	58.583.867.345,76
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.300.499.738,61	1.058.461.853,40
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	164.259.235,69	147.047.205,55
9	أصول أخرى	2.6	5.667.743.431,98	1.952.916.681,39
10	حسابات التسوية	2.7	885.354.286,40	513.667.567,99
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	305.580.188,62	305.564.845,14
12			0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	2.538.346.992,20	2.463.534.551,25
14	أصول غير ثابتة	2.10	192.928.682,18	1.785.491,19
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		150.787.878.137,23	132.983.968.959,01

الخصـوم

رقم الحساب	البيان	المذكرة	السنوات المالية 2012	السنوات المالية 2011
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	عمليات مع مؤسسات مالية	2.11	14.249.001,94	14.372.421,76
3	ودائع الزبائن	2.12	86.382.740.102,54	73.909.687.742,90
4	ودائع ممثلة بسند	2.13	30.131.671.815,54	29.375.424.295,26
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.805.777.596,59	1.730.923.461,43
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	7.419.452.967,00	3.034.151.611,46
8	حسابات التسوية	2.16	2.923.107.750,10	4.368.949.103,30
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	613.141.195,35	583.415.910,59
10	اعانات،عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	3.394.874.823,14	3.319.449.654,63
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	3.018.160.781,33	1.974.625.270,55
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)	2.22	0.00	0.00
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.23	4.190.030.186,46	3.778.297.569,89
	مجموع الخصوم		150.787.878.137,23	132.983.968.959,01

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة – الجزائر لسنة 2012.

الملحق رقم :08

جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2014

الأصـــول

الرمز	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	أصول أخرى	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	حسابات التسوية	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	أصول غير ثابتة	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

معلومات محاسبية

الخصـوم

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	ودائع الزبائن	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	ودائع ممثلة بسندات	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	حسابات التسوية	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		67.548.704,05	0
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
	مجموع الخصوم		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة – الجزائر لسنة 2014.

الملحق رقم :09

جانب الأصول للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2015

الأصـول

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.962.379.016,87	74.658.569.987,32
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.356.604.053,71	2.381.608.968,86
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	94.097.100.463,83	78.506.379.064,53
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	959.349.804,53	1.283.175.420,10
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	190.582.243,95	173.307.776,60
9	أصول أخرى	2.6	1.208.176.985,33	1.092.245.303,86
10	حسابات التسوية	2.7	23.540.877,14	16.303.120,55
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.697.286,13	1.670.675.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.027.899.214,86	2.874.901.188,70
14	أصول غير ثابتة	2.10	76.727.602,64	115.104.765,62
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		**193.573.057.548,99**	**162.772.270.596,14**

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :10

جانب الخصوم للميزانية الختامية لبنك البركة – الجزائر لسنة 2015

الخصوم

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.390.436,87	14.257.937,27
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	119.025.045.021,89	92.404.689.068,85
4	ديون ممثلة بسند	2.13	35.537.082.300,71	33.363.754.509,25
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.942.649.567,40	1.348.458.527,23
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	10.857.752.053,39	8.737.265.450,53
8	حسابات التسوية	2.16	2.785.487.858,52	3.090.689.835,10
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	617.139.108,86	620.673.989,91
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.139.891.992,84	2.847.006.308,68
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.643.187.112,98	5.076.649.977,69
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		59.842.138,05	67.548.704,05
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.055.918.040,24	4.306.604.700,34
	مجموع الخصوم		**193.573.057.548,99**	**162.772.728.322,74**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :11

جانب الأصول للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2013

En DZD

	ACTIF	NOTE	2013	2012	%
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1.1	5 554 812 556.76	8 346 867 641.47	-33
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-	
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-	
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.1.2	65 058 158.36	30 113 054.75	116
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.1.3	26 666 381 414.94	18 826 501 441.87	42
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance		-	-	
7	Impôts courants - Actif	2.1.4	28 755 297.96	404 925 167.89	-93
8	Impôts différés - Actif	2.1.5	34 070 883.61	21 270 363.56	60
9	Autres actifs	2.1.6	968 702 969.72	1 153 114 044.42	-16
10	Comptes de régularisation	2.1.7	297 635 208.63	298 493 885.92	0
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.1.8	2 892 182 897.40	2 892 182 897.40	0
12	Immeubles de placement		-	-	
13	Immobilisations corporelles	2.1.9	4 409 424 164.11	4 224 475 345.22	4
14	Immobilisations incorporelles	2.1.10	72 735 209.88	97 148 094.74	-25
15	Ecart d'acquisition		-	-	
	TOTAL DE L'ACTIF		40 989 758 761.38	36 295 091 937.24	13

المصدر:: التقرير السنوي لترست بنك – الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم :12

جانب خصوم للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2013

En DZD

	PASSIF	NOTE	2013	2012	%
1	Banque centrale				
2	Dettes envers les institutions financières	2.2.1	177 564 019.43	724 393.35	24412
3	Dettes envers la clientèle	2.2.2	18 344 113 018.92	14 724 023 031.62	25
4	Dettes représentées par un titre	2.2.3	2 291 497 956.50	1 238 789 237.88	85
5	Impôts courant - Passif	2.2.4	272 762 507.25	208 600 210.20	31
6	Impôts différés - Passif		-	-	
7	Autres passifs	2.2.5	669 401 275.08	1 313 267 064.02	-49
8	Comptes de régularisation	2.2.6	749 948 716.44	723 795 337.80	4
9	Provisions pour risques et charges	2.2.7	204 922 260.38	199 730 073.62	3
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements		-	-	
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.2.8	402 386 886.21	439 148 076.02	-8
12	Dettes subordonnées		-	-	
13	Capital		13 000 000 000.00	13 000 000 000.00	-
14	Primes liées au capital		-	-	
15	Réserves	2.2.9	3 193 498 316.42	3 142 055 853.50	2
16	Ecart d'évaluation		-	-	
17	Ecart de réévaluation		-	-	
18	Report à nouveau (+ / -)	2.2.10	276 109 400.52	175 156 022.86	58
19	Résultat de l'exercice (+ / -)		1 407 554 404.22	1 129 802 636.38	25
	TOTAL DU PASSIF		40 989 758 761.38	36 295 091 937.24	13

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك – الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم :13

جانب الأصول للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2015

	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	6 837 685 149,20	5 621 488 335,40
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	357 174 112,36	689 001 640,80
5	Prêts et créances sur la clientèle	34 538 956 108,12	30 560 528 909,06
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	4 543 196,64	7 821 817,83
8	Impôts différés - Actif	19 862 788,59	16 194 693,81
9	Autres actifs	138 642 312,49	690 204 299,28
10	Comptes de régularisation	164 158 227,68	707 795 779,16
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	3 456 539 083,88	3 436 035 676,95
14	Immobilisations incorporelles	70 874 442,97	80 705 133,16
15	Ecart d'acquisition	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**48 500 618 319,33**	**44 701 959 182,86**

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك – الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :14

جانب الخصوم للميزانية الختامية لترست بنك – الجزائر (بنك الثقة) لسنة 2015

	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	141 597 866,33	190 391 653,04
3	Dettes envers la clientèle	24 597 377 365,39	21 429 970 069,02
4	Dettes représentées par un titre	1 820 104 169,91	1 931 012 920,15
5	Impôts courant - Passif	237 124 740,98	146 068 315,50
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	1 237 449 292,14	1 599 104 853,17
8	Comptes de régularisation	660 854 839,75	576 221 209,21
9	Provisions pour risques et charges	219 652 737,58	204 413 757,53
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	517 461 436,22	474 688 876,80
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	4 355 877 270,36	3 539 985 437,15
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	-	0,00
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 713 118 600,68	1 610 102 091,28
	TOTAL DU PASSIF	48 500 618 319,33	44 701 959 182,86

المصدر: التقرير السنوي لترست بنك – الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :15

الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2011

Actif au 31/12/2011

En milliers DA

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
2. A 1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	21 013 680	25 806 751
	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
2.A 2	Créances sur les Institutions Financières	21 163	102 882
2. A 3	Créances sur la Clientèle	44 622 412	26 412 155
	Actif détenu jusqu'à l'échéance		
2. A 4	Impôt Courant Actif	658 704	513 008
	Impôt Différé Actif		
2. A 5	Autres actifs	5 854 505	1 681 445
2. A 6	Comptes de régularisation	160 302	165 900
2. A 7	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	15 675	15 675
	Immeubles de placement		07
2. A 8	Immobilisations corporelles	2 830 037	2 583 160
2. A 9	Immobilisations incorporelles	35 004	27 787
	Ecart d'acquisition		
	Total actif	75 211 482	57 308 763

Passif au 31/12/2011

En milliers DA

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
	Banque centrale, CCP		
2.P1	Dettes envers les institutions financières	235 163	334 822
2.P2	Dettes envers la clientèle	43 726 586	32 617 304
2.P3	Dettes représentées par des titres	6 263 544	5 568 889
2.P4	Impôt Courant Passif	1 120 793	713 389
	Impôts Différés Passif		
2.P5	Autres Passifs	8 864 210	4 784 667
2.P6	Comptes de régularisation	545 944	166 356
2.P7	Provisions pour risques et charges	61 016	34 146
	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
2.P8	Provisions pour Risques Bancaires Généraux	913 129	694 395
	Dettes subordonnées		
2.P9	Capital Social	10 000 000	10 000 000
	Primes liées au capital		
	Réserves légales		166 795 276.67
	Ecart d'évaluation		
2.P10	Ecart de réévaluation	268 348	166 795
2.P11	Report à nouveau	621 452	196 946
	Résultat de l'exercice	2 591 296	2 031 054
	Total Passif	75 211 482	57 308 763

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2011.

الملحق رقم :16

الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2013

	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différe actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**138 962 534**	**105 239 265**

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**138 962 534**	**105 239 265**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم :17

الميزانية الختامية لبنك الخليج – الجزائر لسنة 2015

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :18

الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2011

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	35 211 911	26 415 066	8 796 845
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	124 560	-49 857
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	13 324 785	11 453 886	1 870 899
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	111 745 712	104 829 904	6 915 808
Impôts courants - Actif		1 629 944	1 167 065	462 879
Impôts différés - Actif		903 676	486 895	416 781
Autres actifs	2.4	560 517	1 195 466	-634 949
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 697 964	10 475 589	-8 777 625
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 849 387	2 012 405	-163 019
Immobilisations incorporelles	2.6	42 620	49 195	-6 574
TOTAL DE L'ACTIF		**167 056 894**	**158 225 705**	**8 831 189**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	220 957	306 491	-85 533
Dettes envers la clientèle	2.8	123 816 897	109 299 451	14 517 446
Dettes représentées par un titre	2.9	8 111 659	8 317 997	-206 338
Impôts courants - Passif		2 137 164	1 823 658	313 506
Impôts différés - Passif		0	22 107	-22 107
Autres passifs	2.10	3 914 878	2 921 555	993 323
Comptes de régularisation - Passif	2.10	4 349 560	13 530 693	-9 181 133
Provisions pour risques et charges		150 924	154 064	-3 140
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 670 878	4 685 157	-14 279
Dettes subordonnées				0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital				0
Réserves		4 931 450	3 353 623	1 577 827
Ecart de réévaluation				0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 364 443	3 422 827	941 616
TOTAL DU PASSIF		**167 056 894**	**158 225 705**	**8 831 189**

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2011.

الملحق رقم :19

الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2013

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	70 247 631	52 841 513	17 406 118
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	32 979 224	39 635 781	-6 656 557
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	112 917 823	102 966 504	9 951 318
Impôts courants - Actif		2 138 059	1 931 296	206 763
Impôts différés - Actif		1 272 419	1 420 352	-147 933
Autres actifs	2.4	261 628	161 267	100 361
Comptes de régularisation - Actif	2.4	909 028	1 605 367	-696 339
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 617 253	1 737 157	-119 903
Immobilisations incorporelles	2.6	172 069	95 866	76 203
TOTAL DE L'ACTIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 030**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2013	2012	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	40 803	132 101	-91 298
Dettes envers la clientèle	2.8	175 898 919	153 408 358	22 490 561
Dettes représentées par un titre	2.9	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
Impôts courants - Passif		1 124 983	2 375 621	-1 250 639
Impôts différés - Passif		57 287	0	57 287
Autres passifs	2.10	3 878 173	2 549 461	1 328 712
Comptes de régularisation - Passif	2.10	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
Provisions pour risques et charges		647 375	622 624	24 751
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 332 778	4 444 638	-111 860
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		9 374 509	7 505 255	1 869 254
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174
TOTAL DU PASSIF		**222 605 512**	**202 485 482**	**20 120 029**

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم :20

الميزانية الختامية لبنك سوسيتيه جينيرال – الجزائر لسنة 2015

ACTIF Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2015	MONTANT 2014	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	50 025 382	80 916 328	-30 890 946
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	5 512 278	5 504 964	7 314
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	31 137 804	33 444 177	-2 306 372
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	154 750 493	117 035 242	37 715 251
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		1 544 657	1 785 578	-240 921
Impôts différés - Actif		1 110 667	710 605	400 062
Autres actifs	2.5	396 288	218 937	177 351
Comptes de régularisation - Actif	2.5	2 427 624	1 936 084	491 540
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
immobilisations corporelles	2.7	1 586 804	1 529 001	57 803
Immobilisations incorporelles	2.7	224 290	241 725	-17 435
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		248 731 962	243 338 316	5 393 646

PASSIF Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2015	MONTANT 2014	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	3 774	41 283	-37 509
Dettes envers la clientèle	2.9	194 960 964	194 360 367	600 596
Dettes représentées par un titre	2.10	3 356 368	3 636 413	-280 045
Impôts courants - Passif		2 932 583	1 816 436	1 116 146
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.11	1 330 819	1 390 367	-59 548
Comptes de régularisation - Passif	2.11	8 352 903	10 631 832	-2 278 928
Provisions pour risques et charges		941 111	800 999	140 112
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	4 504 729	3 303 122	1 201 607
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	17 925 257	12 220 466	5 704 791
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		7 055	0	7 055
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		4 416 399	5 137 029	-720 630
TOTAL DE L'ACTIF		248 731 962	243 338 316	5 393 646

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتيه جينيرال الجزائر لسنة 2015.

الملحق رقم :21

الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2010

الترتيب	الأصول	2010/12/31
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	96 114 488
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	13 761 161
3	أصول مالية متاحة للبيع	34 793 247
4	قروض و ديون على المؤسسات المالية	1 481 962 383
5	قروض و ديون على الزبائن	434 608 274
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	157 881 423
7	ضرائب الجارية – الأصول	16 125 597
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 035 615
9	الأصول الأخرى	64 420 148
10	حسابات التسوية	36 410 637
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	9 467 253
12	بنايات التوظيف	0
13	تثبيتات عينية	20 907 493
14	تثبيتات معنوية	138 405
15	فارق الشراء	0
	مجموع الأصول	**2 367 626 126**

1	بنك الجزائر	0
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 680 836
3	ديون نحو الزبائن	2 016 478 427
4	ديون المتمثلة في سند	40 930 452
5	ضرائب الجارية – الخصوم	10 060 643
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	31 887
7	الخصوم الأخرى	63 906 801
8	حسابات التسوية	40 325 633
9	مؤونات المخاطر والأعباء	5 682 976
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	10 730 408
12	ديون الثانوية	25 276 520
13	رأس المال	24 500 000
14	العلاوات المرتبطة برأس المال	0
15	الاحتياطات	81 746 030
16	فارق التقدير	95 661
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077
18	ترحيل من جديد (+/-)	14 555 120
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	19 168 656
	مجموع الخصوم	2 367 626 126

صفحة 2 / 5

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2010.

الملحق رقم :22

الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2013

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note	EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2013.

الملحق رقم :23

الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2015

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 543 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	-4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 704 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

المصدر: الميزانية الختامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2015.

الملحق رقم :24

الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2012

الترتيب	الأصول		31/12/2012	31/12/2011	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	أصول مالية متاحة للبيع	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	قروض و ديون علي المؤسسات المالية	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39
5	قروض و ديون علي الزبائن	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	أصول مالية مقبوضة إلي تاريخ الاستحقاق	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	ضرائب الجارية – الأصول	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	BAO800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 213,23)
9	الأصول الأخرى	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	حسابات التسوية	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	بنايات التوظيف	BA1200	0,00	0,00	-
13	تثبيتات عينية	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	تثبيتات معنوية	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	فارق الشراء	BA1500	0,00	0,00	-
	مجموع الأصول		2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

	الخصوم	التقسيم	31/12/2012	31/12/2011	النمو
1	بنك الجزائر	BP0100	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	ديون نحو الزبائن	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	ديون المتمثلة في سند	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	ضرائب الجارية – الخصوم	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	الخصوم الأخرى	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	حسابات التسوية	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	مؤونات المخاطر والأعباء	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	BP1000	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	ديون الثانوية	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	BP1400	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	BP1500	64 574 991 449,48	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	فارق التقدير	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	فارق إعادة التقدير	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
	مجموع الخصوم		2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2012.

الملحق رقم :25

الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2013

بنك الجزائر الخارجي

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2013

الترتيب	الأصول		31/12/2013	31/12/2012	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	BA0200	0,00	0,00	-
3	أصول مالية متاحة للبيع	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	قروض و ديون علي المؤسسات المالية	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	قروض و ديون علي الزبائن	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	أصول مالية مقبوضة إلي تاريخ الاستحقاق	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	ضرائب الجارية – الأصول	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	BAO800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	الأصول الأخرى	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	حسابات التسوية	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	بنايات التوظيف	BA1200	0,00	0,00	-
13	تثبيتات عينية	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	تثبيتات معنوية	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	فارق الشراء	BA1500	0,00	0,00	-
	مجموع الأصول		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

	الخصوم	التقسيم	31/12/2013	31/12/2012	النمو
1	بنك الجزائر	BP0100	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	ديون نحو الزبائن	BP0300	1 697 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	ديون المتمثلة في سند	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	ضرائب الجارية – الخصوم	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	الخصوم الأخرى	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	حسابات التسوية	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	مؤونات المخاطر والأعباء	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	BP1000	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	ديون ثانوية	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	BP1400	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	فارق التقدير	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	فارق إعادة التقدير	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	مجموع الخصوم		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 047 444,07)

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2013.

الملحق رقم :26

الميزانية الختامية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2015

وحدة: ألف دج

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2015

الترتيب	الأصول	31/12/2015	31/12/2014 (نموذج)	31/12/2015	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	أصول مالية متاحة للبيع	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	قروض وديون على المؤسسات المالية	518 347 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	قروض و ديون على الزبائن	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	ضرائب الجارية – الأصول	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	الأصول الأخرى	27 080 078 469,85	62 961 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 039 254,65
10	حسابات التسوية	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	بنايات التوظيف	0,00	0,00	0,00	0,00
13	تثبيتات عينية	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	تثبيتات معنوية	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	فارق الشراء	0,00	0,00	0,00	0,00
	مجموع الأصول	**2 602 811 619 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

الترتيب	الخصوم	31/12/2015	31/12/2014(نموذج)	31/12/14	النمو
1	بنك الجزائر	0,00	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	ديون نحو الزبائن	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	ديون المتمثلة في سند	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	ضرائب الجارية – الخصوم	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	الخصوم الأخرى	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	حسابات التسوية	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	مؤونات المخاطر والأعباء	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0,00	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	ديون الثانوية	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	0,00	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	فارق التقدير	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	11 160 655 080,57	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	مجموع الخصوم	**2 602 811 618 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2015.

الملحق رقم :27

نتائج النموذج الإجمالي (Pooled) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)

Dependent Variable: LR1
Method: Panel Least Squares
Date: 04/20/18 Time: 19:36
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	-0.581556	0.114348	-5.085841	0.0000
ROA	-7.600141	6.990707	-1.087178	0.2846
EM	0.005876	0.003784	1.552675	0.1298
ROD	2.934665	2.261960	1.297400	0.2032
AU	2.763751	1.910313	1.446753	0.1571
PM	0.098852	0.249929	0.395520	0.6949
CTI	0.348082	0.191840	1.814435	0.0784
C	0.611644	0.151794	4.029426	0.0003

R-squared	0.610594	Mean dependent var	0.793414
Adjusted R-squared	0.530422	S.D. dependent var	0.130811
S.E. of regression	0.089640	Akaike info criterion	-1.816398
Sum squared resid	0.273198	Schwarz criterion	-1.485413
Log likelihood	46.14435	Hannan-Quinn criter.	-1.695079
F-statistic	7.616070	Durbin-Watson stat	0.991664
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09).

الملحق رقم :28

نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)

Dependent Variable: LR1
Method: Panel Least Squares
Date: 04/20/18 Time: 19:40
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	-0.683326	0.692066	-0.987372	0.3319
ROA	-2.965334	9.795628	-0.302720	0.7643
EM	0.012891	0.006268	2.056498	0.0492
ROD	0.625179	2.879825	0.217089	0.8297
AU	4.656307	1.884024	2.471469	0.0198
PM	0.172074	0.256709	0.670309	0.5082
CTI	0.840528	0.465050	1.807394	0.0815
C	0.284030	0.175540	1.618033	0.1169

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.758759	Mean dependent var	0.793414
Adjusted R-squared	0.646754	S.D. dependent var	0.130811
S.E. of regression	0.077747	Akaike info criterion	-2.009508
Sum squared resid	0.169249	Schwarz criterion	-1.430285
Log likelihood	56.19967	Hannan-Quinn criter.	-1.797200
F-statistic	6.774336	Durbin-Watson stat	1.739402
Prob(F-statistic)	0.000012		

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09).

الملحق رقم :29

نتائج اختيار النموذج الأفضل للتحليل الخاص بالمتغير التابع الأول LR1

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.866156	(6,28)	0.0264
Cross-section Chi-square	20.110639	6	0.0026

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09).

الملحق رقم :30

نتائج النموذج الإجمالي (Pooled) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)

Dependent Variable: LR2
Method: Panel Least Squares
Date: 04/15/18 Time: 10:07
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	0.498671	0.151256	3.296865	0.0023
ROA	4.629855	9.247110	0.500681	0.6198
EM	-0.010974	0.005006	-2.192434	0.0353
ROD	0.768687	2.992056	0.256909	0.7988
AU	-2.308795	2.526908	-0.913684	0.3673
PM	-0.248325	0.330599	-0.751135	0.4577
CTI	0.509634	0.253761	2.008324	0.0526
C	0.317983	0.200789	1.583664	0.1225

R-squared	0.367555	Mean dependent var	0.240974
Adjusted R-squared	0.237346	S.D. dependent var	0.135775
S.E. of regression	0.118573	Akaike info criterion	-1.256939
Sum squared resid	0.478022	Schwarz criterion	-0.925954
Log likelihood	34.39572	Hannan-Quinn criter.	-1.135620
F-statistic	2.822804	Durbin-Watson stat	0.740275
Prob(F-statistic)	0.019756		

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09).

الملحق رقم :31

نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مؤشر مخاطر السيولة المتمثل في إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010–2015)

Dependent Variable: LR2
Method: Panel Least Squares
Date: 04/15/18 Time: 10:09
Sample: 2010 2015
Periods included: 6
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	0.306288	0.494695	0.619145	0.5408
ROA	-13.46778	7.002006	-1.923417	0.0647
EM	-0.014410	0.004481	-3.216015	0.0033
ROD	3.870424	2.058525	1.880192	0.0705
AU	0.358492	1.346718	0.266197	0.7920
PM	0.305227	0.183498	1.663381	0.1074
CTI	-0.614943	0.332422	-1.849888	0.0749
C	0.510146	0.125478	4.065621	0.0004

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.885585	Mean dependent var	0.240974
Adjusted R-squared	0.832464	S.D. dependent var	0.135775
S.E. of regression	0.055574	Akaike info criterion	-2.680987
Sum squared resid	0.086478	Schwarz criterion	-2.101764
Log likelihood	70.30073	Hannan-Quinn criter.	-2.468679
F-statistic	16.67105	Durbin-Watson stat	1.902878
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09).

الملحق رقم :32

نتائج اختيار النموذج الأفضل للتحليل الخاص بالمتغير التابع الثاني LR2

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	21.129033	(6,28)	0.0000
Cross-section Chi-square	71.810035	6	0.0000

المصدر:من إعداد الطالب باستخدام بيانات الدراسة، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews).